

القرن الأفريقي

المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية

دكتوره
اجلال محمود رافت
استاذ مساعد
معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهره

دكتور
ابراهيم احمد نصر الدين
استاذ مساعد
معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

الناشر
دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت
القاهرة

مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعى
١٩٨٥

القرن الأفريقي

المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية

دكتوره

اجلال محمود رافت

استاذ مساعد

معهد البحوث والدراسات الافريقية

جامعة القاهرة

دكتور

ابراهيم احمد نصر الدين

استاذ مساعد

معهد البحوث والدراسات الافريقية

جامعة القاهرة

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت

القاهرة

مطبعة جامعة القاهرة

والكتاب الجامعي

١٩٨٥

تقـــديم

يسعدنى أن أقدم للقارىء العربى زميلين عزيزين متخصصين فى الشئون الأفريقية وهما الأستاذان الفاضلان الدكتورة اجلال رأفت والدكتور ابراهيم نصر الدين ، هذه السعادة ترجع الى عدة أمور ...

الأمر الأول : هو أن موضوعات الكتاب تتناول أفريقيا ، وافريقيا ــ وان كانت قارة لها أهميتها الكبيرة والخاصة بالنسبة للوطن العربى ــ لم يكتب عنها بما يكفى باللغة العربية .. ولم ينشر عنها بما يكفى باللغة العربية .. ومن ثم فاننى أرحب بخروج هذا العمل وأرجو أن يكون له ما بعده من الزميلين العزيزين .. منفردين أو مجتمعين .. بما يثرى المكتبة العربية فى الشئون الأفريقية .

والأمر الثانى هو أن موضوعات الـكتاب تركز على منطقــة ذات أهمية خاصة للوطن العربى بعامة ولمصر والدول العربية والبحر الأحمر بخاصة .. ومن ثم فان التعريف بهذه المنطقة ــ أى القرن الافريقى ــ وتناول ما يتصل بها من مشاكل وقضايا ، ينبغى أن يحظى بتركيز خاص من المتخصصين العرب ، يشبعون به حاجة ذات وزن فى اهتماماتنا ومكان متقدم فى أولوياتنا .

الأمر الثالث : هو أن الزميلين العزيزين هما من بين الزملاء ذوى المكانة الخاصة عنــدى ، ومن تلامذتى الذين أعتز بهم حقا كتلامذة ، وزملاء عزاز ، ورفاق على الطريق ... هذه المكانة الخاصة ترجع ــ فيما

ترجع اليه ــ الى تقدير منى خاص لهما لما يتسمان به من أمانة ، ومثابرة، وجدية •• وهى صفات تجعلهما ــ عندى ــ جديرين بالتقدير كباحثين علميين •• واعدين ــ ان شاء الله ــ بأن يكون على أيديهما خير كثير فى مجال نشاطهما وأن تزداد أقدامهما رسوخا ــ يوما بعد يوم ــ على الطريق •

والأمر الرابع : هو أن هذا العمل هو أول عمل لهما يخرج للقارىء العربى فى شكل كتاب • وطالب العلم ــ مثلى ــ الذى شاءت الظروف أن يسبق بعمره وجيله الزميلين الكريمين ، ينبغى أن تكون سعادته غامرة بأن يتقدم الجيل اللاحق •• يؤدى الأمانة ، ويحمل الرسالة •• ويمتد به الخير ، ويزداد ، وينتشر •• وللثمرة الخارجة فى شكل كتاب معناها الخاص ومذاقها •• والأمل كل الأمل أن تثير شهية القارىء للمزيد •• وكذلك ــ وهذا هام ــ أن تثير شهية الزميلين العزيزين لتقديم المزيد والمزيد • مما يمتع القارىء ، ويثرى المكتبة العربية فى مجال تخصص ذى أهمية كبيرة وخاصة للوطن العربى •

وقد يتفق القارىء مع بعض ما جاء فى بعض البحوث التى يضمها الكتاب وقد يختلف •• والأمر كذلك بالنسبة للذين يهتمون من بين القراء ــ بدرجة أكبر ــ بالشئون الافريقية • الذين قد يتفقون أو يختلفون مع بعض ما جاء فى الكتاب ، وطريقة تناوله ، والنتائج التى انتهى اليها • الا أن اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية •• والأهم من ذلك ــ وفى المجال العلمى ــ أن تفاعل الآراء ، والتحاك الفكرى من ضرورات تقدمنا ــ بثبات ــ على الطريق •• تكون بهما الشعلة التى تنير ، وتزيد من وضوح الرؤية ودقتها ؛ والطاقة التى تولد المزيد من الخير بقدرة أعظم ، وأداء أكفأ •

مرة أخرى يسعدنى ــ وهى سعادة خاصة ــ أن أقــدم للقــارىء العــربى الزميلين العزيزين الدكتورة اجــلال رأفت والدكتور ابراهيم نصر الدين .. متمنيا لهما المزيد من الانتاج والتوفيق .

ابراهيم صقر

المقـدمة

يتناول هذا الكتاب منطقة القرن الافريقى بالتحليل لأوضاعها الداخلية وموقف دولها من الصراعات الدولية والاقليمية حولهما . ولعل الهـدف الأساسى من نشر هذه الدراسة هو سـد القصور الملحوظ فى المـكتبة العربية المتخصصة فى الدراسات الافريقية . فهناك أبحاث ومراجع جاده ذات قيمة علمية كبيرة قدمت فى هذا المجال ، غير أنها لم تتمكن ـ بسبب تعدد الموضوعات ـ من تغطية كل مشاكل القارة الافريقية . فلم تزل أجزاء فيها بكرا لم تطرقها الأقلام العربية اما الدراسات الأجنبية التى اهتمت بافريقيا ، فهى عديدة ومتنوعة غير أنها صدرت معبرة عن وجهـة نظر غربية كل الغربة عن بيئتنا ، مما يجعلنا نأخذها بتحفظ ، على الأقل بالنسبة لبعض القضايا . لذا نأمل ، فى كتابنا هذا ، أن نقدم للقـارىء رؤى افريقية عربية لبعض القضايا الملحة التى تعانى منها القارة . وقـد اجتهدنا فى أن تأتى رؤانا مراعيـة لقواعـد المنهج العلمى والأصـول الموضوعية .

وقد وقع اختيارنا على منطقة القرن الافريقى لتكون موضوعنا لهذا الكتاب لأكثر من سبب فهى تشهد تشهد احداثا داخلية دامية مثل حروب الأوجادين واريتريا ، وهى تمثل لمصر وللدول العربية أهمية أمنية كبرى وعمقا استراتيجيا يجدر بنا أن نقترب منه وندرسه بتعمق ، كما أنهـا شهدت فى أوائل السبعينات ، احداثا وتحولات هامة تمثلت فى اسقاط النظام الامبراطورى وتغيير النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسيـة فى اثيوبيا .

وأخيرا ، نرجو أن نكون بهذا العمل المتواضع ، قد اضفنا الى المكتبة العربية دراسة مفيدة لبعض القضايا الافريقية ، كما نأمل أن تتلو هـذه المحاولة بحوث أخرى تضيف اليها وتثرى مجال الدراسات الافريقية .

د. اجلال رأفت ـ د. ابراهيم نصر الدين

القسم الأول
الاوضاع الداخلية

الباب الأول : الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى

دكتوره اجلال محمود رافت

الباب الثانى : الديناميات السياسية فى اثيوبيا

دكتور ابراهيم احمد نصر الدين



الباب الاول

الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى

مقدمة :

يتناول هذا البحث دراسة الحزب الحاكم الصومالى ، من حيث فكرة ومبادئه وسياسته وهيكله التنظيمى ، وذلك بهدف تقييم تجربة الحزب الواحد ، وتطبيق الاشتراكية الماركسية فى الصومال .

ولا تكتمل هذه الدراسة ، الا اذا وضعناها فى الاطار الاجتماعى والثقافى والاقتصادى للشعب الصومالى . فارجاع الظواهر السياسية الى جذورها الاجتماعية والاقتصادية يسمح بتفسير اعمق واشمل لهذه الظواهر ، فتكون الاجابة على بعض التساؤلات الهامة التى تخطر للمهتمين بدراسة الحزب الحاكم الصومالى ، سهلة يسيرة ، واقرب الى الحقيقة الموضوعية .

وعلى ذلك قسمت هذه الدراسة الى اجزاء اربعة :

أولا : التركيب الاجتماعى والاقتصادى للشعب الصومالى .

ثانيا : مبادىء الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى .

- المذهب الفكرى للحزب .
- سياسة الحزب .

ثالثا : تنظيم الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى .

- العضوية .
- التمويل .
- الهيكل التنظيمى .
- الحزب والتنظيمات الجماهيرية .

رابعا : خاتمة البحث .

التركيب الاجتماعى والاقتصادى للشعب الصومالى

يمكن تقسيم التركيب الاجتماعى الى نوعين متميزين فى طبيعتهما . فهناك ما يمكن ان نطلق عليـــه التركيب الأفقى للمجتمع . ويقصـــد به تقسيمه الى سلالات وقبائل . أما النوع الآخر فيمكن ان نسميه التركيب الرأسيى ، ويعنى ذلك تقسيم المجتمع الى طبقات متباينة ، من حيث اهمية المركز الاجتماعى والاقتصادى لأفرادها .

وتختلف الآراء حول اهمية هذين النوعين من التقسيم الاجتماعى . فبينما تهتم المدرسة التقليدية فى التحليل السياسى بالتركيب العرقى والقبلى للمجتمعات الأفريقية ، تنفى المدرسة الماركسية هذه الأهمية وتبنى تحليلها على التقسيم الطبقى دون غيره ، وتتفق هذه النظرة فى التحليل السياسى مع المنطق الذى تطبقه الفلسفة المادية فى تحليلها للمجتمع بصفة عامة . فهى تفترض ان القوميات ، بما تحتوى من اجناس وســـلالات ، ما هى الا مرحلة تاريخية مرتبطة بالتطور الرأسمالى ، وستنتهى هذه المرحلة بانتهاء الرأسمالية ،العالمية ، وتخلفها ، فى عهد سيادة الاشتراكية ، ووحدة الطبقة العاملة فى العالم (١) . ويدفع هذا المنطق ، الذى يعتبر من دعامات الفلسفة المادية ، المدرسة الماركسية الى تجاهل التقسيم العرقى واعتباره معطلا للمد الاشتراكى (✻) .

(١) — Weiss. Pierre. «la conception matérialiste de la Nation (1848 - 1917)«. Mémoire DES Histoire et Sociologie Paris II 1976, p. 3.

(✻) تجدر الاشارة الى نقطة هامة ، الا وهى ان المدرسة الماركسية تعترف بالقوميات فى حالة معينة وهى ان يطالب شعب بالاستقلال عن دولة ذات نظام رجعى ، ويبنى مطلبه هذا على اساس اختلاف القوميات . والمثال على ذلك ، مساندة الاتحاد السوفيتى للصومال فى نضاله لاسترداد الصومال الغربى ، ومساعدته للثورة الاريترية التى تطالب بالاستقلال عن اثيوبيا ، وكان ذلك موقف الاتحاد السوفيتى قبل الانقلاب الثورى الذى اطاح بالنظام الامبراطورى فى اثيوبيا غير أنه ما لبث أن غير موقفه تماما تجاه القوميتين الصومالية والاريترية ، بمجرد قيام النظام الاشتراكى فى اثيوبيا .

غير ان الوصول الى الحقيقة يقتضى الا تتجاهل واقع المجتمع الذى ندرسه سواء كان هذا الواقع عرقيا أوطبقيا، وقديجمع مجتمع بين النوعين من التركيب الاجتماعي ، وقد يؤثر النوعان على سياسة هذه الدولة . لذا ، ينبغى على اى باحث فى المجتمعات الأفريقية ، ان يأخذ فى الاعتبار الواقع ، مهما اختلف او تناقض مع الأيديولوجية التى يؤمن بها . ومن هذا المنطلق، ستحاول الباحثة ايجاز السمات الرئيسية للمجتمع الصومالى ، والربط بينها وبين الواقع السياسى الذى يعبر عنه الحزب الحاكم فى فكره وسياسته .

ينتمى ٩٥٪ تقريبا من الشعب الى السلالة الصومالية . وهى فرع خاص من الجنس القوقازى (*) . وتعيش هذه السلالة ايضا فى جيبوتى (عفار) وفى اريتريا (الأورومو) وفى شمال كينيا (البوران والجالا) . اما الـ ٥٪ الباقية من الشعب ، فموزعة بين سلالات مختلفة اهمها : البونى وهم صيادون ويعيشون فى جنوب الصومال ، والبنتو ويعيشون فى وادى نهرى شبيلى وجوبا ويتكلمون اللغة السواحلية ، والباجونى وكانوا يعيشون ، حتى سنة ١٩٧٥ ، فى جزر الباجون المقابلة لمدينة برجافو . وقد رحلتهم الحكومة الصومالية بعد هذا التاريخ ، الى مدينة قسمايو وعللت ذلك برغبتها فى مساعدتهم فى الاندماج مع مجموع الشعب (**) (١) .

(*) الأجناس البشرية المنتشرة فى قارة افريقيا هى ، الجنس الزنجى والجنس القوقازى ، وذلك خلاف البشمن والهوتنتوت والأقزام ، والجنس القوقازى لبس خاصا ببلاد القوقاز ، بل انه اصطلاح علمى بحت ، يطلق على بعض سكان غرب آسيا ومعظم سكان القارة الأوربية والنصف الشمالى والشمال الشرقى من افريقيا . على ان هذه الاجناس البشرية قد اختلطت ببعضها البعض على مر العصور ، ولم يبق هناك ما نستطيع وصفه انثروبولوجيا بالسلاله الزنجية أو القوقازية الخ .. الخالصة .

(**) تدعى البيانات غير الرسمية ان السبب الحقيقى لترحيل الباجونى عن موطنهم الأصلى ، هو اخلاء جزيرة الباجون لبناء قاعدة سوفيتية هناك .

(١) — Decreane, Philippe, L'expérience socialiste Somalienne, Berger - Levrault. Paris, 1977, p. 20

ولا تمنع وحدة السلالة فى الصومال من انقسام الشعب الى عـدة قبائل ، نذكر اهمها : الدارود ، وهى اكثر القبائل الصـومالية عددا . ويعيش افرادهـا فى شرق البلاد وفى الأوجادين وفى الأقليم الشـمالى الكينى (*) الذى تطـالب به الصـومال . وقبيلة الهاويين وتعيش فى جنوب الصومال ، وحول العاصمة مقديشـيو وحول نهر شبيلى وفى الـ NFD . وقبيلة عيسى فى وسط البلاد وفى اثيوبيا ، وقبيلة الدير فى الشمال الغربى من الصومال وفى جيبوتى وفى شرق اثيوبيا وفى مدينة هرر وهناك قبيلتان ، الرهانوين والديجل ، اقل عددا من السابقات ، غير ان اهميتهما تعود الى وجودهما فى المنطقة الخصبة الواقعة بين نهرى شبيلى وجوبا (١) .

ويختلف النظام القبلى فى الصومال عن سـواه فى الدول الأفريقية الأخرى فى بعض النقـاط ، ويتفق معه فى نقاط أخرى . واهـم اختلاف بينهما ينحصر فى ان السلطة السياسية داخل القبيلة الصومالية ضعيفة ؛ فالفرد يتمتع بحريته ويعشق فرديته ، وتكاد سلطة زعيم القبيلة ، الملقب بالسلطان (**) ، ان تكون شرفيه (٢) .

اما النقاط التى تتفق فيها القبائل الصومالية مع سـواها من القبائل الأفريقية ، فأهمها الطبقية الموجودة داخل القبيلة . فهناك بعض الفئات يعتبرها مجتمع القبيلة فئات منبوذة ولا تتمتع باحترامه ، وهذه الفئات هى الحدادون والسحرة وصناع الجلود وتسمى المنجان والييبر والتومال .

(*) يطلق على هذا الاقليم : NFD ، اختصار للتسمية الانجليزية : Northern Frontier District.

(١) — Lewis, I.M., A Modern History of Somalia Longman London and New York, 1980, pp. 6-9.

(**) التأثير العربى على الصومال .

(٢) — Bourges, Hervé et Wauthier, Claude, Les 50 Afriques, Le seuil, Paris, 1977, p. 295.

ولا تشترك هذه الفئات ، بالاضافة الى النساء (*) ، فى مجالس الشورى التى تعقدها القبيلة لأخذ الرأى واتخاذ القرار (١) .

وجدير بالذكر ، ان القبائل الصومالية ، رغم تعددها ، تستخدم لغة واحدة هى اللغة الصومالية ، وتدين بدين واحد هو الاسلام . واللغة الصومالية لغة مستقلة ، لها ثقافتها وادبها المسموع الغنى . وكانت وحدة اللغة الصومالية تشكل دائما عاملا ايجابيا من مراحل النضال الوطنى ضد الاستعمار . فكان محمد عبد الله حسن (**) يستعمل فى خطبه واشعاره الوطنية اللغة الصومالية ، بدلا من العربية التى اعتاد رجال الدين الصوماليون استخدامها . وقد ساعد ذلك على انتشار افكاره وتوحيد المناضلين فى كل الصومال (٢) . وهناك فرق واضح بين لهجة الرعاة فى الشمال ولهجة المزارعين فى الجنوب . ولكن اختلاف اللهجات لا يؤثر على الحقيقة الواقعة ، وهى وجود لغة واحدة للتفاهم بين الصوماليين من جيبوتى فى الشمال حتى جريسا على نهر تانا فى كينيا فى الجنوب .

وبعد هذه النبذة السريعة عن التكوين العرقى والقبلى للشعب الصومالى ، تنتقل الى دراسة تركيبه الطبقى . ونعنى بالطبقة ، الشريحة الاجتماعية التى تضم الأفراد ذوى النمط الانتاجى الواحد او المتشابه ، والذى يؤدى الى دخول متقاربة واسلوب فى المعيشة متشابه . وتنشأ الطبقات بهذا المعنى ، نتيجة لاختلاف انماط الانتاج الذى يسبب ، فى اغلب الأحيان ، اختلافا فى مستوى الدخول .

ينقسم الشعب الصومالى الى عدة فئات اجتماعية تتباين حسب العمل

(*) مما يدل على المكانة الادنى للنساء ، انهن كن يأكلن اجزاء معينة من الذبيحة ولا يقربن الأجزاء الطيبة منها والمخصصة لرجال العائلة .

(١) — Ibid.

(**) هو زعيم دينى وسياسى ، قاد النضال لتحرير الصومال وتوحيده ، وذلك فى اوائل القرن العشرين .

(٢) — Samantar - Nicole Lécuyer, Mohamed Abdulle Hassan. Afrique Biblio Club (ABC), 1979, p. 46.

الذى تقوم به ، ويشكل الرعاة النسبة الغالبة من الصوماليين • فحتى سنة ١٩٧١ ، كانت هذه النسبة تصل الى ٨٠٪ من السكان • غير ان القحط الذى اصاب البلاد فى اوائل السبعينات ، قد خفض كثيرا من هذه النسبة ، نتيجة للكميات الكبيرة من الماشية التى نفقت من الجفاف ، والتى اتجه اصحابها الى العمل كمزارعين فى الحقول ، أو كأيدى عاملة فى المدن • وقد شجعت الحكومة هذا الاتجاه وعملت على توطين كثير من البدو فى المناطق الصالحة للزراعة ، لزيادة الأيدى العاملة الزراعية التى يقل عددها عن حاجة الأرض (١) • ويشكل الأجراء من الرعاة نسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز ٧ر٠٪ منهم ، ويتمثل عملهم فى حراسة اغنام بعض الأغنياء من البدو (٢) •

أما المزارعون ، فقد زادت نسبتهم الى اجمالى الشعب عن ٢٠٪ ، وذلك نتيجة لظروف القحط السابق ذكرها • ويتركز المزارعون فى جنوب البلاد ، وفى وادى نهرى شبيلى وجوبا ، ويمثل الأجراء منهم حوالى ٥ر١٪ فقط (٣) • وتكاد الاقطاعيات الزراعية الكبيرة لا توجد فى الصومال • فعدد الزراع الذين تزيد ملكيتهم عن خمسة هكتارات ، قليل نادر (٤) •

ويمثل العمال الصناعيون نسبة ضئيلة من المجتمع الصومالى • فهم حوالى ١٪ من مجموع الصوماليين القادرين على العمل (٥) • ويعود ذلك الى ان النشاط الصناعى فى الصومال محدود للغاية ، ومحصور تقريبا فى

---

(١) — Decraene, Op. cit., pp. 14-15. (v)

(٢) — Adam, Hussein M , and Sheikh Omar Mohamed. «Reflections on the Somali Working Class». **Halgan**, No. 8 june 1977. the Somali Revolutionary Socialist Party. Mogadishu.

(٣) — **Ibid.**

(٤) — Bourges et wauthier, op. cit., p. 311.

(٥) — Decraene, Op. cit., p. 23.

(٦) — **Ibid.**, p. 30.

بعض الصناعات الغذائية والاستهلاكية البسيطة • ولا يزيد عدد المصانع الصومالية الهامة عن سبع مصانع (١) •

— مصنع تكرير السكر فى جوهرة ، ويبلغ عمره ثمانين عاما تقريبا ، وعملية التكرير فيه ما زالت بدائية تفتقر الى الالات الحديثة • غير ان رئيسة هيئة التجارة الخارجية صرحت سنة ١٩٨٠ ، بان الحكومة ستقوم بافتتاح مصنع جديد لتكرير السكر ، يقوم على الوسائل الصناعية الحديثة ، وذلك فى غضون شهور قليلة من هذا التاريخ (*) •

— مصنع حفظ اللحوم فى قسمايو •

— مصنع الألبان فى مقديشيو •

— مصنع لحفظ الأسماك •

— مصنع عصير فاكهة فى أفجوى •

— مصنع للسجائر انشأته الصين الشعبية •

— مصنع للنسيج فى جوهرة • وقد انشىء بأقوال خاصة من المانيا الغربية • ثم جددت آلاته بعد الثورة ، وزاد انتاجه لا سيما عندما عملت الحكومة على زيادة المساحة المزروعة قطنا بحيث يسد الناتج منه نصف احتياج المصنع • ويبلغ عدد العمال فى هذا المصنع ١٦٠٠ عامل (٢) •

ويضاف الى عدد العمال الصناعيين حوالى تسعون الف عامل ينتجون فى مجالات اخرى خلاف الصناعة ، مثل الصيد وقطع الاشجار فى الغابات والمناجم والبناء والنقل والخدمات العامة •

وهناك فئة اخرى من الصوماليين لا تتميز بنوع خاص من الأعمال ،

---

(١) — Baurges et Wauthier, Op. cit., p. 312.

(*) مقابلة شخصية بين رئيسة هيئة التجارة الخارجية والباحثة فى مقديشيو سنة ١٩٨٢ •

(٢) معلومات مستقاة من المسئولة فى المصنع اثناء زيارة الباحثة للمصنع فى سنة ١٩٨٠ •

وهى مكونة من افراد تراكوا مهنتهم الأصلية من رعى او زراعة ، وهاجروا الى المدينة للبحث عن عمل وهم يقومون فيها باعمال مختلفة ، كثير منها موسمى . وقد تدفع الحاجة بعض العاطلين منهم الى الجريمة والانحراف .

وتبقى فئات اجتماعية اخرى يمكن حصرها فى رجال الدين والبرجوازية والمثقفين . وينتمى رجال الدين الى عدة طرق صوفية نذكر هنا أهمها : الطريقة القادرية التى اسسها الشيخ عبد القادر الجيلانى ، وتعتبر أقدم الطرق الصوفية التى دخلت الصومال . وقد قوى تأثيرها فى البلاد فى القرن التاسع عشر وتفرعت الى قسمين كبيرين ، أحدهما بزعامة الشيخ عبد الرحمن سيلا فى الشمال والغرب ، والآخر بزعامة الشيخ عويس محمد فى الغرب . والطريقة الثانية هى الطريقة الأحمدية التى اسسها سيدى أحمد البدوى . وقد دخلت الصومال فى القرن التاسع عشر ، ونافست القادرية فى عدد مريديها الذين تركزوا فى المناطق الخصبة من وادى شبيلى وجوبا . وآخر الطرق الصوفية التى ادخلت الى الصومال هى الطريقة الصالحية التى اسسها الشيخ محمد صالح . وجدير بالذكر ان الزعيم محمد عبد الله حسن كان يتبع الطريقة الصالحية ، وقد فضلها على سواها لما عرفت به من اتجاه اصلاحى ورغبة فى الزهد والتقشف . وقد اصبح عبد الله حسن زعيم هذه الطائفة فى الصومال ، وبدأ كفاحه ضد الاستعمار تحت لوائها (١) . وقد كان له ولأفراد من رجال الدين دور هام فى الصومال فى اوائل هذا القرن ، وذلك من الناحية الاجتماعية والسياسية . فقد أسسوا قرى جديدة سميت الجيامية (٢) . وجمعوا فيها مريديهم من مختلف القبائل . وكان الهدف من وراء ذلك نشر تعاليم الاسلام من خلال الطريقة الصالحية وتجميع الصوماليين للنضال ضد الاستعمار . وقد اثرت هذه التجربة الى حد ما ، فى تركيب القبيلة وترابط افرادها ذلك لأن المجتمع الصومالى بدأ يعيى رابطة اخرى

---

(١) — Samantar, Op. cit., pp. 16-17.

(٢) — Ibid, pp. 17-21.

خلاف رابطة الدم ، أوسع وأشمل ، هى رابطة الدين الواحد والهدف القومى الواحد .

نستشف مما سبق ان وجود الطرق الصوفية فى الصومال كان ايجابيا من حيث أنه ساعد على اضعاف التركيب القبلى للمجتمع واتجه به الى وحدة قومية يندر وجودها فى الدول الأفريقية جنوب الصحراء (*) . ومن هنا تأتى اهمية الطرق الصوفية فى الصومال . من الناحية الاقتصادية فلا يختلف مركز رجال الدين كثيرا عن بقية الشعب الصومالى . فهم لا يملكون اقطاعيات كبيرة او تجارة واسعة كما يملك اقرانهم فى دول غرب افريقيا . لذا فتأثيرهم السياسى على الشعب اصبح قليلا ، لا سيما بعد موت عبد الله حسن فى اوائل العشرينات وخمود الحركة الوطنية .

اما البرجوازية فتنتمى الغالبية العظمى من افرادها الى فئة الأجانب . فالايطاليون — ويبلغ تعدادهم حوالى الف نسمة — ينشطون فى زراعة الموز والتجارة ؛ وهناك عدد منهم يعمل كخبراء . أما الجاليات العربية وبخاصة اليمنيون الجنوبيون والهنود والباكستانيون ، فهم رجال اعمال وتجار (1). وتكاد هذه الفئة الثرية من رجال الأعمال ان تخلو من الصوماليين ؛ فالغالبية العظمى من التجار الوطنيين يقومون بالنشاط التجارى البسيط لسد حاجات جمهرة الفلاحين والعمال والرعاة . وليس للأجانب دور سياسى

(*) يرى الأستاذ حمدى السيد سالم رأيا مخالفا الا وهو ان المجتمع الصومالى ظل منغلقا داخل التركيب القبلى حتى سنة ١٩٤١ « .. حينما قام البريطانيون بطرد ايطاليا من صوماليا اثناء الحرب العالمية الثانية ، واصبحت صوماليا جزءا من الصومال البريطانى وشرق افريقيا » .

حمدى السيد سالم — الصومال قديما وحديثا — الجزء الثانى . الدار القومية للطباعة — القاهرة سنة ١٩٦٥ .

وتختلف الباحثة مع الأستاذ سالم فى الرأى ، حيث ان الأخذ برأيه يعنى تجاهل دور الزعيم محمد عبد الله حسن والطرق الصوفية فى بناء القومية الصومالية ووضع نواة لدولة عصرية .

(1) — Decraene, op. cit., p. 20.

يذكر فى الصومال . فنشاطهم الاقتصادى قليل الأهمية بالنسبة للسياسة العامة للدولة .

وتبقى فئة المثقفين وكبار الموظفين والمسئولين بالدولة ، وترتفع دخول هذه الفئة قليلا عن دخول القاعدة العريضة من الشعب .

وبعد هذه الدراسة الموجزة للتركيب الاجتماعى للشعب الصـــومالى نورد الملاحظات التالية :

أولا : تعتبر وحدة السلالة واللغة والدين عوامل هامة فى تدعيم وحدة الشعب الصومالى وبناء الأمة والقومية الصومالية . وتساعد هذه الخاصية الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى (*) الحاكم ، فى تجميع الجماهير الصومالية حول هدف هام من اهداف سياسته (**) ، ألا وهو استعادة الأراضى التى تعيش فيها بقية السلالة الصومالية ، والتى اصبحت ، نتيجة للتقسيم الاستعمارى ، ملكا لاثيوبيا وكينيا .

ثانيا : لم تؤثر الطبقة داخل القبيلة فى اسلوب تكوين الحزب الحاكم وحكومته ؛ فنلاحظ ان الرجل الثالث فى المكتب السياسى للـ PSRS وهو محمد على سماتار من قبيلة التومال ، وهم حدادون ويعتبرون من الطبقات الدنيا التى لا تقدرها القبائل الصومالية ، التقدير الكافى . كما نلاحظ ان النساء ، وهن من درجة أدنى من الرجال فى الترتيب الطبقى داخل القبيلة ، اصبحن يتسلمن مناصب قيادية فى الدولة . فأكاديمية البحث العلمى وكلية اللغات بالجامعة الصـــومالية وقسم الثقافة العمالية بالاتحاد العام لنقابات العمال الصوماليين وهيئة التجارة الخارجية ، كل هذه المؤسسات ترأسها نساء صوماليات وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

(*) اى PSRS اختصار للتسمية الفرنسية :
Parti Socialiste Révolutionnaire Samalien.

(**) كان هذا الهدف يشغل ايضا الحكومات الصومالية المتتالية من بداية الاستقلال حتى تولى حكومة الثورة ، وان اختلفوا فى قوة التمسك به .

ويعنى ذلك أن القيادة الحزبية فى الصومال مؤمنة بالفعل بالمساواة التامة بين افراد الشعب ، وتبذل جهودا صادقة لتغيير العرف الاجتماعى السائد فى البلاد .

ثالثا : نعلم ان البدو فى اى مكان يقبلون بصعوبة بالغة ان تفرض عليهم سلطة مركزية من قبل الحكومة التابعين لها . والصوماليون ، باعتبار ان غالبيتهم العظمى بدو رعاة ، تنطبق عليهم هذه الصفة . وبالاضافة الى ذلك ، اتضح لنا ان الانسان الصومالى قد تطرف فى ميله الى الفردية والحرية حتى اثر ذلك على قوة الزعامة فى القبيلة . ومن ناحية اخرى نعلم ان نظام الحزب الواحد فيه كثير من الضغط السياسى والفكرى على الافراد . وهو نظام يرفض المعارضة من خارجه ، مما لا يتفق مع النمط الديمقراطى المباشر الذى درج عليه الرجال فى القبيلة ، وهو ان يتشاوروا جميعا فى الأمر وتتخذ القرارات بالأغلبية . وهنا يثار تساؤل حول مدى تقبل الشخصية الصومالية لهذا النمط من الحكم الشمولى ، ومدى تغلغل سلطة الحزب الى البدو فى مراعيهم ؟ ونكتفى ، فى هذا الجزء من الدراسة، باثارة هذا التساؤل ، تاركين الأجابة عليه الى خاتمة البحث ، بعد استكمال الجانب السياسى له .

رابعا : يمكن تقسيم المجتمع الصومالى الى طبقتين : تجمع طبقة منهما بين الغالبية العظمى من افراد الشعب ، ذوى الانماط الانتاجية المختلفة والدخول المنخفضة . وهذه الفئات هى الفلاحون والرعاة والعمال باختلاف تخصصاتهم ، وصغار التجار والغالبية العظمى من رجال الدين . وتضم الطبقة الأخرى عددا قليلا من الصوماليين من التجار والمثقفين وكبار المسؤولين فى الدولة . ويتمتع افراد هذه الطبقة بمستوى معيشة متوسط يفضل قليلا عن طبقة الجماهير .

ونخلص من هذا بأن الفروق فى الدخول ومستوى المعيشة بين افراد الشعب الصومالى ضئيلة . فلا وجود لطبقات اقطاعية أو رأسمالية

مستغلة كما هو الحال فى كثير من الدول الافريقية ودول العالم الثالث . والموجود بالفعل هى فئات اجتماعية تقوم على تقسيم العمل . وعلى ذلك يبدو ، ان قضية الطبقية فى الصومال قضية محدودة الأهمية ، وأن الفكر الاشتراكى الذى دخل الصومال قبل الثورة على يد الحزب المعارض السابق : الاتحاد الديمقراطى الصومالى ، لم يكن فى الواقع ، نتاجا لصراع طبقى ، بل كان ثمرة تفكير جماعة من المثقفين تأثروا بالافكار اليسارية وبجدوى تطبيق هذه الافكار لدفع عجلة التقدم فى البلاد ودفع مستواها الاقتصادى ، وكانوا فى ذلك متأثرين بتجربة الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية . هذا على المستوى الجماعى . ولكن ذلك لا يمنع ان يكون بعض الافراد قد تأثروا بالفعل بنشأتهم المتواضعة وآمنوا بالاشتراكية عن تجربة شخصية ، كما سنرى فيما يلى .

خامسا : يتكون المكتب السياسى للحزب ، وهو أعلى هيئة مسؤولة سياسيا فى البلاد ، من افراد ذوى ميول سياسية مختلفة . فعلى سبيل المثال ، يعد حسين كلمى أفرا ، الرجل الثانى فى المكتب السياسى للحزب ، وهو ذو اتجاه سياسى معتدل ، ويميل الى التعامل مع دول اوروبا الغربية . أما محمد على سماتار ، الرجل الثالث فى المكتب السياسى ، فيؤمن بالاشتراكية الماركسية . وقد كانت له علاقات ممتازة بالاتحاد السوفييتى قبل خروج المستشارين السوفييت من الصومال سنة ١٩٧٨ ، كما انه عمل بجد لنشر الفكر الاشتراكى بين زملائه فى الجيش . اما الاتجاه العربى، فيمثله فى المكتب السياسى ، اسماعيل على أبو كور . ويبدو أنه لعب دورا هاما فى تنمية العلاقات الصومالية العربية [١] .

واذا عدنا الى جذور هؤلاء الرجال الثلاثة ، باحثين عن اسباب هذه الانتماءات السياسية المتباينة ، لوجدنا ، ان حسن كلمى أفرا ، ولد لأسرة ، يمكن اعتبارها من البرجوازية الصومالية . فقد مارس بالفعل مهنة

(١) — Ibid., pp. 188-192.

التجارة فى مدينة مقديشيو . وذلك قبل ان يندرج فى صفوف الشرطة . وقد اكمل تعليمه العسكرى فى ايطاليا ثم فى الولايات المتحدة الأمريكية . فيدو ، ان نشأته الاجتماعية بالاضافة الى ثقافته العسكرية ، مسؤولة عن توجيهه فكريا نحو الايديولوجية الليبرالية والتعاطف مع الدول الرأسمالية . أما محمد على سماتار ، فينتمى الى قبيلة التومال التى تكاد ان تكون منبوذة ، وقد درس العلوم العسكرية فى الاتحاد السوفييتى حيث امضى اربعة سنوات تقريبا . ونربط هنا بين نشأة سماتار المتواضعة ماديا واجتماعيا ، وبين ايمانه بالاشتراكية العلمية التى تساوى بين البشر . كما ان وجوده فى الاتحاد السوفييتى قد ساعد على بلورة فكره ومواقفه السياسية . ونأتى الى اسماعيل على ابو كار . الرجل الرابع فى المكتب السياسى للحزب . وليس لدى الباحثة معلومات اكيدة عن نشأته الفئوية . غير ان انتماءه الى قبيلة عيسى التى تعيش فى المنطقة الشمالية المواجهة لعدن وجنوب الجزيرة العربية ، والتعليم الاسلامى الذى تلقاه فى الدكسى (*) فى مدينة براوه ، قد يكونان أثرا فى انتمائه السياسى ، فجعلاه عربيا اسلاميا معتدلا .

وتميل الى الاعتقاد بأن هذا التركيب الايديولوجى المتباين للمكتب السياسى للـ PSRS ، عامل من العوامل الهامة التى طبعت السياسة الصومالية ، لا سيما السياسة الخارجية للحكومة ، فنجد الحكومة الصومالية ، رغم اعلانها عن ايديولوجيتها الماركسية ، تتعامل مع الدول العربية المعتدلة (السعودية ومصر والسودان) ، وتدور فى فلك الاستراتيجية الامريكية فى القارة الافريقية (**) . وعلى ذلك يتبين ، من العينة التى

(*) الدكسى هو المقابل للكتاب فى مصر . ويحفظ فيه الاطفال القرآن مكتوبا على الواح خشبية ، كما يتعلمون القراءة باللغة العربية .

(**) لا شك ان هناك عوامل اخرى مسببة لتلك الظاهرة ، منها مساعدة الاتحاد السوفييتى لاثيوبيا . واحتياج الصومال لمصدر سلاح آخر وقوة دولية اخرى تساندها فى قضية الحدود . اضف الى ذلك فقر الصومال واحتياجه الى اموال دول البترول العربية وبخاصة السعودية . وربما كان الانتماء الاسلامى للصومال يساعد فى التقارب مع السعودية ودول الخليج ، وذلك عن طريق الطرق الصوفية .

اخترناها للدراسة من اعضاء المكتب السياسى ، ان هنالك علاقة ما بين توجيه السياســة العامة للحزب الحاكم الصومالى والانتماءات الفئوية لاعضائه القياديين ، رغم صغر الفروق المادية بين الفئات الاجتماعيــة المختلفــة •

مبادىء الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى

لم يتكون الحزب الحاكم الصومالى من فراغ • فقد تبنى الافكــار الاشتراكية فى الصومال قبل الثورة ، الحزب المعارض : الاتحاد الديمقراطى الصومالى • وبعد قيام ثورة ١٩٦٩ وحل الاحزاب السياسية جميعا • صعد الى السلطة بعض المثقفين اليساريين من اعضاء الاتحــاد الــديمقراطى الصومالى المنحل ومن غيرهم ، وحاولوا تطبيق الافكار الاشــتراكية التى كان يدعو اليها • وقد بدأ بالفعل تطبيق الاشتراكية فى البلاد منذ سنة ١٩٧١ • وأهم منجزات السياسة الجديدة ، فى اوائل السبعينات ، كانت تأميم وسائل الانتاج ــ فيما عدا الارض الزراعية والمنازل الخاصــــة • وكتابة اللغة الصومالية ، ومحو الامية ، وتطبيق بعض القوانين الاجتماعية العادلة التى صيغت لتحرير المرأة والانسان الصومالى بصفة عامة •

وبعد خمس سنوات من التطبيق الاشتراكى ، ولد الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى وذلك فى سنة ١٩٧٦ ، فى ظروف كانت ممهدة بالفعل لاستقباله • وقد قام بنشر برنامجه فى كتيب فى شهر أكتوبر من نفس السنة • ومنه يمكن التعرف على فكر الحزب والسياسة التى يهدف الى تطبيقها • وسنبدأ بدراسة الاسس النظرية ثم ، التطبيقات العمليــة لهذه الأسس ، والتى تتمثل فى السياسة العامة لحكومة الحزب •

المذهب الفكرى للحزب الاشتراكى الثورى الصومالى : يقوم المذهب الفكرى للحزب الحاكم الصومالى على الاشتراكية العلمية • فيرى قادة الحزب وواضعو دستوره ، انها المنهج الاشتراكى الوحيد ، وان بهــــا

من الموضوعية القدر الكافى لكى تطبقه بنجاح فى كل مكان وزمان . وعلى ذلك يستبعد الحزب المحاولات الفكرية التى جرت لتطويع الايديولوجية الماركسية لتصبح ملائمة للبيئة الاجتماعية الافريقية وظروفها الاقتصادية والسياسية . وقد كان الرئيس السنغالى السابق سنجور من أوائل المفكرين الذين قاموا بهذه المحاولات . فقد كتب عن الاشتراكية الافريقية، وجعلها من الاركان الفكرية الهامة التى اقام عليها حزبه السياسى . وقد اخذت كثير من الدول الافريقية بنظرية الاشتراكية الافريقية ، زاعمة انها انسب المناهج الفكرية للبيئة الافريقية .

وتتمثل الفروق الأساسية بين الاشتراكية الافريقية العلمية فى نقطتين أساسيتين : الصراع الطبقى والفلسفة المادية . فترفض الاشتراكية الافريقية الرأى القائل بوجود الطبقات الاجتماعية فى البيئة الافريقية ، وهى ترى ان الصراع الحقيقى قائم بين الشعوب الافريقية من جهة والاستعمار القديم والحديث من جهة اخرى . وهى لا تؤمن ايضا بالفلسفة المادية وما يتبعها من فكر رافض للأديان . وقد يكون الدافع الى هذا الموقف تعلق الشعوب الافريقية بالفلسفات الدينية سواء كانت سماوية أو محلية . أما الاشتراكية العلمية فمن اعمدتها الفلسفة المادية وفكرة الصراع الطبقى.

فاذا حاولنا تطبيق أهم المبادىء الماركسية التى يدين بها الحزب ، على المجتمع الصومالى ومدى ملاءمتها له ، لوجدنا الآتى :

أولا : فيما يختص بالصراع الطبقى ، اتجهت الباحثة من التحليل السابق للمجتمع الصومالى الى انه لا يعانى من قضية الطبقية بالمفهوم الماركسى لها . فلم يعرف المجتمع الصومالى الشركات والمصانع والمناجم الكبيرة أو الاقطاعيات الواسعة ، التى تفرز طبقة قليلة العدد ومستغلة وأخرى ، هى أغلب الشعب ، ولكنها مستغلة .

ثانيا : بالنسبة لدكتاتورية البروليتاريا ، وهى ركن من الاركان الهامة للاشتراكية العلمية ، نجد ــ طبقا للاحصائيات الرسمية (١) ان الطبقة العاملة

(١) — Adam and Sheikh Omar. op. Cit., pp. 14-15.

الصومالية كانت فى سنة ١٩٦٣ ، ٦ر١٣٪ من مجموع الافراد القادرين على الانتاج (*) . وقد زادت هذه النسبة بعد ثورة ١٩٦٩ ، وذلك بعد التوسع فى الصناعة والمناجم والخدمات التى قامت بها حكومة الثورة ، ولكن الاحصائيات التى نشرت سنة ١٩٧٧ لا تحدد بالضبط نسبة الزيادة . غير انها مهما ارتفعت ، لا اتصور ان تتعدى النسبة العامة ٢٠٪ مثلا . فهل يعنى ذلك ان يحكم عشرون فى المائة من افراد الشعب ، كل الصوماليين تحت اسم دكتاتورية البروليتاريا (**) ؟ وهل يضم الحزب الحاكم ، الذى يفترض فيه تمثيل الطبقة العاملة ممثلين عن فئة الرعاة التى تبلغ نسبتها الى الشعب الصومالى من ٦٠٪ الى ٧٠٪ والتى لا تضم بين افرادها ، حسب الاحصائيات الرسمية ، سوى ٧ر٠٪ من الأجراء ؟

ثالثا : اما الفلسفة المادية ومحاولة تطبيقها على مجتمع اسلامى مائة فى المائة ، فهى قضية اوقعت المسؤولين الصوماليين فى موقف متناقض وحرج وقد حاولوا التخلص من هذا التناقض بطريقتين :

١ — اوردوا فى دستور البلاد ان الايديولوجية التى تسير عليها البلاد هى الاشتراكية ، وحذفوا كلمة « العلمية » ، التى احتفظوا بها فى دستور الحزب فقط . وقد اضطروا الى ذلك للتوفيق بين نصوص الدستور ذاته التى تقر ، فى نفس الوقت ، الاشتراكية كمذهب إقتصادى وإجتماعى وسياسى للبلاد ، والاسلام كدين للأمة (١) .

٢ — لم يذكر فى الدستور ان دين الدولة هو الاسلام ، وانما ذكر ان الأمة الصومالية أمة مسلمة . وذلك لابعاد شبهة التعصب عن النظام ،

(*) يدخل فى هذه النسبة العمال الزراعيون والصناعيون وعمال المناجم والخدمات الخ ، اى كل فرد يؤجر عمله للغير .

(**) نحن هنا نفترض احسن الفروض ونعتبر ان الحزب الحاكم الصومالى يأخذ بالتطورات أو التعديلات التى ادخلت على الاشتراكية العلمية والتى جعلتها تضم كل انواع العمالة الى طبقة البروليتاريا .

(١) إنظر الدستور الصومالى سنة ١٩٧٨ .

فالمسؤولون فى الحزب لا يرفضون الاسلام كعقيدة ، ولكنهم يرفضون بعض تفسيرات النصوص التى تشكل عائقا للتقدم .

واذا اردنا ان نلخص التحليل السابق لأهم أسس الاشتراكية العلمية ومدى ملاءمتها للصومال ، لقلنا ان مبدأى الصراع الطبقى (*) ودكتاتورية البروليتاريا ، هما مبدآن لايصلحان للتركيب الاجتماعى للشعب الصومالى. أما الفلسفة المادية . فهى منهج علمى ، لا شك أنه ساهم مساهمة كبيرة فى التقدم العلمى . وهو يعتمد على الجدلية العلمية ، التى اصبح العلماء ، حتى التقليديون منهم ، يعترفون بها بل ويستخدمونها . ويبقى فى الايديولوجية الاشتراكية كثير من المبادىء الانسانية والاقتصادية العادلة والتى يجب بالفعل ان تطبق على الصومال لكى تدفع به الى التنمية والتقدم .

السياسة الداخلية للحزب الحاكم الصومالى :

قام مجلس الثورة الصومالى ، ثم الحزب الحاكم (**) الذى تولى مسئولية حكم البلاد سنة ١٩٧٦ بعد حل مجلس الثورة ، بأعمال ايجابية تهدف الى تقدم الشعب الصومالى . وقد امتدت هذه المجهودات الى عدة مجالات مثل التعليم والثقافة والصحة والزراعة والصناعة . فبعد شهور

(*) سبق للباحثة ان انتقدت الاشتراكية الافريقية لأنها ترفض الصراع الطبقى . وكان هذا الموقف للباحثة مقصود به النظرية اذا طبقت على غرب افريقيا ودول افريقيا الجنوبية (وكان محل الدراسة السنغال وشابا فى زائير) . وذلك لأن هذه المناطق تضم ثروات زراعية ومعدنية كثيرة ، كما تضم بعض الصناعات الهامة : هذا بالاضافة الى الحركة التجارية الواسعة مع الدول الاوروبية . وينتج عن ذلك تكوين طبقتين واضحتين من الأفارقة أنفسهم : الطبقة البرجوازية وتضم الاقطاعيين وكبار التجار ورجال الاعمال وتعيش فى مستوى اقتصادى اعلى بكثير من الطبقة المقابلة والمستغلة ، وهى طبقة الفلاحين والعمال .

(**) جدير بالذكر ان بعض اعضاء مجلس الثورة تولوا المسئولية ايضا فى الحزب الحاكم الصومالى . وقد تولى الرئيس سياد برى رئاسة مجلس الثورة كما تولى زعامة الحزب .

قليلة من قيـام ثورة سـنة ١٩٦٩ (*) • بدأ اعضـاء مجلس الثورة محاولات لتطبيق المبادىء التى أعلنوا عنها • ففى يناير سنة ١٩٧٠ أممت الحكومة شركة الطيران الصومالية بنسبة ٥٠٪ (وكانت ملكية ايطالية) • وفى شهر مايو من نفس السنة ، اممت البنوك وشركات التأمين والشركات الموزعة للمنتجات البترولية وشركة الكهرباء وشركة السكر • ولم يلجأ مجلس الثورة الصومالى الى هذه التأميمات بهدف تطبيق الاشـتراكية فحسب ، بل كان يهدف أيضا الى حماية الاقتصاد الصومالى من السيطرة الأجنبية ، فعلى سبيل المثال ، كان فرعا بنك روما وبنك نابولى فى الصومال يسـيطران على البنك الوطنى الصـومالى الذى اصـبح بذلك مرتبطا بالسياسة النقدية للبنوك الأجنبية الخاصة وسياسة هذه البنوك تقوم على تشجيع الاستثمارات فى المجالات التجارية سريعة الكسب دون الاهتمام بالمجالات الانتاجية خاصة وان قانون الاستثمار حينذاك كان يسمح بترحيل الأرباح الى الخارج (١) •

غير ان سياسة التأميم لم تمتد الى الملكيات الزراعية ولا الى المجال الصناعى فيما عدا مصنع السكر فى جوهره • ونلاحظ هنا ان التجربة الصومالية قد حادت عن النظرية الماركسـية فى الغاء الملكية الفردية ، وطوعت هذه النظرية لخدمة الواقع الصومالى ، وقد كان ذلك فى صالح التجربة الصومالية • فالغاء الملكية الفردية الزراعية ، اذا حدث ، لن يفيد البلاد قدر ما يضرها فقد علمنا سابقا ، ان قضـية الاقطاعيات الزراعية الواسعة التى يستغل فيها المالك الفلاحين ، ليست قائمة فى الصومال بل ان

(*) تسـتعمل الباحثـة كلمة « ثورة » لتصـف حركـة الضـباط الصوماليين فى سـنة ١٩٦٩ برئاسة محمد سـياد برى ، لأنها التسـمية الصومالية الرسمية لها . غير ان الباحثة ترى ان الأدق من الناحية العلمية ، وصف هذه الحركة « بالانقلاب الثورى » . وذلك لأنها بدات انقلابا عسكريا لا يقوم على اساس جماهيرى ، ثم تطورت وبدات تقوم بتغييرات جذرية ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية .

(١) — Decraene.op. cit., pp. 88-89.

المشكلة الزراعية الملحة فى البلاد تتمثل فى قلة الأيدى العاملة المدربة على استصلاح مساحات واسعة من الأراضى البور وندرة الأموال اللازمة لمثل هذا العمل الشاق المكلف . لذا فضلت الحكومة ترك هذا المجال للأفراد والشركات ، فهى فى حاجة الى حماسهم ورؤوس اموالهم . ويبدو ان الحكومة ارادت ، بعزوفها عن تأميم مزارع الموز ، ان تتفادى الصدام مع ملاك هذه المزارع واغلبهم من الايطاليين . فالموز هو المحصول الزراعى الأول للتصدير ، واى ارتباك فى انتاجه او تسويقه يؤثر تأثيرا مباشرا على اقتصاد البلاد .

وقد وضعت الحكومة خططا للتنمية الاقتصادية ، كانت أولها الخطة الخمسية لسنوات ١٩٦٣ — ١٩٦٧ . ثم تتابعت الخطط بعد ذلك فكانت الخطتان الثلاثيتان لسنوات ١٩٦٨ — ١٩٧٠ و ١٩٧١ — ١٩٧٣ ، ثم الخطة الخمسية لسنوات ١٩٧٤ — ١٩٧٨ . فاذا اتخذنا الخطة الخمسية الأخيرة نموذجا لسياسة التخطيط الصومالية ، لوجدنا الآتى : (١)

أولا : ما زالت الحكومة الصومالية ، بعد قيام الثورة بتسع سنوات تعتمد اعتمادا كبيرا على المعونات والقروض الأجنبية فى كافة المجالات (*). مما يجعل اقتصادها مرتبطا ارتباطا كبيرا بالخارج .

ثانيا : حاولت الحكومة الصومالية علاج هذه الظاهرة الخطيرة فاستبدلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تتم فى صورة مشاريع فى داخل البلاد ، بالمعونات والقروض من الدول الأجنبية . وفائدة ذلك ان الدولة ، فى الحالة الثانية ، تكون قادرة على توجيه المعونات والقروض الأجنبية نحو المشاريع الانتاجية التى تبنى الاقتصاد القومى ، مستبعدة

---

(١) — Ibid., p. 94.

(*) نورد مثالا آخر على هذه الظاهرة : الخطة الثلاثية لسنوات ١٩٧١ — ١٩٧٣ اعتمدت على القروض والمعونات الاجنبية بما يساوى ٣/٤ اجمالى الخطة .

بذلك المشاريع الاستهلاكية التى يفضلها دائما المستثمر الأجنبى لأنها سريعة الكسب قليلة التكاليف •

مجال النشاط	اجمالى المخصص له بالشلن الصومالى	النسبة بالقياس الى المجموع	النسبة التى تحولها المعونات الاجنبية
ـ الزراعة	١ مليار و٦٠١ مليون	٤١٪	٦٠٪
ـ الصناعة والطاقة	٧٢٥ مليون	١٩٪	٦٢٪
ـ النقل والمواصلات	٩٤٥ مليون	٢٥٪	٨٨٪
ـ الخدمات الاجتماعية	٤٣٧ مليون	١١٪	٥٦٪
ـ خدمات اخرى	١٥٦ مليون	٤٪	٧٥٪

ثالثا : هذا الارتباط الكبير بالدول الأجنبية من الناحية الاقتصادية ينتج عنه فى اغلب الأحيان ، ارتباط سياسى • فصحيح ان القروض تقلل من اضرار الانفتاح المباشر على الخارج ، الا ان الدول المانحة تحاول دائما التأثير على الدول المقترضة بشتى الطرق ؛ فعلى سبيل المثال تشترط الدول المانحة المجال الذى تنفق فيه هذه الأموال (ان كانت معونات أو قروض) ، او تقدم هذه المعونات او القروض فى شكل سلع تتحكم الدول المانحة فى نوعيتها •

ويدفعنا هذا الوضع الى طرح التساؤل التالى : هل كان من الممكن للحكومةالصومالية ان تقلل من الاعتماد على الخارج بهذا القدر الكبير فى عملية التنمية الاقتصادية ، حتى تتجنب السلبيات السابق الاشارة اليها ؟

القضية فى الواقع ، ليست فى عملية الاقتراض نفسها • فكل دول العالم تقريبا تلجأ احيانا الى القروض لتغطية عجز الميزانية الذى ينتج من نقص موارد الدولة الذاتية والزائدة عن مصروفاتها • المشكلة اذا هى فى مدى امكانية الدول المقترضة فى وضع السياسات الاستثمارية الجيدة التى تستطيع معها تحقيق عوائد أعلى من معدل فوائد القروض ، حتى تستطيع

(*) ٦ شلن صومالى = ١ دولار (السعر الرسمى) •

معها سداد التزاماتها تجاه الدول المقترضة بسهولة ويسر ، وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، وذلك دون ان تتعرض لضغوط هذه الدول فى حالة عجزها عن سداد هذه الالتزامات المتمثلة فى الديون وفوائدها . كما يجب أن تتأكد الدول المقترضة من دراسة شروط التعاقد حتى لا يتضمن شروطا، اما مجحفة من الناحية المالية ، او شروطا تجعلها تخضع للضغوط السياسية للدول المانحة أو شروطا متعمدة لتوجيه هذه الاستثمارات بطريقة تخدم مصالح الدول المانحة على حساب المصالح الاقتصادية للدول المقترضة . فكيف تصرفت حكومة الصومال فى قروضها ؟

حددت الحكومة فى الخطة الخمسية الأخيرة ٧٣ ـــ ١٩٧٨ ، مشاريع صناعية هامة :

ـــ مصنع الأسمنت فى بربره حيث المواد الأوليـــة اللازمة لتصنيعه الى الدول المجاورة بعد أن يكون قد غطى حاجة السوق المحلية .

ـــ مصنع الاسمنت فى بربه حيث المواد الأولية اللازمة لتصـــنيعه متوفرة فى هذه المنطقة وهى الجبس والجير والصلصال . وقد بدأ العمل فيه بالفعل فى آخر سنة ١٩٧٦ .

ـــ مصنع الدقيق بمقديشـــيو . وقد افتتح فى آخر ســـنة ١٩٧٥ ، واستطاع انتاجه ان يغطى بالكامل الحاجة المحلية للدقيق الذى أوقف استيراده تقريبا .

ـــ مذبح للماشية فى هرجيسا .

ـــ مصنع للأحذية فى قسمايو يستخدم الجلود التى تتخلف عن عملية تعليب اللحوم وحفظها والتى يقوم بها مصنع فى نفس المدينة .

ـــ معمل للأدوية فى مقديشيو .

أما بالنسبة للمشاريع الزراعية التى وردت فى الخطة الخمسية المذكورة فأهمها :

ــ مشروع رى عشرة آلاف هكتار شمال مقديشيو وذلك لزراعتها بالأرز والقطن والحبوب ٠

ــ مشروع بناء سد على نهر جوبا يسمح بزراعة ٢٤ الف هكتار ٠

ــ مشروع رى افجوى على بعــد ٣٠ كيلو متر فى جنــوب غرب مقديشيو ٠

ــ مشروع زراعة ثلاثة آلاف هكتار على بعد ١٣٠ كيلو فى جنوب غرب مقديشيو تخصص ٦٠٪ منها لزراعة الجريب فروت الذى يمكن تصدير الفائض منه بعد تغطية الاستهلاك المحلى ٠

ــ بناء سد على نهر شبيلى يســمح بزراعة ٤٥ ألف هكتار بقصب السكر والموز والجريب فروت ٠

كما تهدف الخطة الخمسية الى تشجيع صيد الأسماك حيث لا يستغل الصومال سوى ١٠٪ فقط من امكانياته فى هذا المجال ٠ ويبدو ان جانبا هاما من التقصير فى هذا المجال يعود الى العادات الصومالية القديمة ٠ فأكل السمك فى الصومال عادة غير محببة الى نفوس غالبية المواطنين ٠ فهم يفضلون أكل اللحوم ٠ ويرجــع ذلك الى التركيب الاجتماعى والبيئــة الجغرافية للبلاد ٠ ففى الزمن القديم لم يكن يأكل السمك الا الفقراء من سكان السواحل الجرداء ٠ اما الرعاه ، وهم يعيشون فى داخل البلاد حيث المزارع والمراعى الغنية ، فلا يأكلون سوى اللحم ٠

وجدير بالذكر انه ، فى سنة ١٩٧٣ اى فى بداية الخطة الخمســية ، كان مجموع القروض والمعونات الأجنبية للصومال يساوى تقريبا عائد الصادرات الصومالية الى الخارج ٠ اما فى سنة ١٩٧٤ فقــد زاد عائد الصادرات حتى بلغ ١٥٠٪ من مجموع القروض والمعونات (١) ٠ وهذا مؤشر على ان السياسة الاستثمارية الصومالية تسير فى طريقها الصحيح نحو التنمية الاقتصادية وانها تحسن استخدام الأموال الأجنبية المقدمة فى

(١) — Ibid, p. 99.

شكل معونات وقروض ويساعد على استمرار خطط التنمية فى الصومال ، سياسة المساعدة الذاتية التى اعلنت عنها الحكومة سنة ١٩٧٠ • وتتلخص هذه السياسة فى العمل الجماعى الذى يضم كل افراد الشعب بجميع فئاته ، والقيام ببعض المشاريع الهامة للبلاد • وتعتبر هذه السياســة تطبيقا عمليا للنظرية الاشتراكية • وقد سبق لبعض الدول ان طبقتها بالفعل مثل الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية • ولسياسة المساعدة الذاتية ايجابيات كثيرة ؛ فهى الخطوة الأولى نحو الاكتفاء الذاتى وذلك لأنها تعاون كثيرا فى عملية التنمية فعلى سبيل المثال ، جندت مجاميع ضــخمة من الطلبة والعمــال والموظفين وكبار المسئولين للمشاركة فى بناء المدارس والمستشفيات والمنازل والاسواق ورصف الشوارع وحفر الآبار ومحو الأمية وهناك عملان تفخر بانجازهما ــ بمشاركة الشعب ــ الحكومة الصومالية وهما اعادة بناء فندق جوبا بعد الحريق الذى أتى عليه سنة ١٩٧٠ ، وعملية تثبيت الرمال التى قام بها حوالى ثمانية آلاف من الصوماليين باختلاف فئاتهم وتحرك الرمال ظاهرة طبيعية خطيرة تهدد بردم المزارع والطرق والبنايات بل وتهدد بعزل مناطق كاملة ، كميناء ميركة مثلا • وقد بدأت حملة تثبيت الرمال فى اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وزرعت آلاف الأشجار لايقاف زحف الرمال • ومن فوائد سياسة المساعدة الذاتية انها تحارب الميل الى الفردية الذى يتميز به الانسان بصفة عامة ، والفرد الصومالى بصفة خاصة ، مما يســاعد على استيعاب الشعب للنظرية الاشتراكية ، ويقوى عنده الاحساس بالوحدة الوطنية والقومية الصومالية ، وهما مبدأن اساسيان فى سياسة الحزب •

ويذكر للحزب الحاكم مجهوداته الايجابية للتخفيف من آثار كارثة الجفاف التى اصابت الصومال من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ • ورغم ان هذه الكارثة قد اضطرت الحكومة الصومالية الى التعديل من الخطة الخمسية بما يؤثر على التنمية الاقتصادية ، الا انها افلحت الى حد كبير فى علاج بعض الآثار الناجمة عن الجفاف ، وأهمها توطين البدو الذين اصيبوا فى الكارثة فى ثلاث مناطق زراعية على ضفاف نهرى شبيلى وجوبا ، وفى أربع

مراكز لصيد الأسماك على شواطىء المحيط الهندى . وقد أفاد ذلك فى أكثر من مجال ، فقد ساعدت تلك السياسة على استصلاح الأراضى البكر وزراعتها بمحاصيل للتصدير ، لا سيما الموز والجريب فروت مما يساعد على التنمية الزراعية ، وعلى كسر احتكار ايطاليا لمزارع الموز . كما عاونت فى تنشيط صيد الأسماك والاستفادة من الشواطىء الصومالية الطويلة ، وتشغيل ايدى عاملة كثيرة اصبحت عاطلة تماما بعد كارثة الجفاف . ومن ناحية أخرى أكدت سياسة التوطين التجربة الاشتراكية ، فالقرى التى اعدت لاستقبال المنكوبين طبقت فيها فكرة العمل الجماعى ، مثل المزارع الجماعية فى الدول الاشتراكية (١) . كما ساعدت البدو على تغيير نمط حياتهم ، فاندماجهم فى بقية المجتمع الصومالى ، وممارستهم لأنشطة انتاجية أخرى الى جانب تربية الماشية مثل الزراعة والصيد ، يجعلهم يشاركون بقدر اكبر فى دفع التنمية الاقتصادية الى الأمام .

ويضاف الى مجهودات الحكومة الصومالية فى بناء الدولة الصومالية ، القرار الذى اتخذته فى ضرورة كتابة اللغة الصومالية . وقد سبقت ذلك محاولات عديدة لكتابة اللغة الصومالية بالحروف العربية ، وذلك منذ القرن التاسع عشر على يد الشيخ يوسف الكونانى ، وفى القرن العشرين على يد عبد الله حسن ومحمد عبد المولى وغيرهما . وقد قامت محاولة اخرى لكتابة تلك اللغة بحروف خاصة اخترعها عثمان كناديد واسماها الحروف العثمانية . ولكن جميع هذه المحاولات فشلت . ويعود ذلك الى سبب موضوعى ، الا وهو اختلاف التركيب اللغوى بين اللغة الصومالية واللغة العربية وعدم قدرة الحروف العربية على ترجمة كل الاصوات التى تصدر عن اللغة الصومالية . غير ان هناك رأى يقول ان عدم استجابة الدول العربية لمطلب الصومال فى المعاونة فى كتابة اللغة الصومالية قد ساعد على فشل التجربة ، وزاد من الصعوبات التى واجهت الحكومة

---

(١) — Ibid, pp. 106-109.

الصومالية فى هذا الشأن . وقد التقطت الدول الاوروبية — وبخاصة ايطاليا وفرنسا — هذه الفرصة ، وقدمت مساعدات كبيرة فى محاولة كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية (١) هذا الى جانب مجهموداتها فى المعاونة فى انشاء جامعة مقديشيو (*) .

وبعد نجاح تجربة كتابة اللغة الصومالية ، بدأت الحكومة حملة محو الأمية ، فأغلقت المدارس الثانوية والجامعة والمعاهد لمدة سنة كاملة من سنة ١٩٧٤ الى سنة ١٩٧٥ ، وارسلت الطلبة الى الريف والبادية لمحو أمية الفلاحين والرعاة التى كانت تبلغ ٩٠٪ . كما استبدلت الحكومة اللغات العربية والانجليزية والايطالية — وكانت اللغات الرسمية للصومال — باللغة الصومالية المكتوبة . وقد ساعدت كتابة اللغة الصومالية على احياء التراث الأدبى والثقافى القومى وذلك بكتابة الاساطير القديمة والاشعار والفلكلور الصومالى بلغته الاصلية . واول عمل ادبى ظهر مكتوبا كان ديوانا يضم اشعار الزعيم الدينى والسياسى والقومى محمد عبد الله حسن .

ومن الاهداف الهامة لسياسة الحزب الحاكم ، القضاء على القبلية . فاستمرار النظام القبلى يضعف الأحساس بالقومية والوحدة بين افراد الشعب الواحد . كما يضعف الولاء للسلطة الحاكمة المركزية . وتمثل هذه الاوضاع عقبة هامة فى سبيل اتمام الاهداف التى يعمل لها الحزب . غير ان القضاء على القبلية مطلب صعب تحقيقه فى المجتمعات الافريقية . وقد رأينا سالفا كيف ان النضال السياسى الذى قاده رجال الدين الاسلامى ،

---

(١) مقابلة مع سفير الصومال بالقاهرة وذلك فى سنة ١٩٨٠ .

(*) نواة هذه الجامعة كانت معهدى القانون والاقتصاد اللذين انشأتهما ايطاليا سنة ١٩٥٤ . وكانت الدراسة بهما سنتين بعد شهادة الثانوية العامة ، وكان الفرض من هذه الدراسة اعداد موظفين حكوميين لمساعدة الاستعمار الايطالى فى ادارة البلاد (مقابلة مع مدير الجامعة الصومالية فى مقديشيو سنة ١٩٨٠) .

قد ساهم فى التخفيف من التعصب القبلى . غير ان الباحثة قد لاحظت اثناء زيارتها للصومال سنة ١٩٨٠ ، ان الناس لا يزالون يتهامسون سرا باسماء قبائلهم وعاداتها وتاريخها .

وتبذل الحكومة مجهودات هادفة فى هذا السبيل . فتوطين البدو مثلا واجبارهم على الاندماج فى المجتمعات الاخرى ذات الانماط الانتاجية المختلفة ، والانتماءات القبلية المختلفة يساعد كثيرا فى تحقيق هذا الهدف . ومن جهة أخرى توزيع المناصب القيادية فى الحزب وفى الحكومة على مواطنين من قبائل واقاليم مختلفة يخفف التنافس بين القبائل حتى وجود الحزب الواحد ، كتنظيم سياسى شرعى وحيد ، رغم عيوبه الكثيرة ، يعاون فى ايجاد بديل قوى للقبلية يستطيع كل افراد الشعب ان يلجأوا اليه .

هذا فيما يختص بكيفية استخدام الصومال للقروض والمعونات الاجنبية . أما فيما يختص بالضغوط السياسية التى تمارس عليها نتيجة لهذه المعونات ، فلم تتمكن الباحثة من التوصل الى الاتفاقيات التجارية والمالية بين الصومال والدول المانحة والشروط التى وردت فيها . ولكن بملاحظة بعض الأمور الاقتصادية والسياسية فى البلاد نستطيع ان نتلمس طريقنا الى رأى فى هذا الشأن . فبالنسبة لحركة التجارة الخارجية مثلا ، نجد ان تصدير المنتجات الصومالية يذهب بالدرجة الاولى الى الدول العربية وبالذات المملكة العربية السعودية . أما الاستيراد فيأتى أساسا من ايطاليا ثم من الكتلة الشرقية . اضف الى ذلك ان السعودية تعتبر ايضا مصدرا من مصادر المعونات والقروض للصومال . وبذلك تصبح المحافظة على حسن العلاقات بين الصومال من جهة والكتلة الغربية والدول العربية البترولية من جهة اخرى ، أمرا له أهميته الحيوية بالنسبة للصومال .

ومن ناحية أخرى ، اضطر الصومال ، ازاء استمرار حالة الحرب بينه وبين اثيوبيا بسبب قضية اوجادين ، وانضمام الاتحاد السوفيتى الى اثيوبيا فى هذا الصراع ، ان يلجأ الى الكتلة الغربية ، وعلى رأسها الولايات

المتحدة الامريكية ، لمده بالسلاح المطلوب • والمحصلة النهائية للعوامل السابق ذكرها ، ان الصومال ، وهو الدولة الفقيرة التى تبذل مجهودات كبيرة لدفع عجلة التنمية الى الامام ، قد اضطر الى الدخـول كحلقة فى الاستراتيجية الغربية فى القارة الافريقية •

وتعتقد الباحثة ان هذا الوضع الذى اصبح فيه الصومال قد جاء فى المقام الاول نتيجة لحرب الاوجادين ولتغيير التكتيك السوفييتى فى المنطقة• وان كانت ضغوط المعونات الخارجية قد شاركت فى صنع هذا الموقف ، فهى تأتى فى المقام الثانى • فرغم أهمية القروض والمعـونات الاجنبية ، ورغم وجود مستشارين اجانب فى المصانع والشركات ، ورغم بقاء بعض الشركات الخاصة تعمل فى مجالات متعددة ، يسيطر القطاع العام على النشاط الاقتصادى فى الصـومال ، فتملك الدولة ٦٠٪ على الاقل من الشركات والمصانع والوظائف فى الدولة ، كما انها تعتبر المصدر لـ ٧٨٪ من المهايا التى تصرف فى البلاد (١) •

السياسة الخارجية للحزب الحاكم الصومالى

يلخص الحزب سياسته الخارجية فى عـدة نقاط نوجزها فيما يلى : استمرار الكفاح ضد الامبريالية والتفرقة العنصرية ـ التمسك بسياسة التعايش السلمى بين الانظمة السياسية المختلفة ـ الاستمرار فى مساندة حركات التحرير ومساعدة الشعوب الافريقية حتى تنال اسـتقلالها ـ التعاون بين الدول الافريقية وبخاصة دول الشرق الافريقى وحل المنازعات بينها بالطرق السلمية ـ مساعدة الشعب الصومالى على التحرر والوحدة ـ تنمية العلاقات بين الدول الافريقية والدول العربية ، وبين الدول الافريقية والدول الاشتراكية ـ ادانة الصهيونية وتأييد القضية الفلسطينية (٢) •

---

(١) — Ibid, p. 29.

(٢) — Programme of the Somali Revolutionary Socialist Party, pp. 26-28.

وبناء على هذا الموجز يمكن استخلاص عدة محاور رئيســية تدور حولها السياسة الخارجية الصومالية :

ـ العلاقات الصومالية الافريقية .

ـ العلاقات الصومالية العربية .

ـ علاقات الصومال بالكتلة الشرقية .

ـ علاقات الصومال بالكتلة الغربية .

العلاقات الصومالية الافريقية :

تهيمن على العلاقات الصومالية الافريقية قضية هامة الا وهى نزاع الحدود بين جمهورية الصومال منجهة وكينيا واثيوبيا من جهة أخرى(*). ويعود هذا النزاع الى وجود قبائل صومالية فى الاقليم الشمالى الكينى على الحدود الجنوبية الصومالية ، وفى منطقتى اوجادين وهود فى شرق اثيوبيا على الحدود الغربية للصومال . وقد خلق الاستعمار البريطانى والايطالى هذه المشكلة حين كان يقسم منطقة نفوذه فى شرق افريقيا لخدمة مصالحه . غير ان هذه القبائل الصومالية كانت دائما واعية بقوميتها . وقد حرك هذا الشعور لديها ، ثلاثة عوامل رئيسية : اولا ، ميلاد الجمهورية الصومالية فى ١٩٦٠ باتحاد الجزأين الايطالى والبريطانى ، ثانيا ، نداءات الدكتور كوامى نكروما لاعادة النظر فى الحدود الافريقية الحالية باعتبارها ميراثا ظالما خلفه الاستعمار للقارة الافريقية . وقد توجت هـذه النداءات ببيان صدر عن الرئيس نكروما ورئيس وزراء الصومال بهذا الشـأن بمناسبة زيارة المسئول الصومالى لغانا سنة ١٩٦١ . ثالثا ، اقتراح المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا سنة ١٩٤٢ ، بأن تتوحد جميع الأراضى التى تسكنها القبائل الصومالية تحت وصاية بريطانيا . وقد ظهرت رغبة القبائل

(*)كان هناك نزاع ايضا بين الصومال وفرنسا لنفس هذا السبب حول دجيبوتى . غير أنه انتهى باستقلال دجيبوتى ، وذلك حسب رغبة سكان المنطقة التى ظهرت فى الاستفتاء الذى اجرته فرنسا فى ذاك الوقت .

الصومالية فى شمال كينيا فى الانضمام الى الصومال فى اكثر من مناسبة (*) وكان أوضحها من الناحية الرسمية تقرير لجنة تقصى الحقائق الذى أرسلته بريطانيا الى الاقليم الشمالى فى كينيا سنة ١٩٦٣ للتعرف على رغبة القبائل الصومالية • وقد أبدت الأغلبية الرغبة فى الانفصال عن كينيا والانضمام الى جمهورية الصومال • ورغم ذلك امتنعت بريطانيا عن تنفيذ هذه الرغبة وابقت على الاقليم الشمالى داخل الحدود الكينية واعطته بعض الحريات فى ادارة اموره المحلية • وقد نتج عن ذلك قطع العلاقات الصومالية البريطانية واستمرار حكومة الصومال فى مساعدة فصائل الشفتا (**) على الاعمال التخريبية داخل كينيا (١) •

غير ان الامور قد هدأت بين الصومال وكينيا بعد الاتفاق الذى تم بينهما فى أروشا سنة ١٩٦٨ • وعندما تولت حكومة الثورة المسؤولية فى البلاد ، اعلنت انها تتعهد بالمحافظة على مواثيقها الدولية ومن بينها اتفاق أروشا • غير ان المرء لا يستطيع ان يجزم بأن مشكلة الحدود بين الدولتين قد انتهت طالما ظل تحرير الشعب الصومالى ووحدته هدفا من اهداف

(*) لتفاصيل اكثر عن هذا الموضوع انظر :

— Ghali, Boutros. Les conflits de frontières en Afrique, Editions technique et economiques. Paris. 1972. pp. 63-66.

(**) الشفتا هى تنظيمات مسلحة من شباب القبائل الصومالية التى تعيش فى الاقليم الشمالى الكينى وتطالب بالانفصال عن كينيا والانضمام الى جمهورية الصومال . وهى تقوم بهجمات تخريبية على الاراضى الكينية ثم تعود لتختبىء داخل الحدود الصومالية . وهناك رأيان فى علاقة الصومال بالشفتا . الرأى الاول يقول ان الحكومة الصومالية هى التى شكلتها من بين المنطقة المتنازع عليها . اما الرأى الآخرى فيرجع تكوينها الى الرغبة الحقيقية للقبائل الصومالية فى النضال لهذا الهدف القومى ، ويقتصر دور الحكومة الصومالية على المساعدة فقط والسماح لها بعبور الحدود الى داخل الصومال هربا من مطاردة الحكومة الكينية .

(١) — Ibid, pp. 66-67.

الحزب الحاكم ، والارجح ان الحكومة الصومالية قد اضطرت الى المهادنة المؤقتة حتى تتفرغ للجبهة الغربية وحربها فى الاوجادين .

ويسود العلاقات الصومالية الاثيوبية توتر دائم منذ الاستقلال حتى الآن . وكثيرا ما يتصاعد هذا التوتر ويصل الى اشتباكات مسلحة واحيانا الى حروب حقيقية ، كانت آخرها فى اغسطس سنة ١٩٨٢ . وكانت كفة الصومال راجحة فى هذا النزاع حتى غير الاتحاد السوفييتى تحالفاته فى المنطقة بعد سقوط الامبراطورية الاثيوبية . فانتقل من تأييده لوجهة نظر الحكومة الصومالية الى محاولة للاصلاح بين هـذه الحكومة وحكومة الثورة فى اثيوبيا ، ثم الى تحالف كامل مـع الحكومة الاثيوبية ضـد الصومال . والطرح القانونى لهذه المشكلة بين الصومال واثيوبيا يتم على هذا النحو : فبينما تحتج الحكومة الاثيوبية بمبدأ عدم المساس بالحدود الحـالية تلدول الافريقية الذى وافقت عليه المنظمـة ، تقـدم الحكومة الصومالية مبدأ حق تقرير المصير الذى تعترف به أيضا منظمة الوحدة الافريقية . ولا تعتبر النكسة التى اصابت الجانب الصومالى فى الحرب هزيمة نهائية بل ان جبهة تحرير الصومال الغربى ، التى تكونت على اثر تفجر الثورة فى هـذه المنطقة سنة ١٩٦٤ ، ما زالت تنشـط فى الاعمال العسكرية ضد اثيوبيا ، وذلك بمعاونة الجيش الصومالى .

واذا تركنا مشاكل الحدود جانبا ، وتطرقنا الى عـلاقات الحكومة الصومالية بالدول الافريقية فى عمومها ، لوجدنا انها تحاول اقامة توازن فى علاقاتها مع جميع دول منظمة الوحدة الافريقية ، سواء التقدمية منها أو المعتدلة . غير ان ارتباط الصومال بالاستراتيجية الغربية فى القارة — كما سنرى فيما بعد — يجعله يميل الى تأييد الحكومات الافريقية المعتدلة واليمينية . ويضع هذا الموقف حكومة الصومال فى موقف حرج تجـاه بعض حركات التحرر الافريقية ، بل وتجاه بعض دول القارة ذات النظام التقدمى المشابه لنظام الحكم الصومالى ونذكر ، على سبيل المثال ، موقف

الصومال من جبهة البوليزاريو (*) ، فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية فى أديس ابابا فى فبراير سنة ١٩٨٢ . فقد قرر الوفد الصومالى مقاطعة جلسات المؤتمر احتجاجا على قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية داخل المنظمة (١) . وبهذا الموقف خذلت حكومة الصومال جبهة افريقية تناضل من اجل الاستقلال ، وعارضت الدول الافريقية التقدمية مثل الجزائر وذلك من اجل تأييد المغرب فى موقفها من قضية الصحراء الغربية . ويثير هذا الموقف لحكومة الصومال تساؤلا حول هويتها ، كما يوقعها فى تناقض مع نفسها ، وهى التى تدعو الى حق تقرير المصير للشعوب الافريقية ، وتطبق نظاما سياسيا واقتصاديا تقدميا .

العلاقات الصومالية العربية :

انضم الصومال الى الجامعة العربية فى ١٦ فبراير سنة ١٩٧٤ . وقد عارض بعض الصوماليين هذا الانضمام خشية ان تذوب القومية الصومالية فى القومية العربية ويفقد الصومال شخصيته الأفريقية ، غير ان التيار المؤيد لانضمام البلاد الى الأسرة العربية سرعان ما تغلب ، خاصة وان حجته فى الانضمام كانت للمصلحة القومية ذلك انه يهدف من وراء ذلك الى توسيع دائرة التحرك الصومالى فى العالم وذلك بالقيام بدور الوسيط بين العالم العربى ودول افريقيا جنوب الصحراء . هذا علاوة على حاجة الصومال الى اموال دول البترول العربية . ويقف الصومال على الحياد ازاء قضايا النزاع العربية ، فعلى سبيل المثال تؤيد الحكومة الصومالية منظمة التحرير الفلسطينية وفى نفس الوقت لا تعارض اتفاقيات كامب ديفيد التى كانت السبب فى تكوين جبهة عربية ضد مصر ، ويحتفظ الصومال بعلاقات خاصة مع العراق فالمساعدات العراقية للصومال تمتد الى جميع المجالات ،

(*) اعلنت جبهة البوليزاريو عن ميلاد الجمهورية العربية الصحراوية فى سنة ١٩٨٢ . غير انها لم تحصل بعد على اعتراف منظمة الوحدة الافريقية .

(١) جريدة الاهرام — العدد الصادر فى ١١٩٨٢/٢/٢٧ — ص ٤ .

الاقتصادية والصحية والثقافية والعلمية ، كما يدعم الصومال بصفة دائمة علاقاته مع مصر والسودان وينسق سياسته الخارجية معهما وذلك رغم الاختلاف الايديولوجى بين هذين النظامين والنظام الصومالى .

العلاقات الصومالية بالكتلة الشرقية :

بدأت الثورة الصومالية بعلاقات طيبة مع الاتحاد السوفييتى ظلت تقوى حتى امتدت الى جميع المجالات العسكرية والمدنية والاقتصادية (*) وظل الوضع مستمرا حتى اندلاع الثورة الاشتراكية فى اثيوبيا وانتقال الاتحاد السوفييتى الى تأييدها ضد الأمانى الصومالية . وقد تبع ذلك خروج المستشارين السوفييت من الصومال . ويحتفظ الصومال بعلاقات طيبة بالصين الشعبية التى تقدم المساعدات القيمة فى كثير من المجالات ونجاحه فى المجال الزراعى ورصف الطرق ، على سبيل المثال الطريق بين مدينة بربرة ومقديشيو وهو طريق لا يخلو من الأهمية الاستراتيجية ، حيث أنه يقع الى مقربة من الحدود الاثيوبية الصومالية .

الصومال والدول العربية :

تسود العلاقات الودية بين الصومال وايطاليا ، رغم تأميم المصالح الايطالية فى بداية الثورة : وجدير بالتنويه ان الملكية الزراعية الايطالية لم تمس من قبل الحكومة الصومالية . فكما علمنا ، لم تؤمم حكومة الثورة مزارع الموز الايطالية ، وان أخذ الايطاليون فى التخلص منها بالبيع تدريجيا خوفا من التغيرات السياسية المحتملة . وما زالت ايطاليا تستورد من الصومال الموز ، كما انها تعاون فى بعض المشاريع الاقتصادية .

أما الولايات المتحدة الأمريكية ، فلم تكن لها علاقات قوية بالصومال حتى سنة ١٩٧٦ ، فاقتصرت المساعدات الأمريكية له على تمويل بعض

(*) يقول احد المسئولين السياسيين فى الحزب الحاكم الصومالى ان المساعدات السوفييتة تمركزت فى المجال العسكرى ، ولم يساعد الاتحاد السوفييتى كثيرا فى المجال الاقتصادى .

المشاريع كميناء قسمايو ومعهد الادارة بمقديشيو وبعض مشــاريع الماء والكهرباء ، ولكن حجم هذا التعاون كان ضئيلا الى درجة ان المواطنين الأمريكيين فى الصومال لم يزد عددهم ، حتى سنة ١٩٧٦ ، عن ٢٨ شخصا ، منهم البعثة الدبلوماســية الأمريكية فى مقديشــيو (١) . وقد حــاولت السعودية بقيادة الملك فيصــل ان تســاعد على التقارب بين الصــومال والولايات المتحدة الأمريكية فى أوائل الســبعينات ، وذلك لخوفها من ازدياد النفوذ السوفييتى فى الصومال ، لا ســيما وقد اصبحت القاعدة السوفييتية فى مدينة بربرة الواقعة على خليج عدن قرب مدخل البحر الأحمر ، قوة لها خطورتها . وكانت الحكومة الصومالية فى ذلك الحين ترغب فى هذا التقارب الغربى ، رغم الأيديولوجية الاشتراكية التى اختارتها منهجا لها ، وذلك للتخفيف من الارتباط بالاتحــاد الســوفييتى وتدعيم سياسة عدم الانحياز التى اعلنت الانضمام اليها . أما الولايات المتحــدة الأمريكية ، فقد ترددت كثيرا فى اتمام التقارب الصومالى الأمريكى ، رغم ادراكها لأهمية ميناء بربرة الاستراتيجى ، وذلك بسبب حرصــها على علاقاتها الطيبة مع امبراطور اثيوبيا ، الذى تتفق مصالحه مع مصالح الكتلة الغربية ، وبعــد اندلاع الثورة الاشتراكية فى اثيوبيا وانتقال الاتحــاد السوفييتى من تأييد الصومال الى تأييد النظام الأثيوبى الجديد ، وجدت الولايات المتحدة نفسها امام ضرورة استراتيجية هامة وهى تقوية علاقاتها بالصومال . وقد تبع ذلك اعطــاء الحكومة الأمريكية بعض القــواعد العسكرية فى الصومال ، وذلك مقابل تسليح الجيش الصومالى ومساندته فى قضية الصــومال الغربى . غير ان عــون الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الغربية ، فى هذا الشأن ، ظل محدودا للغاية وذلك لأسباب من أهمها : اولا ، تجنب استعداء دولة ذات ثقل فى منظمة الوحدة الأفريقية مثل اثيوبيا ، ثانيا ، قلة الثروات الطبيعية الصــومالية التى تولد عــادة اهتمام الدول الخارجية .

(١) — Decraene. op. cit., p. 142.

واذا اردنا ان نلخص سياسة الحزب الحاكم الصومالى الخارجية لقلنا انها سياسة منحازة الى الكتلة الغربية ومرتبطة باستراتيجيتها فى القارة الافريقية والشرق الأوسط . فاذا سلمنا بأن الحزب ينهج نهجا اشتراكيا ماركسيا فى سياسته الداخلية ونظمه الاقتصادية ، لوجدناه واقعا فى تناقض واضح . ويبدو ان هذا الموقف الغريب للصومال ليس ناتجا بالأساس عن اختلاف المسئولين وعدم وضوح رؤيتهم السياسية . ولكنه نتيجة طبيعية للاستقطاب الدولى الذى تطبقه القوتان العظميان فى القارة الأفريقية . فلم تتلون السياسة الخارجية الصومالية بالصبغة الغربية الا بعد ان غير الاتحاد السوفييتى تحالفاته فى المنطقة ، والدليل على ذلك أن الحزب لم ينوه بالعلاقات الصومالية مع الكتلة الغربية الرأسمالية فى برنامجه المنشور فى حين انه أكد على ضرورة تنمية العلاقات الصومالية مع الكتلة الشرقية . وبالاضافة الى الاستقطاب الدولى ، نذكر الضغوط المادية والسياسية للدول العربية ، وبخاصة السعودية ، لتبعد الصومال عن المعسكر الاشتراكى وتضمه الى الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة .

وبعد هذا الموجز للمبادىء الفكرية للحزب الاشتراكى الثورى الصومالى ولتطبيقاته السياسية ، ننتقل الى دراسة نظامه الأساسى . فهو العمود الفقرى الذى يسمح له بالحركة والعمل بين الجماهير ، لتطبيق مبادئه .

تنظيم الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى

سنركز فى دراستنا للنظام الأساسى للحزب على ثلاث نقاط :

- العضوية وشروطها .
- التمويل ومصادره .
- الهيكل التنظيمى .

العضوية وشروطها :

لكل مواطن صومالى ، بلغ الثامنة عشرة من عمره ، ان يلتحق بالحزب الاشتراكى الثورى الصومالى ، على ان يكون مؤمنا بفكر الحزب وقابلا لبرنامجه ، منفذا لسياسته ؛ وعلى كل عضوان يدفع الاشتراك الشهرى للحزب وأن يعمل باخلاص فى احدى لجان الحزب (١) .

هذه هى الشروط الأساسية للالتحاق بحزب PSRS. فاذا تأملنا الشرط الخاص بضرورة ان يعمل العضو فى احدى لجان الحزب ، لوجدناه شرطا ايجابيا . فكثير من الأحزاب الحاكمة فى القارة الأفريقية ، بل لعلنا نقول اغلبها ، لا يشترط العضوية العاملة ، بل يمكن للمواطن ان يملأ استمارة عضوية فى الحزب ، دون ان يكون له بعد ذلك دور حقيقى فيه . بل ان هناك بعض الأحزاب تضم المواطنين بمجرد مولدهم كالحزب الحاكم فى زائير ، أو عند بلوغهم سبع سنوات كالحزب الحاكم فى غينيا . وشرط العضوية العاملة الذى يفرضه حزب الـ PSRS ، يساعد على التفاعل بين العضو والحزب ، فيزداد ايمان المواطن بالتنظيم المنتمى اليه ، مما يدفعه الى العمل باخلاص من اجل ارساء قواعده وتغلغله بين الجماهير .

اما عن اجراءات العضوية نفسها ، فمذكورة فى المادة الخامسة من قانون الحزب (٢) .

١ ــ كتابة استمارة العضوية التى يمكن الحصول عليها من الخلية الحزبية التابع لها الحى او القرية التى يسكنها المواطن طالب العضوية .

٢ ــ تزكية عضوين قديمين فى الحزب لطالب الالتحاق بالحزب ، ويصبح هذان العضوان مسئولين عن تصرفات العضو الجديد . ويصل تحمل هذه المسئولية الى حد الطرد من الحزب اذا قام العضو الجديد بمخالفة خطيرة لنظامه .

---

(١) — **Statute of the Somali Revolutionary Socialist Party,** Article 2, Mogadishu, 1976, p. 4.

(٢) — **Ibid.,** p. 10-11.

٣ ـ وضع المواطن الذى يطلب الالتحاق بالحزب ، تحت الاختبار لمدة ستة اشهر تصل احيانا الى سنة كاملة . قبل ان يصبح عضـوا كاملا فى الحزب . وتتم الموافقة على العضو بأغلبية ثلثى الخلية التابع لها مكان سـكنه أو عمله . وسبب ذلك ان اعرف الناس بالانسان هم مخالطوه فى العمل او فى المسكن ، لا سيما فى المجتمعات الأفريقية البسيطة التركيب القليلة العدد ، التى ما زالت تحافظ على علاقات الجوار والقرابة .

وتقترب شروط العضـوية واجراءات الالتحـاق بالحزب الحـاكم الصومالى ، من شروط الالتحاق بالأحزاب الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية ، وذلك من حيث توخى الدقة فى اختيار الأعضاء والتنظيم الهيكلى الدقيق المبنى على اسـاس وظيفى . غير ان الحزب الحـاكم الصومالى يختلف عن الأحزاب الشيوعية فى كون هذه الأخيرة تمثل طبقة البروليتاريا فقط ، بينما الـ "SRS" يمثل جميع الفئات الصومالية . ويبدو طبيعيا الا يتمسك الحزب الحاكم بشرط الانتماء الى الطبقة العاملة ، رغم ايمانه بالاشتراكية العلمية ، وذلك بسـبب التركيب الاجتماعى للمجتمع الصومالى الذى لا تتعدى نسبة الطبقة العاملة فيه ٢٠٪ .

ويدل اشتراط الحزب لفترة اختبار طويلة للعضو الجديد ، على ان المسئولين السياسيين ينظرون الى عملية الانضمام الحزبى نظرة جديدة ، وانهم يفضلون نوعية الأعضـاء عن كبر عـددهم ، وهم بذلك يبعدون بانفسهم وبتنظيمهم السياسى عن الخطأ الشـائع الذى تقع فيه الغالبية العظمى من الأحزاب الأفريقية . فهى ، فى سعيها لتكوين قاعدة شعبية عريضة لا تعطى اهتماما كبيرا لحقيقة ما يربط العضو بالتنظيم الحزبى ، فقد يكون الدافع الى ذلك مصلحة شخصية وانتهازية وتقرب الى السلطة، اكثر منه ايمانا صادقا بفكر الحزب ومبادئه واهدافه .

ويحضرنى ، فى هذا المقام ، الانضـمام الجماعى الذى شـاع بين الأحزاب الجماهيرية الأفريقية . فتنضم القبيلة بأسرها الى الحزب الحاكم

بمجرد انضمام شيخها اليه ، او تطلب أسرة كاملة العضوية فى الحزب لأن رب العائلة يناصر هذا الحزب ، او تنحاز طريقة صوفية معينة الى الحزب الحاكم باشارة من زعيمها بعد ان يكون قد اصلح اموره مع الحزب وضمن الحماية لمصالحه الشخصية . ويعتبر الانضمام الجماعى من العيوب الجسيمة التى تشوب العضوية فى الأحزاب الجماهيرية الأفريقية . فاذا كانت مواد القانون الأساسى للحزب الحاكم الصومالى تطبق بالفعل ، فان الحزب الحاكم الصومالى يكون قد تجنب الوقوع فى هذا الخطأ (*).

التمويل :

حددت المادة ٣٦ من القانون الأساسى لحزب PSRS مصادر تمويل الحزب (١) . وهو يعتمد فى تمويله على بعض المطبوعات من الكتب والمجلات والجرائد والاشتراكات التى يدفعها الأعضاء . ويحدد الحزب للأعضاء قيمة اشتراكاتهم حسب مرتباتهم . فمن كان دخله يتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ شلن شهريا يدفع للحزب ١٪ من هذا الدخل ومن كان دخله يتراوح بين ١٠٠١ و ١٥٠٠ شلن يدفع ١٫٥٪ ومن كان دخله يتراوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ شلن يدفع ٢٪ ومن تجاوز دخله ٢٠٠٠ شلن يدفع ٣٪ منه ، اما اولئك الذين ليس لهم دخول مثل الطلبة ، فيدفعون شلنين شهريا . وكل عضو يدفع فى أول التحاقه بالحزب مبلغا وقدره عشرة شلنات .

ويتبين لنا ، مما سبق ، ان اشتراكات الأعضاء تمثل مصدرا هاما من مصادر تمويل الحزب . وحيث ان الصومال يعتبر من افقر دول العالم ، ويعتبر متوسط دخل الفرد فيه منخفضا للغاية ، وحيث ان الغالبية العظمى من المواطنين الصوماليين رعاة ينتقلون سعيا وراء العشب والماء ، ويصعب تحديد دخولهم ، ومحاسبتهم ، تتصور ان هذا المصدر للتمويل ضعيف

(*) تقابلت الباحثة مع بعض اعضاء حزب PSRS واكدوا لها انهم خضعوا بالفعل لفترة اختبار طويلة قبل الانضمام .

(١) — Ibid., p 38.

للغاية بالنسبة لحزب يحدد لنفسه اهدافا خطيرة الأهمية صعبة التحقيق ، لا سيما فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى يعيشها الصومال . والخطورة التى تهدد الأحزاب ذات التمويل المحدود انها تصبح سهلة الانقياد الى الدول الأجنبية ذات المصالح فى المنطقة وتصبح بالتالى مهددة بفقد هويتها وبالخضوع لضغوط سياسية كثيرة .

الهيكل التنظيمى :

يضم الهيكل التنظيمى للحزب نوعين من الأجهزة : اجهزة القاعدة والأجهزة الادارية . وتتكون اجهزة القاعدة من اربع مستويات . المستوى الأول يتكون من الخلايا الأساسية التى تضم الأفراد فى المصنع والجيش والهيئات الحكومية والمعاهد التعليمية والجامعة . فالخلايا الأساسية تقوم على اساس وظيفى ولا يقل عدد اعضاء هـذه اللجان عن ثلاثة افراد . وتنتخب كل خلية من بين اعضائها سكرتيرا وسكرتيرا مساعدا . وتجتمع الخلايا الأساسية شهريا فى مؤتمر عام يعتبر الجهاز الأعلى لهذا المستوى القاعدى . اما المستوى الثانى فيتكون من لجان على مستوى الأحياء فى المدن والقرى فى الريف . وتجتمع هذه اللجان فى مؤتمر يملك السلطة العليا بالنسبة لهذا المستوى من التنظيم الحزبى . ويتكون المستوى الثالث من اجهزة القاعدة من لجان على مستوى المراكز . ويأتى فى النهاية المستوى الرابع الذى يتكون من لجان على مستوى المحافظات . وهذه اللجان ، على جميع مستوياتها ، من الخلية الصغيرة القائمة على اساس وظيفى ، حتى لجان المحافظات ، تتكون بالانتخاب من اعضاء الحزب . وتتمثل وظيفتها الأساسية فى مناقشة كل الأمور المتعلقة بالجوانب الثقافية والاقتصادية للجماهير ورفعها فى صورة تقارير الى المؤتمر الخاص بكل مستوى وهو يرفعها بدوره الى المستوى الأعلى من اللجان . وهى بذلك تسهل على الحزب تطبيق سياسته وتشكل حلقة الوصل بين الجماهير وبين السلطات الحاكمة .

اما الأجهزة الادارية للحزب فتتمثل فى المؤتمر العام وفى اللجنة المركزية وفى المكتب السياسى وفى السكرتير العام . والمؤتمر العام يضـــم جميع اعضاء الحزب ويجتمع كل خمس سنوات غير ان اللجنة المركزية من حقها ان تطلب انعقاده فى جلســـة غير عادية ، ويناقش المؤتمر العام السياســـة الداخلية والخارجية للحزب ، ويوافق عليها او يرفضها وينتخب المؤتمر العام اللجنة المركزية ، وهى تقوم بعمله فى فترات عدم انعقـــاده . والى جانب هذا ، فهى مكلفة بالاشراف على النواحى المالية والاعلامية للحزب ، كما انها تقدم التقارير عن اعضاء الحزب . وعلى ضوء هذه التقارير يبحث بقاء اعضـــاء الحزب فى وظـــائفهم ام اســـتبعادهم منها . وتضـــطلع اللجنة المركزية بأعمال هامة فى الحزب والدولة ، لذلك فهى تنتخب من بين اكفء الشخصيات فى الحزب ، يتنوع اعضاؤها بين السياسيين والمثقفين والدبلوماسيين ورجال الجيش الخ . وذلك حتى يتسنى لهم ، مجتمعين ، ان يعملوا لصالح البلاد . ويتوقف عدد اعضاء اللجنة المركزية على عدد اعضاء الحزب . وتجتمع اللجنة المركزية مرة كل ثلاثة اشهر . ويكون اجتماعها صحيحا اذا حضره ثلثا الأعضاء وتتخذ القرارات فيه بالأغلبية البسيطة . واذا تساوت الأصوات المتعارضة حول موضوع معين ، يكون صوت الرئيس فاصلا فى اتخاذ القرار ، وتنتخب اللجنة المركزية المكتب السياسى والسكرتير العام للحزب . ويقوم المكتب السياسى بعمل اللجنة المركزية فى فترات عدم انعقادها . ويتكون المكتب السياسى من السكرتير العام وبعض اعضاء اللجنة المركزية الذين يتولون مراكز تنفيذية قيادية . ويعتبر السكرتير العام اهم شخصية فى الحزب ، فهو مسئول عن استمرارية تطبيق المبادىء العامة للحزب ، وتنفيذ سياسته المقررة والعمل على تحقيق أهدافه . وللسكرتير العام ان يدعو اللجنة المركزية الى اجتماع غـــير عادى ، اذ ما تعرضت البلاد لخطر او اذا دعى لذلك امر هام من امـــور الحكم .

وهناك بعض الملاحظات على الهيكل التنظيمى للحزب الحاكم الصومالى:

أولا : يعمل التنظيم الهرمى للحزب على اساس فكرة المركزية الديمقراطية • والمقصود بها هو ان القرار يتخذ على مستوى القمة ، ولكنه ، قبل هذه المرحلة ، يمر على جميع المستويات الادارية بالحزب ويتشاور فيه الأعضاء ، ويعطون فيه رأيا يرفع للمكتب السياسى باعتباره رأى الأغلبية • وبعد اتخاذ القرار على مستوى القمة ، يهبط الى جميع المستويات للتنفيذ • ونجاح مفهوم المركزية الديمقراطية لا يكون الا عن طريق تدعيم قنوات الاتصال بين القمة والقاعدة بحيث يكون هناك طريقان للاتصال : من ادنى الى اعلى ، وهى القناة التى تنقل رأى الأغلبية للقمة ، ومن اعلى الى ادنى ، وهى القناة التى تنقل أوامر القمة للتنفيذ على جميع المستويات •

غير ان الحزب الحاكم الصومالى لم يستطع الحفاظ ، كما يبدو ، على قنوات الاتصال المزدوجة الاتجاه ، رغم مجهوداته الصادقة فى هذا المجال • فأهمل القناة الأولى وركز على القناة الثانية التى تنقل رغبات واوامر القمة للتنفيذ •

فهناك رأى يقول ان رجال الجيش يسيطرون تماما على الحزب (١) • وان تشكيل المكتب السياسى للحزب ليدل على ذلك ، وهم بالتالى يسيطرون تماما على السياسة العامة للدولة •

ثانيا : يقترب الشكل التنظيمى للحزب الحاكم الصومالى من هيكل الأحزاب الشيوعية ، من حيث طريقة الانضمام والشكل الهرمى • غير انه يختلف عنها فى الأساس الذى يقوم عليه ، ففى حين تقيم الأحزاب الشيوعية تنظيمها الداخلى على الخلية المقامة على اساس وظيفى ، يعتمد الحزب الحاكم الصومالى على الخلية المبنية على اساس جغرافى ، ويكون التقسيم الوظيفى فيه مساعدا ومدعما للتقسيم الادارى •

---

(١) — Decraene, op. cit., p. 178

الحزب والتنظيمات الجماهيرية (١) :

لا يتدخل الحزب مباشرة فى نشاط التنظيم العمالى ، ولكنه يوجه تثقيف الأعضاء ، كما ينسق بين انشطتهم المختلفة ويراقبها • ويمكن للمواطن ان يكون فى نفس الوقت عضوا فى الحزب وفى التنظيم العمالى •

أما منظمة الشباب ، فهى تضم الشابات والشبان الصوماليين من الفئات الاجتماعية المختلفة : الطلبة والمثقفون والعمال والفلاحون وشباب القوات المسلحة • وتعتبر العلاقة بين حزب الـ PSRS ومنظمة الشباب علاقة هامة جدا بالنسبة لمستقبل الحزب • فالشباب يكونون حوالى ٥٠٪ من اجمالى عدد السكان فى البلاد • وتعمل منظمة الشباب بمساعدة الحزب، وتعتبر سندا هاما له فى نشر الاشتراكية العلمية بين الجماهير •

أما منظمة النساء فمن اهم اهدافها الدفاع عن حقوق المرأة وتثقيف الفتيات سياسيا ورفع وعيهم الاجتماعى والصحى حتى يصبحن قادرات على تربية جيل من الأطفال بطريقة سليمة • وترتبط المنظمة النسائية مباشرة بخلايا ولجان الحزب •

الحزب والقوات المسلحة (٢) :

يتغلغل الحزب الحاكم ايضا فى القوات المسلحة الصومالية والتنظيم الحزبى داخل القوات المسلحة يماثل هيكل الحزب نفسه ، مع الفروق التالية : أولا : ان القيادة السياسية فى الجيش ليست منتخبة من القاعدة التى تتمثل فى الخلايا واللجان ولكنها معينة من وزارة الدفاع واللجنة المركزية للحزب • ثانيا ، ان الخلايا واللجان الحزبية ليست مبنية على اساس جغرافى ووظيفى بل انها تواكب التنظيم العسكرى داخل الجيش • وان كان لعضو الحزب فى الجيش أن ينتقد عضوا آخر فى اثناء اجتماعهم ،

---

(١) — Ibid., pp. 30-37.

(٢) — Ibid., pp. 32-34.

فليس من حقه ان يناقش رؤساءه . ففى واقع الأمر ، يتميز التنظيم الحزبى داخل الجيش بالمركزية الشديدة وتشرف اللجنة المركزية على النشاط الحزبى داخل القوات المسلحة ، وذلك عن طريق الادارة السياسية لشئون القوات المسلحة وهى ملحقة باللجنة المركزية للحزب .

الخـــاتمة

وبعد دراسة الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى ، من حيث مبادئه وسياسته وتنظيمه والظروف الاجتماعية والاقتصادية التى يعمل فيها ، نطرح ، فى نهاية البحث التساؤل التالى : هل نجحت تجربة الحزب الحاكم فى الصومال ؟

لا شك ان التجربة الاشتراكية فى الصومال لها ايجابياتها الكثيرة . فقد خطت الحكومة خطوة جدية فى سبيل دفع عجلة التنمية الى الأمام . وقامت بالفعل بمحاولات لتنفيذ الخطط التى وضعتها لهذا الغرض . غير ان حرب الأوجادين وتكلفة استضافة اللاجئين ، والجفاف الذى اصاب البلاد باضرار بالغة ، قد اضطر الحكومة الى تعديل خططها وتأجيل بعض المشاريع التى كانت قد اعلنت عنها . ورغم ذلك نستطيع القول ان الحزب الحاكم الصومالى قد نجح فى احداث تغيرات جذرية فى المجتمع الصومالى وهو هدف من اهم الأهداف التى وردت فى برنامج الحزب والتى نعتبرها الخطوة الأولى نحو التقدم . فقد استطاع ان يقلل كثيرا من اهمية القبلية ، ويتجه بالدولة نحو وحدة قومية تتطلع بحزم الى ابعد من حدودها الحالية ، وليكن الصومال الغربى والأقليم الشـــمالى فى كينيا . اضـــف الى ذلك المجهودات الصادقة لكتابة اللغة الصومالية والتى تدعم الوحدة المنشودة بين الصوماليين . وتضاف الى ايجابيات الحزب الحاكم ، المحاولات الجادة التى يقوم بها لتطوير اسلوب المعيشـــة والنمط الانتاجى للرعاة ، وهم اكثرية الشعب ، فى الاتجاه الذى يساعد على التنمية وزيادة الانتاج .

ورغم هذه الايجابيات ، توجد معارضة ضـد نظام الحكم الحالى فى الصومال . وقد عبرت تلك المعارضة عن نفسها فى عدة اشكال : المحاولات المتعددة لقلب نظام الحكم ، وميلاد حزب يسارى معارض تحت اسـم جبهة الخلاص الصومالية ، وبعض حركات التمرد من بعض المواطنين .

وقد جرت عدة محاولات لقلب نظام حكم الرئيس سياد برى باءت جميعها بالفشل . فقد وقعت أولى هذه المحاولات بعد قيام الثورة مباشرة سنة ١٩٧٠ ، بقيادة اللواء علي كورشيل ، رئيس البوليس السابق . وفى سنة ١٩٧١ قامت محاولة اخرى بقيادة نائب رئيس الجمهورية ايناس . وفى سنة ١٩٧٣ محاولة اخرى فاشلة ، اتهم فيها ثمانية عشرة ضابطا من القيادات السابقة . ويبدو ان العوامل المسببة لهذه الانقلابات لم تخرج عن اطار الخلافات الشخصية والقبلية . فهى اما تطلع الى الاستيلاء على السلطة ، أو تمرد ضد سياد برى واتهامه بالتحيز لأبناء قبيلته وتعيينهم فى المناصب الهامة فى الحزب وفى الحكومة . غير ان الأوضاع الداخلية بدأت تتطور الى ابعد من ذلك ، نتيجة لتغيير السياسة الخارجية للصومال . ففى سنة ١٩٧٨ حدثت محاولة لقلب نظام الحكم ، قيل انها قامت بسبب التهاون فى معاونة جبهة تحرير الصومال الغربى فى حربها ضد اثيوبيا . ويبدو ان ذلك قد حدث بناء على اتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية والصومال ، مقابل بعض المعونات الامريكية .

من ناحية أخرى أدت التحالفات الدولية الجديدة للحكومة الصومالية الى نشوء حزب سرى معارض سنة ١٩٧٩ تحت اسـم جبهـة الخلاص الصومالية . ويرجح ان هذا التنظيم هو التيار المعارض المنظم الوحيد داخل الصومال ويؤمن هذا الحزب بالفكر الماركسى . ويبدو أن نشأة هذا الحزب جاءت نتيجة لتدهور العلاقات الصومالية السوفييتية على اثر الغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين ، وطرد جميع الخبراء السوفييت . ومما يرجح صحة هذا القول ، ان هذه الجبهة تتلقى تدريبا عسـكريا فى اثيوبيا ، وانها تدخل الصومال ، عبر الأوجادين ، لأعمال تخريبية منذ سنة

١٩٨٠[١] • وقد أشار الاعلام الصومالى الى هذا المعنى ، على اثر المعارك الحربية التى جرت بين الصومال واثيوبيا فى صيف سنة ١٩٨٢ • غير اننا لا يجب ان نغفل التناقضات الواقع فيها الحزب الحاكم ، والتى يمكن ان تشكل دافعا وطنيا لتكوين معارضة تهدف الى تصحيح مسار الحكم •

أما عن حركات التمرد الشعبية ، التى جرت ضد حكومة سياد برى ، فقد اتضحت منذ بداية الثورة ، ولكنها ظلت فى شكل ارهاصات لم تبلغ حد التكوينات المنظمة ، مثل القوى العسكرية التى حاولت قلب نظام الحكم ، أو القوى السياسية التى تبلورت فى شكل احزاب سرية مثل جبهة الخلاص الصومالية • وقد امتدت الرغبة فى رفض النظام الى القطاعات المختلفة من الشعب الصومالى فعلى سبيل المثال ، كان لقضية توطين البدو فى المناطق الصالحة للزراعة ، اثرها السيء على جماهير الرعاة الذين تأثروا بهذا الاجراء • كما اعلنت بعض المواقف الرافضة لسياسة الحكومة من قبل رجال الدين ، وكان ذلك بمناسبة اقرار الحكومة لبعض القوانين الاجتماعية الجديدة ، مثل المساواة التامة بين الرجل والمرأة ، حتى فى شئون الميراث ومنع تعدد الزوجات وقد وجدت الحكومة ايضا بعض المعارضة من الصوماليين المثقفين ثقافة غربية ، وذلك بشأن انضمامها الى الجامعة العربية • ومن ناحية اخرى اتهم بعض المعارضيين للنظام الصومالى ، سياد برى بالتحيز لقبيلته فى التعيينات فى المناصب الحكومية الهامة ، كما اتهموه برعاية جنوب البلاد ــ وهو موطنه ــ على حساب شمالها فى التنمية الزراعية والصناعية • ويبدو ان ادعاءات المعارضين فى شأن التحيز القبلى للنظام ، غير دقيقة ، وذلك لأن تشكيل مجلس الثورة قد روعى فيه ان يمثل كل عضو اقليم بذاته • كما ان تشكيل المكتب السياسى للحزب ، روعى فيه أن يكون الأعضاء من قبائل مختلفة • هذا وتعود كثرة المشاريع الاقتصادية فى الجنوب الى خصب الأرض هناك

---

(١) More. Carlos «Le temps des cammandos» **Jeune Afrique,** —
25 Fevrier 1981. Jeune Afrique. Paris. pp. 48-49, p. 48.

وصلاحيتها للزراعة والرعى ، مما يعطى فرصة اوسع لانشاء الصناعات الغذائية والاستهلاكية ومشاريع تنظيم المياه .

ومهما كانت اشكال المعارضة ودوافعها فمن الواضح ان نظام الحكم الصومالى يعانى ، رغم ايجابياته ، من معارضة فعلية ، بدأت مع بداية الثورة واستمرت حتى الأن . ويدعونا هذا الموقف الى محاولة كشف الأسباب من وراء رفض بعض قطاعات الشعب ، لسياسة النظام الحاكم . ويمكن تقسيم العوامل المسببة لرفض اى نظام ، الى عوامل ذاتية وعوامل موضوعية . والعوامل الذاتية هنا ، لا تعدو أن تكون تنافسا قبليا على السلطة ، أو محاولة مستميتة للاحتفاظ ببعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ، أو خوفا من تغييرات اجتماعية قد تؤثر على المركز الاجتماعى لبعض الفئات ، التى تقدر بشكل خاص فى المجتمعات التقليدية ، مثل رجال الدين .. الخ . وهذه الأسباب ، فى رأى الباحثة ، ليست لها اهمية تذكر فى مجال تقييم تجربة سياسية واقتصادية واجتماعية جادة ، مثل التجربة الاشتراكية فى الصومال لذلك سنكتفى هنا بالبحث عن الأسباب الموضوعية لرفض النظام اى الثغرات الحقيقية فيه ، والتى يمكن ان تؤدى الى فشل التجربة الاشتراكية فى البلاد . وعلى ذلك تورد الباحثة تحفظاتها على نظام الحكم الصومالى فى النقاط التالية :

أولا : اتضح لنا مما سبق ان الحزب الاشتراكى الثورى هو الحزب الوحيد فى الصومال . وهو يحكم البلاد منفردا ، ولا يسمح بوجود تنظيمات معارضة لسياسته . وتعتبر علاقته بالسلطات السياسية التنفيذية والتشريعية والقضائية ، علاقة هيمنة . فالحزب يسيطر على الحكومة بالكامل ، وعلى الغالبية العظمى من المقاعد البرلمانية (*) . ورئيس الحزب هو رئيس الدولة ومن حقه ، كرئيس جمهورية ، حل البرلمان والدعوة الى انتخابات جديدة . ومن حقه ايضا ، كرئيس للحزب ، ان

(*) هناك بعض النواب المستقلين .

يجرى تعديلات بين اعضاء المكتب السياسى والقيادات الحزبية ، كما حدث فى اغسطس سنة ١٩٨٢ على اثر محاولات التمرد التى صاحبت حرب الاوجادين . ونورد هنا جمله لأحد كبار المسئولين فى الحزب ، تلخص مركز الحزب السياسى بين مؤسسات الدولة المختلفة :

« الحزب هو الهيئة الحاكمة ، وله الكلمة الأولى والأخيرة فى الحكم وتوجد القيادات الحزبية فى كل الوزارات وتعتبر ، من حيث البروتوكول والسلطة . أعلى من السلطة التنفيذية فى الوزارات » (١) .

ولا ننكر ان وجود حزب واحد قوى ، فى دولة نامية كالصومال ، له ايجابياته . فهو بمثابة بوتقة تصب فيها جميع القبائل والسلالات بدون فروق عرقية أو اجتماعية ، مما يساعد على تقوية الوحدة والاحساس بالانتماء الجماعى لكيان واحد هو الوطن . ومن ناحية أخرى ، يساعد وجود الحزب الواحد ، وتمتعه بسلطة فردية قوية على احداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية اللازمة لتقدم المجتمع والتى تتطلب جهدا وحزما وسرعة فى التنفيذ قد لا تتوفر فى الديمقراطيات الغربية التى تعتمد على تعدد الأحزاب واحترام رأى المعارضة .

غير ان هذه الايجابيات لوجود الحزب الواحد فى دولة نامية كالصومال ، لا ينفى سلبية وجود حكم دكتاتورى لا يأخذ فى اعتباره الرأى الآخر ، هذا من وجهة النظر الليبرالية على الأقل ؛ فالتجربة الصومالية قد تجد لها مبررا فى النظم الاشتراكية التى تطرح فكرة الديمقراطية من منظور آخر . فعندما ذكر الحزب الحاكم فى برنامجه « بناء الديموقراطية » ، ذكرها مقترنة « بالاشتراكية » (٢) . فالنظم الاشتراكية تعطى الأهمية

---

(١) السيد / عثمان محمد جلى ، عميد فى الجيش الصومالى ورئيس جهاز البحث العلمى وعضو المجلس الأعلى لقيادة الثورة وقد أدلى بهذا التصريح للباحثة فى مقديشيو سنة ١٩٨٠ .

(٢) -- Programme of the Somali Revolutionary Socialist Party, p 26.

الأولى للعدالة الاقتصادية ، وتعتبر ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تسود بشكل فعلى ، الا اذا تحقق هذا العامل ، وتعتقد ان سيادة الطبقة العاملة هى التى ستحقق العدالة المنشودة ، لذلك لا تتقيد دولة البروليتاريا الا بما تراه يحقق مصلحة النظام الاشتراكى ويدعمه . وهذا ما تطبقه تقريبا حكومة الصومال . فاذا اعتبرنا ان تلك الحكومة هى حكومة دكتاتورية ، من وجهة النظر الليبرالية ، فهى تعتبر ، بالنسبة للنظم الاشتراكية ، حكومة ديمقراطية تسعى لصالح الأغلبية العاملة .

ثانيا : أما السلبية الأخرى التى نراها فى سياسة الحزب الحاكم الصومالى ، فهى التناقض الواضح بين نظامه الاشتراكى الداخلى وبين علاقاته الخارجية . وقد درسنا ذلك تفصيلا فى البحث وعلمنا ان الحكومة الصومالية قد وضعت فى هذا التناقض نتيجة لتغيير موازين القوى فى المنطقة . ونتيجة ايضا لظروف الصومال الداخلية وقدراته المحدوده على جذب الاهتمام الدولى . وبغض النظر عن الأسباب . فان هذا الموقف المتناقض يضعف من مركز الصومال على الساحة الدولية . فقد اصبح غير قادر على الاستفادة من كلا الكتلتين . فالولايات المتحدة لا تثق بالقدر الكافى فى النظام الاشتراكى الذى يطبقه الحزب ، والاتحاد السوفييتى يهاجمه تضامنا مع اثيوبيا . وينعكس هذا التناقض على مواقفه الأفريقية ، مما يضعفه حتى على المستوى الاقليمى فهو تارة يساند جبهات التحرير التى تطالب بالاستقلال كالجبهات الاريترية ، وتارة اخرى يقف ضدها ، كما حدث فى مؤتمر القمة الأفريقية فى اديس ابابا سنة ١٩٨٢ ، حين اختلف الأعضاء حول حضور ممثل عن الجمهورية الصحراوية الوليدة اجتماعات المنظمة . فكان الصومال من الدول التى انسحبت من المؤتمر تضامنا مع وجهة نظر المغرب . صحيح ان الصومال لم يعارض حق تقرير المصير لشعب الصحراء ، وهذا هو المهم بالنسبة لقضيته الخاصة فى الأوجادين ، ولكنه عارض قبول عضوية الجمهورية الصحراوية بزعامة البوليزاريو مما ساعد على اضعاف موقف الدولة الوليدة وحكومتها ، وهى حكومة لها

قضية ، ومن حقها ان تطرحها للبحث باعتبارها قضية عامة تدخل فى اختصاص منظمة الوحدة الأفريقية وليست قضية خاصة تعتبر من الشئون الداخلية للمغرب . ولكن تشابك مصالح الصومال مع الولايات المتحدة الأمريكية الزمه بموقف مؤيد للاستراتيجية الغربية فى القارة ، والانحياز للنظم العربية والأفريقية المعتدلة .

وفى النهاية ، تعتبر الباحثة ان السلبيتين السابقتين هما اخطر ما فى النظام الحاكم الصومالى من ثغرات . وقد تستغل المعارضة ، مهما كانت دوافعها ، هذه العوامل الموضوعية للوثوب على الحكم واسقاط النظام الحالى وفى تقديرى ، ان الحزب الحاكم اذا كان فى امكانه احباط محاولات التمرد المتفرقة التى تقوم للمحافظة على مصالح شخصية او قبلية ، لا يستطيع قمع حركة شعبية حقيقية تقوم لكسر دكتاتوريته فى الحكم ، أو لحل تناقض اساسى تعيش الجماهير فيه بين المبادىء المعلنة والسياسية المطبقة . وجدير بالذكر ، ان ظروف الحرب فى الأوجادين قد تشكل بيئة مناسبة لأفراز تلك الأفكار الثورية . فالمصاعب التى يعيشها الجيش وأهالى المنطقة من جهة ، والاحتكاك الدائم بالجيش الأثيوبى وما يحمله من مبادىء مضادة لحكم الرئيس سياد برى من جهة أخرى ، قد يساعد على انتشار موجة الرفض التى بدأ يعانى منها نظام الحكم فى الصومال .

المراجع العربية

الكتب :

ـ جبهة تحرير الصومال الغربى ـ الصومال الغربى : تاريخه السياسى والنضالى ـ مقديشيو ـ سنة ١٩٨٠ .

ـ حمدى السيد سالم ـ الصومال قديما وحديثا ـ الجزء الثانى الدار القومية للطباعة ـ القاهرة ـ سنة ١٩٦٥ .

ـ عبدى خوالة جامع ـ اساس مشكلة القرن الافريقى ـ مقديشيو ـ سنة ١٩٧٨ .

ـ محمود على توريرى ـ الحياد الايجابى ـ سياسة الصومال الخارجية ـ الناشر ؟ ـ مقديشيو ـ سنة ١٩٧٠ .

الدوريات :

ـ جريدة الاهرام ـ العدد الصادر فى ١٩٨٢/٢/٢٧ .

ـ نجمة اكتوبر ـ صحيفة يومية تصدرها وزارة الاعلام والارشاد القومى ـ مقديشيو (عدة اعداد منها) .

المراجع الأجنبية

الوثائق :

— **Programme of the Somali Revolutionary Socialist Party,** Somali Democratic Mogadishu. 1976.

— **Statute of the Somali Revolutionary Socialist Party,** Somali Democratic Republic, Mogadishu, 1976.

الكتب :

— Bourges. Herve et Wauthicr, Claude. **Les 50 Afriques,** Le Seuil, Paris, 1977.

— De Decker. H .. **Le développement, communautaire. Une stratégie d'édiffication de la nation. (Modèles : Guinée, Sénégal),** Mouton, Paris, La Haye. 1968.

— Decraene, Philippe, **L'expérience Socialiste somalienne,** Berget - Levrault, Paris, 1977.

— Drysdale, John, **The Somali Dispute,** Pall Mall Press, London 1964.

— Ghali, Boutros **Les conflits de frontiéres en Afrique,** Editions techniques et économiques. Paris, 1972.

— Hazoumé, Guy, Landry. Idéologies tribalistes et nation en Afrique, Présence africaine, Paris, 1972.

— Hoskyns Catherine, **Case Studies in African Diplomacy, Number II : The Ethiopia - Somali - Kenya Dispute 1960 - 67**, Oxford University Press, Dar El Salam, 1969.

— Legum, Colin and Lee, Bill, **Conflict in the Horn of Africa**, Rex Collings, London, 1977.

— Lewis, I.M.A. **Modern History of Somalia**, Longman. London and New Yourk, 1980.

— Saint Veran, Robert, A Djibouti avec Les Afars et les Issas R. Tholomier, Cagnes sur Mer, France, 1977.

— Samantar, Nicole Lecuyer, **Mohamed Abadulle Hassan**, Afrique Biblio Club (ABC), 1979.

— Touval, Saadia, **Somali Nationalism**, Harvard University Press, Cambridge, 1963.

الدوريات :

— Adam, M. Hussein and Omar. M.S.. «Reflections on Somali Working Class». **Halgan**, published monthly by the Central Committee of the Somali Revolutionary Socialist Party, June 1977, Mogadishu, pp. 12-15.

— Moore, Carlos, «Le temps des commandos», **Jeune Afrique**; 25 février 1981, Paris. pp. 48-49.

— **Halgan**, «Perspectives on Effective Rural Development», 25 August - September, 1979, Central Committee of the Somali Revolutionary Socialist Party, Mogadishu, pp. 5-14.

رسائل علمية :

— Dias, Van. Dunem (Fernando José de França). «Les frontières africaines». Thèse de droit. Aix en Provence. France. 1962.

— Savonnet, Claudette - «Le nationalisme panafricain, Mythes et édéologie». Thèse de droit Aix en Provence, France, 1962.

— Weise, Pierre: «La conception materialiste de la Nation : 1848-

— Yaari, Arich. «Les Theories marxistes sur la question nationale à L'épreuve de l'histoire». 2 vol. Thèse 3'ème cycle. sciences politiques. Paris, 1976.

الباب الثانى

الديناميات السياسية فى أثيوبيا

(من نظام الحكم الامبراطورى الى ممارسات الدرج)

مقـــدمة :

يمكن تعريف الديناميات السياسية بأنها : النشاط السياسى لكافة الفاعلين المحليين من قوى طبقية ، وشرائح اجتماعية ، وتنظيمات عمالية ونقابية ، وتنظيمات سياسية ، والذى يأخذ فى تفاعله أشكال العناق أو الصدام أو السلب ، مستهدفا تعزيز الوضع القائم ، أو تعديله اصلاحيا أو تغييره راديكاليا •

ومن هنا فان دراستنا للديناميات السياســية فى اثيوبيا خلال العهد الامبراطورى ، وما تلاه ستنصب على دراسة النشــاط السياسى لكافة الفاعلين المحليين فى اثيوبيا أثناء الحكم الامبراطورى وخلال فترة حكم الدرج سواء اتجه هذا النشاط الى تعزيز البنية الاقتصــادية الاجتماعية القائمة أو تعــديلها أو تغيير هــا من جــانب القوى الطبقية أو الشرائح الاجتماعية أو التنظيمات العمالية والنقابية الاثيوبية ، وسواء اتجه هذا النشاط الى السعى للحصول على الحكم الذاتى والاستقلال من جانب كافة الجماعات المقهورة فى المجتمع الاثيوبى والتى تمثلها حركات التحرير التى تقود نضال هذه الجماعات •

وتهدف هذه الدراسة الى محاولة الاجابة على التساؤلات الآتية :

ما هى العوامل التى مكنت نظام حكم هيلاسلاسى من الاستمرار فترة طويلة من الزمن رغم العديد من المتغيرات الداخلية والدولية التى أحاطت به ؟ وما هى العوامل التى تفسر توقيت ونمط التحول فى الامبراطورية ؟

وما هى القوى التى قادت عملية التحول هذه ؟ ولماذا تم اختيار البديل الراديكالى دون البديل الاصلاحى فى احداث عملية التغيير ؟ ثم كيف تمكنت اثيوبيا من مواجهة الاضطرابات الداخلية ، والقومية عشية خلع الامبراطور ؟

بطبيعــة الحال فان الاجابة على التساؤلات الســابقة ليست بالأمر اليسير ، ومن هنا فسنحاول دراســة عملية التغيير فى اثيوبيا فى اطــار تحليلى متكامل يأخذ فى اعتباره الظرف التاريخى ، والواقع الاقتصادى / الاجتماعى وتطوره فى اثيوبيا ، كيما يتسنى لنا تحديد هوية ، وطبيعــة ومسار التغيير فى اثيوبيا .

وقد يكون المناسب دراسة هذا الموضوع على النحو التالى :

الفصل الأول : الميراث الامبراطورى .

المبحث الاول : البنية الاقتصادية / الاجتماعية للمجتمع الاثيوبى.

المبحث الثانى : نشأة المسألة القومية .

الفصل الثانى : التغيير ، وممارسات الدرج .

المبحث الاول : مسار التغيير : فبراير ــ سبتمبر ١٩٧٤ .

المبحث الثانى : سياســات الدرج تجاه الواقع الاقتصــادى / الاجتماعى .

المبحث الثالث : الدرج والمشكلة القومية .

الفصـــل الأول

الميراث الامبراطـورى

ترجع نشأة دولة اثيوبيا الحالية الى مملكة أكســوم القديمة التى تأسست فى القرن السادس قبل الميلاد فى مرتفعات تجراى ، وقد انتشرت المسيحية فى هذه المملكة ابتداء من عام ٤٥١ ميلادية ، لكن المملكة تقوضت مع حلول القرن السابع الميلادى ، حين سادت الفوضى والاضــطرابات أراضى المملكة ، وقد ظل الحال على هذا المنوال حتى عام ١٢٧٠ ميلادية عندما نهضت الاسرة السليمانية من بين شعب الشوا / الأمهرا ، واعتلت العرش الاثيوبى ، وبدأت منذ ذلك التاريخ مرحلة النهضة الوسطى فى التاريخ الاثيوبى ، حيث لعبت الكنيسة دورا هاما فى انعاش ثقافة الحبشة، وفى اضفاء الشرعية على المؤسسات السياسية القائمة ، وأصبحت الامهرية لغة ملوك الحبشة (١) .

على أنه طوال هذه المرحلة من التاريخ الاثيوبى لم تكن هناك أداة بيروقراطية منظمة ، كما أن نظام الحكم كان لا مركزيا ، ولم تكن هناك عاصمة محددة للامبراطورية حتى القرن الســابع عشر الميلادى عندما أسس فاسيليدس عاصمة للبلاد فى جندار ــ على بعــد أميال من النيل الأزرق ــ ومنذ ذلك التاريخ بدأت تتكــون نواة الامبراطورية التى راحت تتوسع فى كافة المناطق المجاورة طوال الفترة التى عرفت بعصر

---

(1) — Edmond J. Keller «The Revolutionary Transformation of Ethiopia's Twentieth - Century Bureaucratic Empire» in The Journal of Modern African Studies, vol. 19, No. 2, 1981, pp. 310-311.

الأمراء (١٧٦٩ — ١٨٥٥) (١) •

وبانتهاء هذه الفترة دخلت اثيوبيا المرحلة الحديثة فى تاريخها منذ عام ١٨٥٥ حيث بعثت الحياة من جديد فى العرش الملكى فى ظل الأباطره ثيودور (١٨٥٥ — ١٨٦٨) ، ويوحنا الرابع (١٨٧٢ — ١٨٨٩) ومنليك (١٨٨٩ — ١٩٠٩) ، ثم هيلاسلاسى • وقد تميزت هذه الفترة باقامة أداة بيروقراطية منظمة ، وتشكيل جيش محترف ، وتقسيم المقاطعات بشكل محدد مع تعيين حكام لها ، ونقل العاصمة جنوبا الى أديس أبابا • وخلال هذه الفترة توسعت اثيوبيا بالغزو جنوبا ، وأكدت احتلالها باتفاقات مع الدول الاستعمارية الأوروبية • وهكذا بذرت بذور التفاوت الاقتصادى/ الاجتماعى فى المجتمع الاثيوبى ، كما بذرت بذور التفاوت العرقى داخل المجتمع الاثيوبى خاصة مع السيطرة الكاملة لجماعة الأمهرا على السلطة السياسية ، والثروة الاقتصادية فى البلاد (٢) •

البنية الاقتصادية / الاجتماعية للمجتمع الأثيوبى

نهضت اثيوبيا فى القرن العشرين كدولة ، لا كأمة ، فهى مجتمع تعددى يتميز بسيطرة أقلية ثقافية — الأمهرا التى لا تزيد عن ٣٠٪ من السكان ، والتى يرتبط بها مسيحيوا تجراى الذين تبلغ نسبتهم ٨٪ من السكان ، فى حين أن الجالا (أورومو) يشكلون ما يزيد على ٤٠٪ من السكان (٣) — وبالتفاوت فى توزيع الثروة والسلطة والامتياز ، وبالاختلافات الحادة بين مختلف الجماعات والتى يطغى عليها الطابع الدينى ، والعرقى ، واللغوى ، والثقافى •

(١) — Dexter Burley & Tom Burns, «The System of Amhara Domination, Variation and Stability» Paper presented at the 15 th Annual Meeting of the African Studies Association, Philadelphia, Nov. 8-11 1972, P. 4.

(٢) — Ibid ; p. 5.

(٣) — Ibid., p. 3.

الركائز الاجتماعية للنظام الامبراطورى :

ارتكز النظام الامبراطورى على دعائم اجتماعية مكنته من الاستمرار تمثلت فى قوة الامبراطور ، والكنيسة والنبلاء ، ومساندة كل طرف منهم للآخر فى استغلال واستنزاف الفلاحين الاثيوبيين ، والذين استغل ناتج جهدهم لمزيد من تقوية النظام الامبراطورى ، ومزيد من استغلال الفلاحين بالتالى .

اولا : الامبراطور :

تقدم اثيوبيا الأنموذج التاريخى الافريقى للانقلابات العسكرية ، فلا يوجد على طول التاريخ الاثيوبى نظام لاسناد السلطة فى اثيوبيا ، اذ كانت المسألة فى النهاية تعتمد على قوة شخص معين ، وقدرته على السيطرة على الامبراطورية من خلال جيشه الخاص ، ومن خلال تحالفاته ، ثم ان أباطرة اثيوبيا لم تكن بين أى منهم والآخر صلة قرابة ، الا زعم كل منهم بالانتماء للأسرة السليمانية (١) .

وما ان يتمكن شخص معين من الوصول الى السلطة حتى يضاف الى رصيده مزيد من القوة ؛ ذلك أن كل أراضى الجنوب المستعمرة كانت تعامل باعتبارها ممتلكات شخصية للامبراطور ، ثم أن الكنيسة الاثيوبية كانت

---

(١) تجدر الاشارة الى أن الاباطرة ثيودور ، ويوحنا ، ومنليك ، وهيلاسلاسى ، لم يصبحوا كذلك الا بعد أن برهنوا على انهم أقوى الرجال فى الامبراطورية ، على نحو مكنهم من السيطرة على السلطة من خلال جيوشهم الخاصة ، وقاعدتهم المحلية ، كذلك فان الامبراطور ليج اياسو (١٩١٣ — ١٩١٦) قد فقد سلطته ، ومن ثم شرعيته نتيجة عجزه عن فرض سلطنه على الامبراطورية من جانب ، وعدم تأمينه لقاعدة محلية قوية تساندة من جانب آخر ، وفى المقابل فان الزعيم البدوى ثيودور (١٨٨٥ — ١٨٩٨) استطاع أن يصل الى السلطة بالقوة نظرا لكفاءته كقائد عسكرى . انظر :

— Christopher Clapham, «Imperial Leadership in Ethiopia», in African Affairs, Vol. 68, No. 271, April 1969, pp. 111-113.

تقوم باضفاء الشرعية على الامبراطور ، وفضلا عما تقدم فان الامبراطور كان يمنح شرعية خارجية نظرا لأن مطران الكنيسة الاثيوبية كان مصريا حتى عام ١٩٤٨ ، ولقد أصبح الامبراطور شخصا مقدسا بموجب الدستور الاثيوبى لعام ١٩٣١ ، ثم أصبح رأس الكنيسة بموجب دستور عام ١٩٥٥ (١) •

ثانيا : الكنيسة (رجال الدين) :

لا يجب التهويل من شأن الكنيسة الاثيوبية ، كما لا يجب التهوين والتقليل من دورها فأهمية الكنيسة كانت تنبع من اضفائها للشرعية على نظام الحكم الامبراطورى ، ومن دورها فى تحقيق الوحدة القومية للأمهرا ، صحيح كان للكنيسة دور فى خلع بعض الأباطرة ، لكن ذلك لم يكن يحدث الا فى حالة ضعف هؤلاء ، وظهور منافسين أقوياء لهم ، أو فى حالة خروج بعض الأباطره صراحة على المذهب الارثوذكسى (٢) •

ولم تكن قوة الكنيسة ترتكن الى العامل الدينى فحسب بقدر ما كانت ترتكن الى السيطرة على عملية التعليم ، وهى بذلك لم تكن

---

(١) — Ibid., p. 111.

(٢) فى عام ١٦٠٣ حرم الأمبراطور زى دنجل من عطف الكنيسة ، وفقد عرشه وحياته أيضا لأنه اعتنق المذهب الكاثوليكى ، وفى عام ١٦٣٢ فقد الامبراطور سوسينوس العرش لانه اعتنق الكاثوليكية ، كذلك فان هزيمة ثيودور على يد القوات البريطانية فى عام ١٨٦٨ جاءت نتيجة معارضة الكنيسة له ، نتيجة خروجه على المسيحية ، وتوجيهه الاهانات الى رجال الكنيسة وسعيه الى مصادرة أملاكهم ، وكذلك الحال بالنسبة للامبراطور ليج اياسو (١٩١٣ — ١٩١٦) الذين قيل عنه بأنه اعتنق الاسلام ، أو كان متعاطفا مع الاسلام فحرم من عطف الكنيسة ، وفقد عرشه بالتبعية ، انظر :

— Paulos Mikias, «Traditional Institutions and Traditional Elites : The Role of Education in the Ethiopian Body - Politic» in The African Studies Review, Vol. XIX, No. 3, Dec. 1976, pp. 85-86.

فحسب الاداة الوحيدة لاضفاء الشرعية على الحكم الامبراطورى ولكنها كانت ايضا الأداة الرئيسية للتعبئة السياسية ، وقد كانت الكنيسة واعية تماما بدورها وبمكمن قوتها (١) •

وهكذا فان العلاقة بين التاج والكنيسة كانت علاقة مصلحة ، فالاول يمنحهـا الأرض (والتى بلغت نحو ثلث أراضى البلاد) وهى تضـفى الشرعية على ممارساته وعلى نظام حكمه •

ثالثا : الارستقراطية :

كانت الطبقة الارستقراطية قوية على طول التاريخ الاثيوبى سواء فى مواجهة التاج وسواء فى مواجهة المواطنين الاثيوبيين ، فقد تمكن نبلاء الاقطاع من الاحتفاظ لأنفسهم بقدر يعتد به من السلطة تحت زعم انتمائهم للأسرة السليمانية ، أو نتيجة لكفاءتهم القتالية واحتفاظهم بجيوش محلية قوية موالية لهم ، واستنادا الى ذلك فقد تمكن هؤلاء — كل فى مقاطعته — من الاستحواذ على قدر كبير من الحكم الذاتى ،بحيث وصلت الامبراطورية الى حافة البلقنة الكاملة فى الفترة التى عرفت بعصر الأمراء (١٧٦٩ — ١٨٥٥) الا أنه بنهاية هذه المرحلة فقد تمكن الأباطرة ابتداء من ثيودور من تقويض سلطات الحكم الذاتى للنبلاء وهى تلك العملية التى توجت بقيام هيلاسلاسى بتقويض سـلطات النبلاء الى حد كبير، واخضـاعهم

---

(١) عندما حاول الامبراطور منليك اقامة نظام تعليمى حديث ، وتعيين وزير مدنى للتعليم لأول مرة فى التاريخ الاثيوبى ، فان الكنيسة استطاعت أن تجهض هـذه المحاولة بحيث ظل للكنيسـة الاشراف التام على كافة المدارس ، فيما عدا المدارس الاجنبية التى وضـعت تحت اشراف وزير الصحة ، وحينما قام الامبراطور ليج اياسو — وضد رغبة الكنيسـة — بتعيين وزير للتعليم ، فان ذلك شكل احد الاسـباب فى حرمانه من عطف الكنيسة وفقده للعرش ، ولم يتمكن الامبراطور هيلاسلاسى من تعيين وزير مدنى للتعليم الا بعد أن تمكن من القضاء التدريجى على السلطات التقليدية للكنيسة . انظر :

— Ibid., p. 86.

وممارساتهم لسلطة الحكم الامبراطورى المركزى (١) •

وتنقسم الارستقراطية الاثيوبية الى فئتين (٢) •

الأولى — وتضم أولئك الذين ينحدرون من دماء ملكية ، وهم من يسمون بـ « زعماء اسرائيل » الذين أدعوا بأنهم ينتسبون برباط الدم الى النبى سليمان •

الثانية — وتضم فى صفوفها أولئك الذين أدوا خدمات للعرش الامبراطورى ، أو للفئة الارستقراطية العليا الأقليمية — الفئة الاولى ، ونتيجة لهذه الخدمات فانهم منحو الألقاب والنياشين ، كما منحوا اقطاعيات من الأرض تتناسب وحجم خدماتهم •

وتجدر الاشارة أيضا الى أن كل النبلاء كانوا يمتلكون مساحات شاسعة من الأراضى ، فى اطار ما يعرف بالملكية الغائبة ، حيث يقوم الفلاحون الاثيوبيون بزراعة هذه الأراضى لحسابهم فى اطار ظروف جعلتهم أشبه « بأقنان الأرض » ، ثم أن كل النبلاء كانوا يتولون مناصب قيادية فى الجهاز البيروقراطى للامبراطورية كمدارء للأقاليم أو كجامعى ضرائب ، وبهذا فان سلطتهم كانت مزيجا يجمع بين السلطة والثروة (٣) •

---

(١) — Dexter Burley & Tom Burns, op. cit., p. 4.

(٢) — Edmond J. Keller, op. cit., p. 316.

(٣) فى عام ١٩٧٥ قدر أن نحو ٨٠٪ من أراضى أديس أبابا كان مملوكا للنبلاء ، والارستقراطية ؛ وعلى المستوى الوطنى تبين أن هناك ١ أفراد فقط من الاسرة الملكية كانوا يمتلكون ٤٧٦ر٨٥٢ر٨م٢ من الارض ، فى حين أن النبلاء كانوا يمتلكون ٨٦٠ر٣٣٤ر٥م٢ ، كما كانت ٢٠ كنيسة تمتلك ٥٠٩ر٨٩٤ر١٩م٢ وفى مقاطعة اللوبابور فى أقصى غربى البلاد وجد أن ٤٢٪ من ملاك الأرض من النبلاء كانوا ملاكا غائبين ، أما فى مقاطعة هرارجى فقد تبين أن أحد النبلاء كان يمتلك بمفرده ٩٠٠ الف هكتار من الأرض . لمزيد من التفصيل حول نظام ملكية الارض ، واشكالها انظر :

— Michael Warr «The Process of Class Conflict in Ethiopia», in UFAHAMU, Vol. X, Nos. 1 & 2, Fall & Winter, 1980-81, p. 122.

— John M. Cohen, «Ethiopia After Haile Selassie, The Government Land Factor», in African Affairs, Vol. 72, No. 289, Oct. 1973, p. 370.

رابعا : الفلاحون :

وقد كانوا أكثر الطبقات الاجتماعية الاثيوبية عددا (٨٥٪ من عدد السكان) ، وأكثرها عرضة للاضطهاد والاستغلال ؛ فقد انصب عليها هذا الاستغلال سواء من جانب الامبراطور ، وسواء من جانب رجال الكنيسة ، وسواء من جانب الطبقة الارستقراطية ، وقد كان الاستيلاء عن ناتج جهد هذه الطبقة ، هو العامل الأساسى فى تدعيم مركز ورفاهية الطبقات السابقة ، وهو الذى أدى بالتبعية الى مزيد من تدعيم أدوات القهر والاستغلال ، وان تفاوتت درجة وكثافة القهر والاستغلال الواقع على الفلاحين الاثيوبيين من منطقة الى أخرى داخل الامبراطورية ، اذ كان الفلاحون الاثيوبيون فى المناطق المستعمرة فى الجنوب أكثر عرضة للقهر والاستغلال من أقرانهم فى الشمال الذين ينتمون الى جماعة الأمهرا / تجراى •

لقد كانت كل الأراضى الاثيوبية مملوكة من الناحية النظرية للامبراطور ، ولكن من الناحية الفعلية فان ملكية الأرض كانت على ثلاثة أنواع (١) :

١ ــ الملكية الجماعية ــ فى السهول العليا فى الشمال حيث تعيش جماعة الأمهرا / تجراى ، وهى المنطقة التى قامت فيها مملكة الحبشة تقليديا قبل أن تتوسع بالغزو •

٢ ــ الملكية الخاصة ــ فى المناطق السابقة ، بالاضافة الى المناطق التى استولى عليها منليك فى الجنوب •

٣ ــ الأراضى الحكومية ــ وتوجد على أطراف الامبراطورية فى الجنوب ، وقد منح بعضها من جانب التاج كهبات لقواد الجيش ، فى حين استغل البعض الآخر فى مشروعات زراعية حكومية •

وكان هناك نظامين للحقوق على الأرض (٢) :

---

(١) ، (٢) — Ibid., pp. 366 - 379.

وانظر ايضا : — Edmond J. Keller, op. cit., pp. 317-319.

١ ـ نظام rist ـ وهو يعنى حق الانتفاع بالأرض وفق نظام المشاركة ، وكان سائدا فى الشمال •

٢ ـ نظام gult ـ وكان يسرى على الأراضى التى تجمع عنها الضرائب، وتدفع عليها الجزية للطبقة الارستقراطية ، وكان هذا النظام سائدا فى الجنوب ، وبموجبه كان يمكن نزع الأراضى من أصحابها •

•• وقد استخدمت العديد من الادوات والاساليب لتعزيز النظام الامبراطورى ، وتأمين الهيكل الاجتماعى الاقطاعى وضمان استمراره ، فقد استخدمت القوة المسلحة كأداة لفرض السيطرة على المناطق الجنوبية الجنوبية المستعمرة ، وتلك ظاهرة عامة فى التاريخ الاثيوبى ، كما كان الاستيلاء على الأرض وانتزاعها من يد أصحابها وسيلة لدعم السلطة السياسية والاقتصادية فى الامبراطورية والتى كانت ترتكن الى السيطرة على الأرض ، وعلى الفلاحين الذين يعيشون عليها ، ومنذ عهد منليك تم اقامة نظام ادارى تولى زمام السلطة فيه كبار النبلاء ، على نحو مكن الحكومة المركزية من فرض سلطانها على الملوك والزعماء المحليين وتابعيهم، كما مكن الأمهرا من فرض سيادتهم على كافة أنحاء الامبراطورية ، وفضلا عما تقدم فقد استخدمت أساليب أخرى لاقرار هذا الشكل من أشكال السيطرة نذكر منها : فرض استخدام اللغة الأمهرية على كافة الجماعات الأخرى ، واعتبارها لغة رسمية للبلاد ، ثم أن الكنيسة الارثوذكسية الاثيوبية قد قامت بدور هام فى تعزيز الهيكل الاجتماعى القائم فهى لم تسهم فقط فى تعزيز سلطة الأمهرا واضفاء الشرعية عليها ، ولكنها كانت أيضا مصدرا لتماسك ووحدة شعب الأمهرا خاصة عندما ركزت فى دعايتها على أنه شعب الله المختار[1] •

---

(١) — Dexter Burley & Tom Burns, op. cit., pp. 5-28.

عوامل التغيير (اصلاحات هيلاسلاسى) :

اتجه هيلاسلاسى ـ منذ أن أصبح وليا للعهد عام ١٩١٦ ، وبعد أن أصبح امبراطورا للحبشة عام ١٩٣٠ ـ الى القضاء التدريجى على نفوذ القوى التقليدية فى المجتمع الحبشى من جانب ، كما سعى الى تحديث المجتمع الحبشى من جانب آخر ، رغبة منه فى احكام قبضته على السلطة ، وزيادة موارد الدولة ، لكن هذه السياسة قد انتهت الى ظهور قوى اجتماعية جديدة معارضة راحت تعمل على تقويض النظام الامبراطورى .

اولا : تقويض سلطات القوى التقليدية (الكنيسة ـ الطبقة الارستقراطية) :

١ ـ ففى مواجهة الكنيسة ـ أعلن هيلاسلاسى فى عام ١٩٢٩ استقلال الكنيسة الاثيوبية عن الكنيسة المصرية ، محطما بذلك تقليدا استمر نحو ستة عشر قرنا من الزمان ، وقد جاء دستور عام ١٩٣١ ليؤكد سيطرة هيلاسلاسى على الكنيسة حين قرر أنه « استنادا الى دمائه الامبراطورية والى المكانة التى يتمتع بها ، فان شخص الامبراطور يعد مقدسا ، وكرامته مصانة ، وسلطته لا تنازع » . وفضلا عما تقدم فان تعاون بعض القساوسة مع الفاشست أثناء الاحتلال الايطالى للحبشة قد أدى الى تحطيم هيبتهم ، وهو الأمر الذى سهل على الامبراطور اتخاذ اجراءات بحرمان الكنيسة من حقها فى جباية الضرائب ، وحرمانها من سلطاتها المدنية وبخاصة فى مجال التعليم منذ عام ١٩٤٢ . وقد جاء دستور عام ١٩٥٥ ليكمل هذه العملية حين قرر صراحة أن الامبراطور وباعتباره رئيسا للدولة هو أيضا « المدافع عن العقيدة » وهو كذلك « رئيس الكنيسة الارثوذكسية الاثيوبية » (١) .

وهكذا تمكن هيلاسلاسى من القضاء على الاساس الأدبى والمادى لسلطات الكنيسة على نحو مكنه من تقليص سلطاتها وتحويلها الى

---

(١) — Paulos Mukias, op. cit., p. 86-87.

مؤسسة غير سياسية خاصة عندما انتزع عملية التعليم من يد الكنيسة وحولها الى وزارة التعليم . والأمر الجدير بالملاحظة هنا أن احتكاك الارستقراطية الحبشية بالتقاليد الأوربية - أثناء فترة الاحتلال الايطالى للحبشة - قد أسهم هو الآخر فى تقويض سلطات الكنيسة ، ذلك أن هذه الارستقراطية قد تولدت لديها قناعة بأن التعليم الغربى أكثر فائدة لأبنائها من التعليم التقليدى الكنسى ، وراحت تبعا لذلك ترسل أبناءها للتعليم فى المدارس الأجنبية على نحو أدى الى ظهور نخبة ارستقراطية جديدة ترى فى السياسة عملا مدنيا لا كنسيا (١) .

وهكذا فقدت الكنيسة دورها السياسى على نحو ما يوضح ذلك انقلاب عام ١٩٦٠ ضد الامبراطور هيلاسلاسى ؛ ذلك أن فشل هذا الانقلاب لم يكن مرجعه معارضة الكنيسة له ، ولكنه كان يرجع الى فشل القائمين على الانقلاب فى الحصول على تأييد القوات الجوية والجيش لا أدل على ذلك من أن الكنيسة لم تقرر حرمان هؤلاء من عطفها الا بعد فشل الانقلاب (٢) .

٢ - وفى مواجهة الطبقة الارستقراطية - فان هيلاسلاسى قد عمد الى تقويض سلطاتها باتخاذ الاجراءات التالية ، وبخاصة عقب عودته من المنفى عام ١٩٤١ (٣) .

(أ) قام بتسريح جيوش الاقاليم ، واقالة قوادها ، وبدأ فى انشاء جيش حديث موحد تحت امرته المباشرة ، وقد عهد بمهمة تدريب هذا

---

(١) — Ibid., pp. 87-88.

(٢) لمزيد من التفصيل عن هذا الموضوع انظر :

— Christopher Clapham, «The Ethiopian Coup d'Etat of December 1960», in The Journal of Modern African Studies, Vol. 6, No. 4, 1968, pp. 504-506.

(٣) — Marina Ottaway, «Social Classes and Corporate Intersts in the Ethiopian Revolution», in The Journal of Modern African Studies, Vol., 14, No. 3, 1976, p. 471.

وانظر كذلك :

— Edmond. J. Keller, op. Cit. pp. 320-321.

— Ibid., p. 321-325.

الجيش الى بريطانيا أولا ، ثم الى الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٥٣ عندما أقام معها حلفا دفاعيا مشتركا .

(ب) قام هيلاسلاسى بأنشاء نظام مالى موحد للامبراطورية ، وبانشاء وزارة للمالية أخذت على عاتقها مهمة جمع الضرائب ، وبذلك حرم مدراء الأقاليم من حقوقهم السابقة فى جباية الضرائب ومن حقوقهم فى حجز جزء من هذه الضرائب لصالحهم ، وأصبحوا بالتالى يعتمدون على مرتباتهم الشهرية التى يتحصلون عليها من الحكومة المركزية .

(جـ) قام هيلاسلاسى باعادة تنظيم الاقاليم تحت اشراف وزارة للداخلية ، أوكلت لها مهمة اعادة رسم حدود الأقاليم على النحو الذى يقلل من سلطات الطبقة الارستقراطية فى بعض المقاطعات التقليدية القديمة وبذا أصبح كل المدراء موظفون لدى الدولة .

ثانيا : التحديث :

سعى هيلاسلاسى الى تحسين الكفاءة الانتاجية للقطاع الزراعى باعتباره النشاط الاقتصادى الرئيسى فى البلاد ، كما عمل على تشجيع الزراعة التجارية ، وانماء قاعدة صناعية ناشئة، الا أنه يلاحظ أن اهتمام هيلاسلاسى فى هذا المقام كان ينصب على زيادة حصيلة الدولة أكثر من الاهتمام بتحقيق التنمية وتحسين مستويات الانتاج ، فقد أصدر هيلاسلاسى العديد من قوانين الضرائب الزراعية فى الفترة من ٤٤/١٩٧٠ لم يحقق أيا منها نتيجة فعالة ، وفى الفترة من ١٩٦٠/١٩٧٤ دعى المستثمرون الأجانب للمشاركة فى الاستثمار فى القطاع الصناعى (١) .

غير أن سياسات هيلاسلاسى فى هذا المجال قد انتهت الى نتائج سلبية ، ذلك أن عمليات الاستثمار فى القطاعين الزراعى والصناعى قد تركزت فى يد طبقة صغيرة الحجم من رجال الأعمال الاثيوبيين نهضت من بين صفوف الطبقة الارستقراطية والأسرة المالكة ، ولقد حقق هؤلاء أقصى استفادة من الثورة الزراعية التى دشنها هيلاسلاسى ، فى حين ازداد الفلاحون فقرا خاصة عندما طرد العديد منهم من الاراضى التى كانوا يفلحونها لافساح المجال أمام الزراعة التجارية ، واستخدام الميكنة فيها ، وصحيح أن تطور

---

(١) — Ibid., p. 321-325.

الصناعة التحويلية فى اثيوبيا منذ الخمسينيات قد أدى الى ظهور طبقة عاملة حضرية صغيرة سمح لها بحق التجمع النقابى منذ عام ١٩٦٢ لكن هذه الطبقة لم يسمح لها بممارسة حق الاضراب لمواجهة الضغوط المتزايدة عليها من انتشار البطالة بين صفوفها ، وتدنى مستويات أجورها ، واذا كان هيلاسلاسى قد تمكن من اقامة التعليم المدنى الحديث فى اثيوبيا ، واقامة جامعة هيلاسلاسى لتزويد الجهاز الادارى فى الدولة بحاجته من الاداريين المتخصصين ، الا أنه يلاحظ فى أواخر الستينات أن الجهاز الادارى قد بات عاجزا عن استيعاب كافة خريجى المدارس والجامعة من جهة ، هذا فضلا عن التمييز العرقى فى شغل المناصب العليا فى الجهاز الادارى للدولة من جهة ثانية ، يضاف الى ذلك تدهور القيمة الحقيقية لرواتب الموظفين من جهة ثالثة نتيجة للتضخم • وهو الأمر الذى أدى الى اثارة موجة الاستياء والتذمر لدى أوساط المثقفين الاثيوبيين (١) • ثم ان اتجاه هيلاسلاسى الى اقامة جيش حديث كبير العدد تحت امرته المباشرة — لتقوية قبضته على السلطة فى مواجهة الكنيسة والطبقة الأرستقراطية ، ولمواجهة الانتفاضات الداخلية ، وحركات التحرير الارتيرية بالذات — قد دفعه الى ادخال أبناء العمال والفلاحين كجنود فى جيشه ، كما دفعه الى قبول أبناء الطبقة البورجوازية الصغيرة فى الكليات العسكرية للتخرج كضباط وقد أدى ذلك الى أن أصبح الجيش الاثيوبى بوتقة للتناحر الطبقى والعرقى ، خاصة وان المناصب القيادية العليا للجيش ظلت حكرا على كبار الضباط من ابناء الطبقة الارستقراطية الامهرية (٢) •

وهكذا نشأت ، فى غمار عملية التحديث ، قوى اجتماعية جديدة داخل النظام الاجتماعى القائم ، لم يسمح لها بالحصول على نصيب فى السلطة أو الثروة الاقتصادية للبلاد ، فباتت تشكل قوى معادية للنظام ، وسعت الى تقويضه •

---

(١) — Idem.

وانظر ايضا : — Marina Ottaway, op. cit., pp. 472-476.

وانظر كذلك : — Michael Chege «The Revolution Betrayed : Ethiopia 1974-9», in The Journal of Modern African Studies, Vol 17, No. 3, Sept. 1979, pp. 362-367.

(٢) — Michael Warr, op. cit., pp. 117-118

نشأة المسألة القومية

عقب عمليات الغزو الاستعمارية التى دشنها أباطرة الحبشة لاحتلال المناطق الواقعة جنوب الهضبة الحبشية فى النصف الاخير من القرن الماضى، فان منليك (١٨٨٩ — ١٩٠٩) استطاع أن يؤمن الحدود الجديدة لامبراطوريته من خلال ابرامه للعديد من الاتفاقيات مع الدول الاستعمارية الاوربية « لتحديد » الحدود بين امبراطوريته ، وبين المستعمرات الاوربية فى المنطقة (١) •

فقد وقع منليك معاهدة مع فرنسا فى ٢٠ مارس ١٨٩٧ لتحديد الحدود بين بلاده وبين مستعمرة الصومال الفرنسى ، وقامت فرنسا بتخطيط الحدود فى المنطقة عقب ابرام هذه المعاهدة مباشرة ، كما وقع منليك معاهدة مع بريطانيا فى ١٤ مايو ١٨٩٧ لتحديد الحدود بين بلاده وبين مستعمرة الصومال البريطانى ، لكن خط الحدود المتفق عليه بين البلدين قد فصل بين القبائل الخاضعة للحماية البريطانية وبين مناطق رعيهم فى هود ، ولذا اعترفت المعاهدة بالطبيعة الرعوية لسكان منطقة الحدود ومنحتهم حق التنقل وراء العشب والمرعى عبر الحدود ، وقد تم تخطيط الحدود فى المنطقة من جانب لجنة انجلو / اثيوبية فى الفترة من ٣٢ — ١٩٣٥ ، وعقب هزيمة القوات الايطالية على يد القوات الحبشية فى عدوا عام ١٨٩٦ فان ايطاليا اذ عنت — بموجب اتفاق يونيو ١٨٩٧ مع منليك — لما حدده منليك من خط حدود لامبراطوريته مع الصومال الايطالى ، وجاءت المعاهدة الايطالية / الحبشة فى ١٦ مايو ١٩٠٨ لتعدل الحدود فى المنطقة لصالح ايطاليا الى حد ما •

---

(١) لمزيد من التفصيلات عن هذه الاتفاقيات انظر :

— David Hamilton, «Some New Perspectives on the Agreement By Which Ethiopia's Boundries Are Determined,», Apaper Submitted to the **International Congress of Africanists**, 3rd Session, Dec. 9-19, 1973 Addis Ababa, Ethiopia, pp. 2-7.

— E. Hertslet, **Map of Africal by Treaty**, (London : 1909), pp. 423-433 pp 628-633, pp. 1108-1118, pp. 1223-1225.

الا أنه يلاحظ ان كافة خطوط الحدود السـابقة قد تلاشـت عقب الاحتلال الايطالى للحبشة خاصة وان ايطاليا قد رفضت الاعتراف بها ، وعقب طرد القوات الايطالية من الحبشة ، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية فان هيلاسلاسى قام بابرام اتفاقيات جديده مع الدول الاستعمارية الاوربية فى المنطقة مستهدفا تأكيد حدود امبراطوريته ، وتخطيطها (١) فعقد اتفاقا مع فرنسا فى ٥ سبتمبر ١٩٤٥ لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وتخطيط الحـدود بين بلاده وبين الصـومال الفرنسى ، وقد تم هـذا التخطيط فى عام ١٩٥٤ وفق معاهدة ١٨٩٧ لكن فرنسا تنازلت عن نحو ١٥٠٠ كم٢ من الصومال الفرنسى لصالح اثيوبيا فى منطقة خط الحدود الغربى بين بحيرة أبى وجبل موسى على . كذلك قامت كل من بريطانيا وايطاليا بابرام اتفاقيات مع اثيوبيا فى ٣١ يناير ١٩٤٢ ، ١٩ ديسـمبر ١٩٤٤ على التوالى اعترفتا فيها بحقوق اثيوبيا السيادية على أوجادين ، وان ظلت القوات البريطانية تشرف اداريا على أوجادين ، هود ، والمنطقة المحجوزة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على أمل اقناع اثيوبيا بتعديل الحدود ليضم الصومال البريطانى مناطق جادا بورسى ، واشاك ، ودولبا هانتا هود حيث مناطق رعى القبائل الصـومالية ، ولم يتحقق لبريطانيا ما أرادت لانها لم تكن قادرة على تقديم تعويض مناسب لاثيوبيا فى مقابل ذلك ، وبموجب الاتفاق الانجلو / اثيوبى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ انسحبت الادارة العسكرية البريطانية من أوجادين ، وان أكد الاتفاق حق ضابط الاتصال البريطانى فى الصومال البريطانى فى حماية القبائل « البريطانية » وتأمين حقهم فى العبور بحرية الى داخل الاراضى الاثيوبية حيث مناطق رعيهم فى هود . أما فيما يتعلق بالحدود مع الصـومال الايطالى ، فان بريطانيا قد احتلت هذا الاقليم عقب طرد القوات الايطالية منه ، وفى عام ١٩٤٩ قررت الجمعية العامة للامم المتحدة وضع الاقليم تحت وصـاية ايطاليا لمدة عشر سنوات يحصل بعدها على الاستقلال ، وقد قامت الادارة العسكرية البريطانية فى الاقليم قبل تسليمه لايطاليا بتحديد وتخطيط حدود الاقليم وأسمتها الخط الادارى المؤقت . وقد اندمج الاقليم مع الصومال البريطانى عام ١٩٦٠ ليشكلان جمهورية الصومال .

---

(١) — David Hamilton OP. Cit., pp. 3-7.

وهكذا تمكن هيلاسلاسى ، بالوسائل الدبلوماسية ، من اضافة المزيد من الاراضى الى حدود امبراطورية منليك ، فقد حصل على أجزاء من الصومال الفرنسى عام ١٩٥٤ ، واعاد تأكيد سيطرة بلاده على منطقة أوجادين فى عام ١٩٥٤ ، ثم قام بضم اريتريا الى امبراطوريته فى عام ١٩٦٢ .

وهذا الضم الحديث لمعظم مناطق الامبراطورية ، فضلا عن كون السيطرة الاثيوبية على هذه المناطق غير فعالة ، وغير مستمرة ، ثم المعاملة الجائرة من جانب الامهرا وقهرها لبقية القوميات الاخرى قد حال دون تحقيق الاندماج الوطنى فى اثيوبيا من جانب ، كما أدى الى تفجر المشكلة القومية داخل اثيوبيا من جانب آخر ، حيث راحت كافة الجماعات المضهدة تطالب بالانفصال والاستقلال ، وترفع السلاح فى وجه الحكومة الاثيوبية لتحقيق مطالبها تحت قيادة العديد من حركات التحرير فى اريتريا ، وتجراى ، وأورومو ، والعفر ، والصومال الغربى (*) . وقد كان لنشاطات هذه الحركة دور هام فى انهاك النظام الامبراطورى ، وفى تقويض دعائمه .

الفصل الثانى

التغيير وممارسات الدرج

مقدمة :

رأينا كيف تمكن هيلاسلاسى من تقويض الاساس المادى للقوى الاجتماعية التقليدية (الكنيسة ــ الطبقة الارستقراطية) رغبة منه فى تحقيق المركزية من جانب ، ورغبة أيضا فى تجنب منازعته السلطة من جانب آخر ، كذلك فأن اصلاحاته الداخلية ــ والتى استهدفت زيادة موارد الدولة ، ورفع كفاءة الجهاز الادارى ــ قد أسفرت عن تنامى قوى اجتماعية جديدة لم تعط الفرصة للحصول على نصيب وافر من الثروة

(*) من هذه الحركات : جبهة التحرير الاريترية ، القوات الشعبية ، الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، وجبهة تحرير أورومو ، والجبهة الشعبية لتحرير تجراى ، وجبهة تحرير الصومال الغربى ، وجبهة تحرير صومالى ابو ، وجبهة تحرير عفار ، وحركة التحرر الوطنى للعفر .

والسلطة فى البلاد ، فباتت تشكل قوى معادية للنظام ، وفضلا عما تقدم فأن المشكلة القومية قد تعمقت لعدم تبنى هيلاسلاسى لسياسة للاندماج الوطنى ترتكن الى المساواه بين القوميات ، وانما ظلت سيطرة الامهرا قائمة ، كما ظل الاضطهاد القومى مستمرا •

على أنه يمكن القول بأن سقوط النظام الامبراطورى فى سبتمبر ١٩٧٤ ، لم يكن مرجعه بالاساس نشاط تلك القوى الاجتماعية الجديدة التى نهضت فى غمار عملية التحديث (فهى ضعيفة كما وكيفا) بقدر ما كان يرجع الى ضعف القوى التقليدية التى باتت عاجزة عن مساندة النظام الامبراطورى ، وبقدر ما كان يرجع أيضا الى الضربات التى راحت توجهها حركات التحرير للقوميات المقهورة ضد النظام الامبراطورى •

وهناك عاملين اضافيين أسهما فى الاسراع بتوقيت عملية التغيير ، وكانا بمثابة المفجر الاساسى لها وهما القحط وما استتبعه من مجاعات فى الريف الاثيوبى ، والتضخم وما واكبه من انخفاض متوسط الدخل الفردى الحقيقى فى المدن ، وبالتالى مستوى المعيشة •

مسار التغيير : فبراير — سبتمبر ١٩٧٤

ان المتتبع للاحداث التى سبقت وواكبت حركة فبراير ١٩٧٤ فى اثيوبيا ، وكذا المحلل لطبيعة القوى المشاركة فيها ، يستطيع أن يستنتج أن هذه الحركة كانت « انتفاضة نخبوية بورجوازية ، فئوية ، حضرية » ولعل دراسة موجزه لطبيعة هذه القوى ومطالبها ، وطموحاتها تؤكد هذا الاستنتاج •

١ — البورجوازية الصغيرة (١) :

وهى تنقسم الى شريحتين :

(أ) القديمة — وهى تضم اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة ، الذين يعتمدون على عملهم الشخصى مثل أصحاب المحلات التجارية الصغيرة ، وأصحاب محلات البقالة ، والحرفيين •• الخ •

---

(١) — Michael Chege, Op. Cit., pp. 365-368.

(ب) الجديدة ــ وقد نشأت هذه فى ثنايا العمل الادارى ، وتضم المديرين ، وموظفى الخدمة المدنية ، وقد اتخذت الشريحتان موقفا مشتركا فى مواجهة الطبقة الارستقراطية ، وايدتا مقترحات الاصلاح الزراعى التى تنطوى على ضرورة نزع الملكية الزراعية من الطبقة الارستقراطية ، وكان مرجع ذلك ابعاد البورجوازية الصغيرة عن المشاركة فى مشروعات الزراعة التجارية ، وقصرها على ابناء الطبقة الارستقراطية . وقد عزز التضخم النابع من أوضاع دولية وداخلية من وحدة هذه الطبقة ، فهو قد أدى الى تآكل القيمة الحقيقية لمدخرات البورجوازية الصغيرة القديمة ، كما أدى الى انخفاض القيمة الحقيقية لرواتب وعوائد البورجوازية الصغيرة الجديدة ، وعلى أية حال فأن البعض يقدر أن عدد البورجوازية الصغيرة فى أثيوبيا لم يتجاوز فى عام ١٩٧٠ عده مئات محدودة من الالوف فى مجتمع وصل تعداده آنذاك نحو ٢٥ مليون نسمة .

٢ ــ الطبقة العاملة (١) :

رأينا أن هذه الطبقة الناشئة قد منحت حق التجمع العمالى فى عام ١٩٦٢ ، وان لم تمنح حق الاضراب ، واستنادا الى ذلك تكون الاتحاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبية عام ١٩٦٣ الذى استطاع خلال السنوات السبع الاولى من قيامه ابرام ١٣ اتفاقية جماعية فى مختلف انحاء البلاد ، على أنه فى الشهور القليلة التى سبقت أحداث فبراير تدهورت الاوضاع المعيشية للعمال ، وانتشرت البطالة فى صفوفهم نتيجة للتضخم الذى أدى الى انخفاض القيمة الحقيقية لاجورهم ، فقد أرتفعت اسعار سلع التجزئة (الغذاء ــ الملابس ــ الادوات المنزلية) فى أديس أبابا فى الفترة من ديسمبر ١٩٧٢ الى يوليو ١٩٧٣ بنسبة ٣٠٪ ، وفى الشهور الثلاث الاولى لعام ١٩٧٤ ارتفعت الاسعار بنسبة ٨٠٪ وهو الامر الذى أدى الى اثارة موجة الاستياء والتذمر لدى العمال . على أنه تجب ملاحظة

---

(١) — Ibid., P. 366.

وانظر ايضا : — Edmond J. Keller, Op. Cit. pp. 324-325.

وانظر كذلك : — Marina Ottaway, Op. Cit., pp. 473-474.

أن عدد الطبقة العاملة الاثيوبية فى عام ١٩٧٤ كان صغيرا فهو لم يتجاوز ١٥٠ الف عامل ، وكان من بينهم ٨٠ الف عامل فقط أعضاء فى الاتحاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبية ، بل أن هذا العدد الاخير كان معظمه ينتمى الى من يطلق عليهم « أرستقراطية العمل » من أصحاب الياقات البيضاء والفنيين ، ذلك أن غالبية أعضاء الاتحاد الكونفدرالى كانوا من العاملين فى البنوك ، وشركات التأمين ، وشركات الطيران ، وهم بالتالى أقرب فى توجهاتهم الى البورجوازية الصغيرة .

٣ ــ المثقفون (١) :

رأينا كيف أن سياسة التحديث التى تبناها هيلاسلاسى قد اقتضت ضرورة اقامة جهاز ادارى حديث ، وهو الأمر الذى فرض ضرورة الاهتمام بتطوير التعليم وتوسيع قاعدته ، وقد أدى ذلك الى انماء شرائح اجتماعية جديدة متعلمة ومثقفة (طلبة ــ مدرسين ــ اداريين) ، وهكذا أصبح التعليم والعمل الحكومي يشكلان مصدرا للدخل والنفوذ لهؤلاء ، وهو مصدر مستقل عن ملكية الارض ، ورغم أنه يصعب تصنيف هؤلاء المثقفين باعتبارهم طبقة ، الا أن المرء لا يستطيع تجاهل أهميتهم كجماعة واعية بذاتها ، وكقوة سياسية محتملة ، وحيث أن جميع الاثيوبيين الذى تلقوا تعليما عاليا قد التحقوا بالخدمة الحكومية فأن ذلك قد أدى الى قدر من الارتباط فى المصالح والتوجهات بين الطلبة والمدرسين وبين البيروقراطيين .

وصحيح أنه لم يعرف الا القليل عن الخلفية الاقتصادية ــ الاجتماعية لطلبة جامعة هيلاسلاسى ، الا أنه بات واضحا منذ منتصف الستينيات أن معظم هؤلاء الطلبة ينحدرون من أسر تقيم فى الحضر ، وأنهم من أبناء التجار ، والكتبة ، ورجال البوليس ، وصغار الموظفين ، وبعباره أخرى فانهم من أبناء البورجوازية الصغيرة ، ولذا فقد كان المنطقى أن يتخذوا موقفا معاديا للاقطاع الذى يعطل من نمو البورجوازية الصغيرة ، الا أنه تجدر الاشارة الى أن نحو ٨٠٪ من طلبة الجامعة كانوا ينتمون الى جماعة

(١) — Ibid., pp. 474-476.

وانظر ايضا : — Christopher Clapham, op Cit. pp. 118-119

وانظر كذلك : — Michael Chege, op. Cit., p. 363.

الامهرا / تجراى ، وبالتالى فان مظاهراتهم فى الستينيات ، وشعاراتهم التى كانت تنادى بأن « الارض لمن يفلحها » انما كانت تستهدف بالاساس توجيه ضربة الى الاقطاع ، واجتذاب الفلاحين فى الجنوب فى اطار تحالف سياسى ضد لوردات الارض ، أكثر مما كانت تستهدف تحقيق مصالح الفلاحين •

وبحكم أوضاعهم فان الطلبة ليسوا أعضاء فى نخبة ، ولكنهم يصبحون جزءا منها ، عقب التخرج ، فحتى أوائل الستينيات كان خريج الجامعة يضمن مركزا مرموقا فى الجهاز الادارى ، ويحصل على مرتب مغر ، فضلا عن رضى من جانب الامبراطور الذى كان يرغب فى وجود رجـال أكفاء شريطة الا تكون لهم مطالب فى السلطة ، الا أنه مع نهاية عقد الستينيات فان الوضع بات مختلفا فخريج الجامعة لم يعد يأمل فى هذه الامتيازات ، ولا فى الحصول على عمل سريع نتيجة ازدحام الجهاز الادارى بالعاملين ، هذا فى حين أن خريجى المدارس الثانوية باتوا يواجهون مشكلة البطالة ، ونتيجة لذلك تغيرت اتجاهات الطلبة خلال الستينيات وأوائل السبعينيات فأصبحوا أكثر وعيا من الناحية السياسـية ، خاصـة مع قمع مظاهراتهم واضراباتهم بالقوة ، والتى توجهت بأغلاق الجامعة فى عام ١٩٦٩ وراح الطلبة ينظرون الى أنفسهم كوكلاء للتغيير ، لا كخدم أوفياء للامبراطور ، وأخذوايصدرون المنشورات التى تبشر بالاشتراكية والاصلاح الزراعى ، الا أن هذه المنشرات ظلت نخبوية فى لهجتها فهى لم تتجـه الى مخاطبة الجماهير الاثيوبية المسحوقة ، وبالتالى لم تؤدى الى خلق حركة سياسية عريضة فى البلاد وانحصرت فى نطاق الجامعة والى حد ما فى العاصـمة أديس أبابا •

وقد اشترك المدرسون فى حركات الاحتجاج العلنى ضـد سياسات النظام الامبراطورى باعتبارها غير تقدمية بالدرجة الكافية ، وان انصب نقدهم على الاصلاحات التعليمية التى اقترحها النظام ، والتى كانت تتجه

الى تركيز الاهتمام على التعليم الفنى ، دون التعليم النظرى ، واعتبروا ذلك ابتعادا عن عملية التحديث •

وقد كان هذا الاحتجاج وتلك المعارضة العلنية لسياسات النظـام الامبراطورى من جانب الطلبة والمدرسين والموظفين على درجة كبيرة من الاهمية ، اذ كانت تعنى تخلى هؤلاء عن تأييد الامبراطور وهم الذين كان يعدهم الامبراطور مصدرا هاما لسلطته وتدعيم مركزه •

٤ — الجيش (١) :

رأينا كيف أن هيلاسلاسى قد عمد الى تحديث الجيش عددا وعدة ، لكنه حرص على أن يكون الهيكـل التنظيمى للجيش محققـا لاهدافه الرامية الى تعزيز الوضع القائم ، وتقوية قبضته على الحكم ، فقد نظم الجيش على أسس طبقية ، ووطنية ، وقبلية حتى لا يكون مصدر تهديد للنظام بل ذهب الامبراطور الى أبعد من ذلك حين أقام علاقة مصاهرة بين كبار ضباط الجيش وبين الاسرة المالكة ، وهكذا أصبح الجيش بوتقة للصراع الطبقى ، فقيادته العليا كانت تتشكل من كبار الضباط المرتبطين بالاسرة المالكة بروابط المصاهرة ، وقيادته الوسطى كانت تتشـكل من صغار الضباط من أبناء البورجوازية الصغيرة الذين تخرجوا من المدارس العسكرية التى أقامها هيلاسلاسى فى سعيه لتحديث الجيش ، وقاعدته باتت تتشـكل من قطاع عريض من ضـباط الصف والجنود من ابناء الفلاحين المضطهدين وبالاضافة الى هذا التناقض الطبقى داخل الجيش فقد كان هناك أيضا تناقض وطنى فأبناء جماعة الامهرا يشكلون القيادة العليا للجيش ، ومعظم القياده الوسـطى له ، فى حين أن قاعدة الجيش كانت تتشكل من أبناء كافة الجماعات الوطنية المقهورة ، وقد كان هذا التناقض الطبقى والوطنى داخل الجيش هو العامل الاساسى فى انقسام الجيش على نفسه ، وسيادة روح التذمر والتمرد داخله خاصة مع تدهور

(١) — Michael Warr, Op. cit., pp. 117-118.

الاحوال المعيشية لسغار الضباط نتيجة لتدهور القيمة الحقيقية لرواتبهم، فضلا عن عدم افساح المجال أمامهم للترقى للمناصب العليا فى الجيش •

•• وهكذا فان سياسة هيلاسلاسى الرامية الى تحديث المجتمع الاثيوبى قد أدت الى نشوء قوى أجتماعية جديدة ، والى بروز العديد من المتناقضات داخل المجتمع ، فضلا عن العديد من المطالب التى عجز النظام عن احتوائها ، أو مواجهتها ، أو تلبيتها سلميا ، وراح يستخدم أسلوب الخداع والارهاب ، وهو الامر الذى أدى الى انفجار الوضع داخل اثيوبيا مع مطلع عام ١٩٧٤ •

وقد بدأت الاحداث فى فبراير ١٩٧٤ بتمرد اللواء الرابع الذى يضم ٦٠٪ من مدفعية الجيش نتيجة لسوء الاوضاع المعيشية لصغار الضباط والجنود ، حيث قام المتمردون باعتقال قائد القوات البرية ، الذى ذهب اليهم للاستماع الى مطالبهم وأنتشر التمرد فى صفوف القوات الجوية (١) وفى فبراير ١٩٧٤ تظاهر سائقوا سيارات التاكسى نتيجة لارتفاع أسعار البنزين دون زيادة تعريفة الركوب ، وفى مارس ١٩٧٤ دعا الاتحاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبية الى اضراب عام ، وفى ابريل من نفس العام تظاهر نحو مائة الف من المسلمين فى الحضر داعين الى الحقوق الديمقراطية ، وانهاء التفرقة ضد المسلمين ، ومنح المسلمين الحق فى ملكية الارض شأنهم شأن غيرهم من الاثيوبيين ، وقد شارك الطلبة ، والمدرسون، وعمال الصناعة فى هذه الاضرابات والمظاهرات (٢) وهكذا ففى الفترة ما بين أواخر فبراير ــ مايو ١٩٧٤ شهدت أديس أبابا اضرابات لم تشهدها من قبل ، ورغم ذلك فانه لم تكن هناك أى حركة سياسية منظمة وراء هذه الاضرابات ، وانما كان لكل جماعة مطالبها الخاصة التى هى بالاساس ذات طابع اقتصادى لا سياسى •

(١) — Ibid., pp. 118-119.

(٢) — Michael Chege, Op. Cit., p. 367.

وانظر ايضا : — Marina Ottaway, Op. Cit., pp. 476-477.

•• ووسط هذا الجو استقال رئيس الوزراء الاثيوبى أكليلو هابتى — وولد فى فبراير ١٩٧٤ ، وحل محله أحد النبلاء وهو أند لكاشيو ماكونين الذى عجز عن مواجهة هذه الاوضاع المضطربة ، وكل ما فعله هو زيادة مرتبات الجيش ، وخفض أسعار البنزين ، وقد أدى ذلك الى انتهاء التمرد داخل الجيش مؤقتا فى حين استمرت مختلف الجماعات المدنية فى التظاهر والاضراب ، وهو الامر الذى أسفر عن تزايد وعيها على نحو دفعها للمطالبة بتغييرات جذرية فى النظام القائم ، لكنها كانت عاجزة عن التقدم للامساك بزمام السلطة لافتقادها الى تنظيم وتوجه سياسى مشترك ، وتتيجة لذلك تقدم الجيش ليحتل مكان الصدارة فى الاحداث فقام فى يونيو ١٩٧٤ بتشكيل « لجنة التنسيق للقوات المسلحة ، والبوليس ، والقوات البرية ، التى أطلق عليها اختصار أسم « الدرج » (*) ، وقامت اللجنة بتدشين حملة اعتقالات واسعة للمسئولين السابقين ، ومن هم فى السلطة بما فى ذلك أعضاء مجلس التاج الامبراطورى وكبار رجال الجيش والحكومة ، ثم قامت بأجبار ماكونين على الاستقالة واعتقاله بعد ذلك ، حيث حل محله ميشيل امرو فى نهاية يوليو ١٩٧٤ ، ووضعت الامبراطور نفسه تحت التحفظ ، وان ظلت تعبر عن ولائها له حتى تم خلعه فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ ، واعلان تولى الجيش السلطة فى البلاد (١) .

•• لعل التحليل السابق يؤكد ما ذكرناه فى البداية من أن ما حدث كان انتفاضة نخبوية بورجوازية فئوية حضرية ، فمعظم المشاركين فى هذه الاحداث كانوا ينتمون الى عناصر البورجوازية الصغيرة ، خاصة وأن عمال الصناعة كان عددهم محدودا ثم أنهم كانوا يفتقرون الى التنظيم ، كذلك لم يشارك الفلاحون فى هذه الاحداث رغم كونهم أكثر الطبقات الاجتماعية فى اثيوبيا تعرضا للاستغلال والاضطهاد ، اذ رغم حالة القحط التى راح ضحيتها نحو ما بين ١٠٠ — ٢٠٠ الف فلاح أثيوبى فان هؤلاء

(*) كلمة درج Derg كلمة امهرية تعنى « لجنة » .

(١) — Ibid., pp. 477-479.

لم يقوموا بالهجوم على مخازن غلال لوردات الارض ، فمات منهم من مات ، واتجه البعض الآخر الى الشحاذة فى المدن [١] ثم ان هذه الانتفاضة كانت فئوية فقد انصبت مطالب الجماعات المشاركة فيها على مطالب تخص كل جماعة ، دون أن يكون هناك تجميع لهذه المطالب ، أو أساس مشترك يربط بينها الا كونها مطالب اقتصادية ، وهى بذلك تفتقر الى المضمون السياسى ، خاصة مع عدم وجود تنظيم سياسى ، وتوجه سياسى مشترك .

وأيضا فان هذه الانتفاضة قد تركزت فى الحضر ، وعلى وجه التحديد فى العاصمة أديس أبابا ، وهى بالتالى لم تكن حركة شعبية عريضة تغطى مطالب كافة الجماعات ، وتمتد الى كافة أرجاء البلاد لذلك لم يكن غريبا أن يتقدم الجيش ويستولى على السلطة « بأنقلاب عسكرى » ، صحيح أن قادة الانقلاب قد أتجهوا الى تبنى سياسة راديكالية بدأت بالقضاء الشامل على الاساس المادى للطبقات الاجتماعية التقليدية ، لكنهم راحوا بعد ذلك يوجهون ضرباتهم الى القوى الاجتماعية الجديدة الناشئة ، والى حركات التحرير التى تقود نضال الجماعات الوطنية المقهورة فى أثيوبيا .

سياسات الدرج تجاه الواقع الاقتصادى / الاجتماعى

رأينا كيف تمكنت الدرج من الاستيلاء على السلطة فى اثيوبيا عقب خلع الامبراطور ، ثم قامت بتشكيل المجلس العسكرى الادارى المؤقت — برئاسة الجنرال أمان عندوم ليحكم البلاد غير أنه منذ تشكيل الدرج فى يونيو ١٩٧٤ وحتى مقتل أمان عندوم فى نوفمبر من نفس العام فان سياسات الدرج وتوجهاتها ظلت غير واضحة ، وان كان يمكن القول بانها كانت تستند الى منظور بورجوازى وطنى عبر عن نفسه فى الشعار الذى طرحته الدرج وهو « اثيوبيا أولا » ففى يونيو ١٩٧٤ أصدرت الدرج اعلانا من ثلاث عشرة نقطة يؤكد على أن : « الدرج التى ترفع

---

(١) — Michael chege, Op. Cit., pp. 364-365.

شعار أثيوبيا أولا » تكرر ولاءها لجلالة الامبراطور القائد الاعلى للقوات المسلحة ، وما أن استولت الدرج على السلطة عقب خلع الامبراطور فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ ، فان الكولونيل منجستوهيلى ماريام قام بتحديد معنى هذا الشعار المرفوع حين صرح بأنه يعنى القضاء على الانانية ، والتركيز على العمل الجاد ، والوحدة ، والبطولة ، وحب البلاد ، وفى سبتمبر ١٩٧٤ أعادت الدرج مرة أخرى تأكيدها على السياسة المعادية لكل من الرأسمالية والاشتراكية ، وهو موقف لا يختلف عن موقف أى نظام حكم بورجوازى فى افريقيا ويتماثل الى حد كبير مع مواقف كل من جوموكينياتا ، وموبوتو ، وسنغور (١) .

وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٤ — وهو نفس اليوم الذى تولى فيه الجنرال تفرى باتنى مقاليد السلطة فى اثيوبيا — صدرت عن المجلس العسكرى الادارى المؤقت أول وثيقة تحدد بوضوح توجهات النظام الحاكم فى أثيوبيا . وتضع الخطوط العامة لمفهوم « اثيوبيا أولا » (٢) ، اذ تبدأ الوثيقة بالحديث عن أسباب حركة الجيش فى أثيوبيا والتى تتمثل فى أن القادة كانوا يحتقرون المواطنين وأن هؤلاء قد روجوا لعبادة الفرد ، وركزوا السلطة فى أيديهم ، وأنتشر الفساد الادارى فى عهدهم ، كما أن رجال الدين قد تخلوا عن دورهم وأصبحوا تابعين للسياسيين على نحو جعل النظام عاجزا عن تلبية مطالب الشعب ، ثم تذهب الوثيقة الى تحديد التحدى الاساسى الذى يواجه النظام الجديد بأشارتها الى أنه يتمثل فى

---

(١) — Ibid., p. 369.

— Michael Warr, Op. Cit., P. 120.

(٢) انظر نص ترجمة الوثيقة فى :

الجمعية الافريقية « الاعلان السياسى للحكومة العسكرية المؤقتة — اثيوبيا تقيديم — ووثائق أخرى » — نشرة خاصة (القاهرة : الجمعية الافريقية) السنة الثالثة — العدد الخامس — فبراير ١٩٧٥ — ص ١ — ١٠ .

صيانة الوحدة الوطنية عن طريق اقامة مجتمع تعددى تحترم فيه لغات كافة الجماعات وثقافاتها ، كما تحترم حقوق الانسان فى اطاره ، وأيضا عن طريق السعى لاقامة اتحاد كونفدارلى لشرق افريقيا يضم كلا من أثيوبيا والصومال ، والسودان ، وكينيا ، ثم تحدد الوثيقة الفلسفة السياسية لنظام الحكم الجديد فى أنها تقوم على الاشتراكية الاثيوبية ، « أثيوبيا أولا » والتى ترتكن الى مبادىء : المساواه والعدالة والحرية لكل الاثيوبيين ، واعلاء مصلحة الجماعة على مصالح الافراد ، وأقامة الادارة الذاتية ، واحترام العمل البشرى وتقديره ، وتنطلق الوثيقة بعد ذلك لتحدد السياسات الواجب اتباعها من ضرورة حكم الشعب لنفسه ، وضرورة اقامة حزب سياسى اشتراكى وطنى شعبى يضم كل القوى التقدمية فى جبهة متحدة ، وضرورة القضاء على الاستغلال من خلال ملكية الدولة أو الملكية العامة لوسائل الانتاج والموارد الطبيعية ، وتغيير نظام ملكية الارض ، وضرورة التحرر من الفقر والجهل والمرض •

ولعل هذه الوثيقة تبرز بوضوح التوجه البورجوازى الوطنى لنظام الحكم الجديد ، وهو توجه لا يختلف بحال عن توجهات معظم الانظمة الافريقية الحاكمة واذا كان المجلس العسكرى الادارى المؤقت قد اتخذ فى فبراير ١٩٧٥ أول أجراء اشتراكى عندما أصدر اعلانا حول « السياسة الاقتصادية لاثيوبيا الاشتراكية » ، قرر بموجبه تأميم البنوك والمؤسسات المالية ، وأعلن ملكية الدولة للصناعات الاساسية ومصادر الثروة الطبيعية ؛ اذا كان ذلك كذلك فان هذا الاجراء لا يختلف عما فعلته العديد من أنظمة الحكم الافريقية حين اتخذ معظمها قرارات بملكية الدولة لبعض المشروعات ، وبمشاركة الدولة جزئيا فى ملكية وادارة معظم المشروعات الاخرى (١) •

---

(١) — Michael Chege, op. cit., p. 340.

وانظر كذلك : — Edmond J. Keller, op. cit., p. 329

وهكذا فحتى آواخر فبراير ١٩٧٥ فان نظام الحكم الجديد لم يتخذ اجراء من شأنه احداث تغييرات جذرية فى الهيكل الاقتصادى / الاجتماعى الاثيوبى ، وظل يؤكد على احترام الملكية الخاصة ، وعلى احترام اقطاعيات الكنيسة .

تقويض الاساس المادى للقوى التقليدية :

أصدرت الدرج فى ٤ مارس ١٩٧٥ أعلان تأميم الاراضى الريفية (١) ، وبموجب هـذا الاعلان ألغيت الملكية الخاصـة للاراضى الزراعية دون تعويض ، وحظر التصرف فى الارض بأى شكل من الاشكال ، كما حظر اسـتخدام العمل الاجير فى الزراعة ، وأكد الاعـلان على أن الارض ستصبح ملكية جماعية للشعب الاثيوبى ، وانها ستوضع تحت تصرف الفلاحين لادارتها من خلال روابط تنشأ لهذا الغرض ، وقد سمح الاعلان للاسر بملكية خاصة لا تتجاوز ٢٥ آكر ، وأعطى للبدو وللفلاحين الذين يعيشون فى قرى ، أو فى مناطق قبلية حقوق ملكيـة على الاراضى التى يستخدمونها للرعى أو للزراعة المعيشية .

على أنه يلاحظ أن اجراء « التأميم » السابق قد خدم مصالح الأسر المالكة للارض وفق نظام rist فى الشمال حيث أكد ملكيتهم للارض ، ورغم أن الاجراء قد أعاد حقوق حيـازة الارض للفلاحين فى المنـاطق المقهورة فى الجنوب ، الا ان تزايد الضـغوط على الاراضى الزراعية فى الشمال قد دفع بالدرج الى توطين العـديد من الفلاحين الشـماليين فى الاراضى الزراعية بالجنوب خـدمة لفلاحى آلامهرا من جانب ، وترتيبا للاوضاع الامنية فى الجنوب من جانب أخر (٢) .

وفضلا عما تقدم فان العديد من المشكلات قد ظهرت فى مجال التطبيق من بينهما عدم وجود كوادر ادارية وفنية مؤهلة لتولى مسـئولية تنفيذ

---

(١) لمزيد من التفصيلات حول هذا الاعلان أنظر :

Paul B ietzke, «Land Reform in Revolutionary Ethiopia», in The Journal of Modern African Studies, Vol. 14, No. 4, 1976, pp. 645-652.

(٢) — Michael Chege, op. cit., p. 340.

الاعلان ، ثم ان روابط الفلاحين التى أنشئت للاشراف على ادارة الاراضى الزراعية لم يكن لديها قواعد ثابتة تنظم عملها ، وأيضا فان عدم وجود خرائط مساحية للاراضى الزراعية قد أدى الى حدوث فوضى فى التطبيق ، ورغم قيام الدرج بالاستعانة بالطلبة وارسالهم الى الاراضى الزراعية لتوعية الفلاحين والمساعدة فى تنفيذ سياسة الدرج وذلك فى اطار الحملة المعروفة باسم Zemacha (*) ؛ رغم ذلك فان هذه الحملة قد فشلت فشلا ذريعا نتيجة لعدم فهم الطلبة لقيم وتقاليد ولهجات الفلاحين ، ونتيجة لتبنى بعض الطلبة لافكار معارضة لسياسات الدرج راحوا يروجونها بين الفلاحين ، ونتيجة أيضا لعدم استجابة الدرج لنداءات الطلبة بمساندتهم عسكريا لمواجهة المقاومة المنظمة من جانب الاقطاعيين لسياسة الدرج المتعلقة بالاصلاح الزراعى (١) ، فقد شكل هؤلاء الاتحاد الديمقراطى الاثيوبى كتنظيم معارض للدرج ودخلوا فى مواجهات وصدامات عسكرية مع الفلاحين ومع قوات الجيش وبخاصة فى مقاطعة بجبيميدير موطن الاقطاع واستطاعوا أن يحققوا بعض الانتصارات الجزئية المؤقتة ، الا أن قوات الحكومة قد تمكنت بعد فترة من تقويض نشاطات الاتحاد على نحو دفع بعض قياداته الى اللجوء الى المنفى ، وتنظيم حركة مقاومة سرية للدرج (٢) .

وخلال نفس الفترة عزل الابن الاكبر للامبراطور هيلاسلاسى — الامير أصفاوصن من منصبه كولى للعهد ، وتم الغاء كافة الالقاب الملكية (٣) .

وفى أغسطس ١٩٧٥ صدر اعلان تأميم كل الاراضى فى الحضر دون تعويض ، ومصادرة كافة المنازل الاضافية ، وان سمح للافراد بملكية

(١) كلمة امهرية تعنى « التقدم من خلال التعاون والمعرفة ، والعمل » .

(٢) — Edmond J. Keller, op. cit., pp. 329-330.

(٣) ، (٣) — Michael Warr, op. cit., pp. 121-122.

منزل أسرى واحد (١) ، وقد أكمل هذا الاعلان عملية تقويض القاعدة المادية للقوى التقليدية القديمة (نبلاء / اقطاع / رجال كنيسة / كبار رجال الجيش) على نحو غير علاقات الانتاج ، والتركيب الطبقى للمجتمع الاثيوبى ، وفتح الباب امام اتخاذ اجراءات أخرى .

من هنا فان صدور برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية فى ابريل ١٩٧٦ (٢) قد جاء تتويجا للاجراءات التى اتخذتها الدرج فى المرحلة السابقة ، ومنعطفا لمرحلة جديدة وتوجه جديد فى سياسات الدرج وممارساتها ، ولعل عرضا مختصرا للبرنامج قد يفيد فى توضيح الاتجاه الجديد للدرج .

يبدأ البرنامج بتحديد طبيعة الصراع داخل المجتمع الأثيوبى فأنه يتمثل فى وجود تناقض طبقى « رئيسى » بين الفلاحين وبين الاقطاع ، بين العمال وبين البورجوازية ، بين الجماهير الاثيوبية وبين الامبريالية ، كما أنه يتمثل فى وجود تناقض « ثانوى » بين القوميات ، وبين الاديان ، وبين الرجال والنساء .

ويذهب البرنامج الى أن حل هذه التناقضات لن يكون الا من خلال البدء بثورة وطنية ديمقراطية تفتح الطريق امام الثورة الاشتراكية ، وذلك بهدف تحرير اثيوبيا من الاقطاع والامبريالية ووضع الاساس للتحول الاشتراكى ، من خلال التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين ، والبورجوازية الصغيرة على نحو يمكن من اقامة جمهورية ديمقراطية تسودها الحرية والمساواة والوحدة والرفاهية والحكم الذاتى على كافة المستويات ، ثم بناء اثيوبيا الاشتراكية الجديدة ، وينتقل البرنامج بعد

---

(١) — Ibid., p. 122.

(٢) — PMAC, «Programme of the National Democratic Revolution of Ethiopia,» (Addis Ababa: Aristic Printers LTD, 1976), pp. 3-27.

ذلك للحديث عن تأميم الارض ، وتدعيم الصناعات والبنوك وشركات التأمين ، وتشجيع رجال الاعمال المحليين تحت اشراف الحكومة ، ويؤكد البرنامج على ضرورة تحقيق الرفاهية للشعب الاثيوبى من خلال برامج محو الامية ، ورفع المستوى الصحى ، وتحسين ظروف العمل ، والتأمين الاجتماعى .

اذا كانت هذه هى الاجراءات والتوجهات التى اتخذتها وتبنتها الدرج خلال هذه المرحلة ، فما هو موقف القوى الاجتماعية الجديدة الناهضة وتنظيماتها من هذه الاجراءات والتوجهات وماذا كان رد فعل الدرج تجاه هذا الموقف ؟؟ هذا ما سنجيب عليه حالا .

علاقات الدرج بالقوى الاجتماعية الجديدة :

رأينا كيف تمكنت الدرج من احداث تغيير راديكالى فى البنية الاقتصادية / الاجتماعية للمجتمع الاثيوبى حين حطمت الاساس المادى لدعائم النظام القديم لكن الدرج وقفت عاجزة امام مشكلة بناء نظام سياسى جديد يتلاءم مع معطيات الواقع الجديد ، فروابط الفلاحين الجديدة ظلت ضعيفة ، ولم يتخذ أى قرار بشأن ما اذا كانت هذه الروابط ستتحول الى ادارات لمزارع جماعية ، أم أنه سيسمح بالزراعة الفردية ، ثم ان معظم المنازل المؤممة فى الحضر قد أستولى عليها العاطلون، وظلت الدرج منعزلة عن المجتمع على نحو ما كان عليه الحال فى عهد الامبراطور ، صحيح أن محتوى القرارات فضلا عن التوجهات السياسية العامة للدرج قد تغيرت جذريا ، ولكن علاقات الدرج بالمجتمع لم تتغير كثيرا ، اذ ظل الحكم مركزيا وسلطويا ويستجيب فقط لضغوط مجموعة صغيرة من العسكريين المنتمين للبورجوازية الصغيرة ، ورغم أنه يصعب وصف سلطة الدرج بأنها كانت سلطة مطلقة الا أن ذلك لا يرجع بحال الى سماح الدرج بتمثيل كافة مجموعات المصالح فى السلطة ، ولكنه كان يرجع الى عجز الدرج عن تنفيذ قراراتها فى أطراف البلاد [1] .

---

(1) -- Marina Ottaway, op. cit., p. 481

ان منسكلة خلق نظام سياسى يواكب المجتمع الاشتراكى الجديد قد وجدت تعبيراتها فى العلاقات المتأزمة والصراعية بين الدرج من جـانب ، وبين القلة القليلة من المجموعات المدنية المنظمة فى الحضر من جانب آخر ، وبخاصة الاتحاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبية ، وطلبة الجامعة ، ورابطة المدرسين الاثيوبيين ، غير أن ما تجب الاشارة اليه فى هذا المقام هو أن هذا الصراع كان صراعا بين مختلف شرائح البورجوازية الصغيرة بالاساس فى سعى كل منها للوصول الى السلطة •

فقد وقف الاتحـاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبية مـوقف المعارض من الدرج عقب خلع الامبراطور مباشرة ، حيث طالب بالتعجيل بتشكيل حكومة مدنية تضـم فى صـفوفها ممثلين عن بعض التنظيمات الحضرية (نقابات العمال الاثيوبية ــ القوات المسلحة ــ رابطة المدرسين الاثيوبيين ــ اتحاد هيئة التدريس بالجامعة ــ اتحاد الطلبة الاثيوبيين ــ رابطة موظفى الخدمة المدنية ــ رابطة رجال الاعمال الاثيوبيين ــ رابطة المرأة الاثيوبية) وجاءت استجابة الدرج لهذا المطلب فورية وتمثلت فى القاء القبض على زعماء الاتحاد ،لكن الاتحاد عاد فى يونيو ١٩٧٥ فأصدر بيانا يطالب بحق العمال فى التنظيم ، والمساومة الجماعية فى المشروعات المؤممة على أن البيان لم يطالب بمشاركة العمال فى الادارة ، وهو ما يعبر عن عدم قناعة الاتحاد بالمفهوم الاشتراكى للتجمع النقابى ، وتنيجة لعدم استجابة الدرج لهذا المطلب أيضـا قام الاتحاد بتدشـين عدة مظاهرات واضرابات عن العمل فى ستبمبر ١٩٧٥ ، كما أصدر ــ ولاول مرة منذ انشائه ــ وثيقة سياسية تحدد استراتيجية الطبقة العاملة فى الوصول الى الهدف النهائى وهو « الاشتراكية العلمية » ، وأكدت الوثيقة أن هذا الهدف لن يمكن تحقيقه الا بمنح الحقوق الديمقراطية أولا على نحو يرفع وعى الجماهير ، ويدفعها لمشاركة عريضة كيما يتسـنى دفـع الثورة الديمقراطية الى طريق الثورة الاشتراكية ، وقد انتهى الاتحاد فى وثيقته

الى اعلان تحد علنى للدرج حين أكد على أنه اذا لم يسمح بتوزيع هذه الوثيقة بحرية ، واذا ما اتخذت اجراءات ضد النقابات فان الاتحاد سيدعو الى اضراب عام مفتوح حتى تتحقق كافة مطالبه (١) .

وعلى أية حال فان الاتحاد لم يكن يملك التنظيم الضرورى لتنفيذ تهديده ، فقد حظرت الدرج توزيع الوثيقة ودخل الجيش فى صدام مسلح مع العمال المتظاهرين فى مطار أديس أبابا ، ولم ينفذ الاضراب العـام ، وخرج الاتحاد من المواجهة ضعيفا ، ان لم يكن محطما ، حيث اغتيل بعض قياداته ، واعتقل البعض الآخر ، ثم قامت الدرج بأنشاء بديل للاتحـاد الكونفدرالى وهو اتحاد كل عمال اثيوبيا A. E. T. U.

لكن بعضا من قيادات الاتحاد الجديد المعينون من قبل الدرج قد أغتيلوا على يد العمال المعارضين لسياسات الدرج ، وهو الامر الذى أدى الى تداعى الاحداث واتساع دائرة العنف وبخاصة عندما اندلعت المظاهرات فى أول مايو ١٩٧٧ والتى واجهها الجيش باطلاق الرصاص على المتظاهرين فى مذبحة قدر عدد ضحاياها بما بين ٦٠٠ — ١٠٠٠ عـامل وطالب (٢) .

كذلك فأن علاقات طلبة الجامعة بالدرج قد شهدت نفس التطور ، فقد أغلقت جـامعة أديس أبابا لمدة عـامين (٧٥ — ١٩٧٧) ، وأمر الطلبة بالمشاركة فى حملة Zemacha لتوعية الفلاحين بأهداف الاصلاح الزراعى ، لكن الاحداث التى سبقت وواكبت الحملة أدت الى تردى العلاقات بين الطلبة وبين الدرج حيث اتهم الطلبة الدرج بخيانة الثورة ، ووقفوا موقفا معاديا منها ومن سياساتها ووصل الامر الى ذروته فى مظاهرات أول مايو

---

(١) — Ibid., pp. 481-482.

وانظر ايضا : — Michael Warr, op. cit., p. 123.

(٢) — Michael Chege, op. cit., pp. 370-371.

١٩٧٧ ، وما أسفرت عنه من مذبحة للعمال والطلبة المتظاهرين (١) ثم أن علاقات رابطة المدرسين الاثيوبيين بالدرج قد أخذت نفس المسار ، اذ راحت الرابطة تطالب برفع مرتبات أعضائها ، وتنادى بأن يكون لها دور أساسى فى أى قرار يتعلق باصلاح النظام التعليمى ، بل انها رفضت سياسة الدرج فى توجيه الاهتمام نحو التعليم الفنى عن قناعة بالمفهوم النخبوى للتعليم ، وقد وجهت لها الدرج نفس الضربات التى وجهتها للعمال والطلبة (٢) .

ولعله يتضح مما تقدم أن مطالب التنظيمات السابقة لا ترتبط من قريب أو من بعيد بالتوجه الاشتراكى ، فقد انصب معظمها على الحقوق المدنية ، والديمقراطية السياسية ، وهى كلها مطالب تعزز من مصالح البورجوازية الصغيرة فى الحضر ، وبالتالى فأنه لم يكن بمقدور هذه التنظيمات ايجاد الاتساق السياسى اللازم لدفع وتبنى سياسة اشتراكية ، وقد أدى ضعف هذه التنظيمات ، وعدم ارتكانها الى قاعدة شعبية الى تكمين الدرج من القضاء عليها وتصفيتها .

وازاء هذا الوضع تحركت بعض قوى اليسار من المثقفين لتقود قوى المعارضة ضد ممارسات الدرج ، فأنشأوا تنظيمات سياسية سرية لمواجهة الدرج ، انتهت هى الاخرى الى فتح الطريق امام مزيد من الاضطهاد العسكرى لهم بصورة أكبر مما تعرض له العمال والطلبة .. الخ .

ففى أواخر عام ١٩٧٥ ، وبعد أن بات واضحا أن الدرج ليست مستعدة لتسليم السلطة الى المدنيين فان المثقفين الاثيوبيين انقسموا الى معسكرين (٣) .

---

(١) — Marina Ottaway, op. cit., pp. 482-483.

(٢) — Idem.

(٣) لمزيد من التفصيلات عن اسباب هذا الانقسام وتطوره انظر كلا من :

Michael Warr, op. cit., pp. 122-126.

Michael Chege, op. cit., pp. 371-372.

الاول : الحزب الثورى للشعب الاثيوبى E. P. R. P. — ويزعم هذا الحزب أن نشأته تعود الى عام ١٩٧٢ ، وتتكون قيادات هذا الحزب من بعض الكوادر التى تلقت تعليمها فى الولايات المتحدة الامريكية ، والتى تتبنى المنظور الماوى للماركسية ، هذا فى حين أن قاعدة الحزب تضم فى صفوفها بالاساس بعض مثقفى الحضر والعمال من ذوى الياقات البيضاء ، ولذا كان من الطبيعى أن يكون لهذا الحزب علاقة وثيقة بالاتحاد الكونفدرالى لنقابات العمال الاثيوبية ، وبطلبة جامعة أديس أبابا ، وقد أصدر الحزب منذ أوائل عام ١٩٧٤ نشرة سرية تحمل أسم « ديمقراسيا » تعبر عن مواقفه المعارضة للدرج ، وتوزع هذه النشرة فى دوائر حركة الطلبة فى أثيوبيا وأمريكا الشمالية •

الثانى : الحركة الاشتراكية لكل الاثيوبيين Meison — وترجع نشأة هذا الحزب الى عام ١٩٧٥ وتتكون قيادات هذا الحزب من بين كوادر الحركة الطلابية الاثيوبية فى أوربا وبالذات من « ابناء وبنات الاسر الارستقراطية السابقة الذين قضوا سنوات فى المنفى ، والذين أصيبوا بالاغتراب نتيجة لتفسخ النظام الاقطاعى »، ويتبنى هؤلاء المنظور الستالينى للماركسية ، ولذا كان من الطبيعى أن تكون لهم صلة وثيقة بالاتحاد السوفيتى ، وقد عادت هذه الكوادر من المنفى الى اثيوبيا عقب نداء الدرج بضرورة عودة كافة المثقفين الاثيوبيين الى بلادهم ، وكان على رأسهم هيلى فيدا الذى ترأس التنظيم الجديد ، ورغم معارضة هؤلاء لسياسات الدرج ، ورفضهم للدكتاتورية العسكرية التى — حسب زعمهم — قضت على كل الحقوق الديمقراطية ، وقمعت الطبقة العاملة ، الا أنهم قد رأوا فى التحالف مع الدرج فرصة مناسبة لهم للعودة الى بلادهم والى

Edmond J. Keller, op. cit., p. 331.

Marina Ottaway, «Democracy and New Democracy : The Ideological Debate in the Ethiopian Revolution,» in **The African Studies Review** (Massachusetts : A. S. A.), Vol. XXI, No. I, April 1978, pp. 20-22.

الحياة السياسية من جانب ، كما زعموا أن مثل هذا التحالف من شأنه أن يمكنهم من احتواء الدرج فى النهاية من جانب آخر ، وقد أصدر هذا الحزب فى عام ١٩٧٥ صحيفة علنية تحمل اسم « صوت الجماهير » بموافقة الدرج ، راحت تروج لسياسات الدرج وممارساتها ثم سعت بعد ذلك الترويج لمفاهيم الحزب فى محاولة استقلالية من جانبها •

•• ومنذ عام ١٩٧٩ بدأ الخلاف الفكرى يدب بين التنظيمين ووصل دروته بصدامات مسلحة فيما بينهما ، وقد سعت الدرج من جانبها الى تعميق الخلافات بين الحزبين رغبة فى تقويض الحزب الثورى المعارض ، هذا فى حين أن تحالف الحركة الاشتراكية مع الدرج قد عزز من موقعها ومن نفوذها فقد خولت لها الدرج مسئولية اقامة تنظيم سياسى موال للحكم العسكرى ، واقامة اتحاد عمالى كونفدرالى جديد ، وبالفعل تم تشكيل المكتب السياسى لشئون التنظيمات الجماهيرية فى عام ١٩٧٩ ليكون نواه لتشكيل الحزب الجديد ، وقد تولى هيلى فيدا رئاسته ، كما أن الحركة الاشتراكية — ونتيجة لتحالفها مع الدرج — قد تولت مسئولية التدريب السياسى من خلال ٦٦ مدرسة ايديولوجية Yekatit على نحو عزز من موقفها فى مواجهة الحزب الثورى ، بل وفى مواجهة الدرج ذاته •

وخلال عام ١٩٧٦ بدأت أبعاد الخلافات بين الحزبين فى الظهور على السطح ، ويمكن اجمالها فيما يلى (١) :

أولا : أن محور الخلاف بين الحزبين لا ينصب حول ما اذا كان تطبيق الاشتراكية فى أثيوبيا أمرا ممكنا ومرغوبا فيه ، ولكنه ينصب على كيفية تطبيقها — فالحزب الثورى يرى فى حكم الدرج دكتاتورية عسكرية

---

(١) — **Ibid.**, pp. 23-24 & pp. 27-28.

Bereket Habte Selassie, «Political Leadership in Crisis, The Ethiopian Case,» in Horn of Africa, Vol. 3, No. I, 1980, pp. 8-10.

فاشستية ، ليس بمقدورها قيادة مرحلة التحول نحو الاشتراكية ، وهو يرفض فكرة تحقيق الاشتراكية من القمة ، عن قناعة بأن الدرج قد تمكنت من اسقاط الثورة الشعبية الحقيقية ، وصحيح أن الحزب الثورى قد رأى فى الاصلاحات الاقتصادية التى اتخذتها الدرج خطوة على الطريق السليم ، الا أنه يرى أن هذه الاصلاحات كان يمكن أن تكون أكثر ثورية لو كان الشعب هو الذى قررها وتحمل مسئولية تنفيذها .

من هنا فان الحزب الثورى يرى ضرورة عقد جمعية وطنية تتولى وضع مشروع للدستور ، وتشكيل « حكومة مدنية شعبية مؤقته » تتولى قيادة البلاد فى مرحلة التحول نحو الاشتراكية على أن تشكل هذه الحكومة من ممثلين عن العمال والفلاحين والطلبة ، وكافة العناصر التقدمية من المثقفين ، والتجار والجنود ، وفى المقابل فان الحركة الاشتراكية ترى أن الدرج قد أظهرت قدرا من التقدمية فى سياساتها وممارستها . وبالتالى فان التحالف معها يعتبر أمرا ضروريا لمواجهة مصاعب التحول من الاقطاع الى الاشتراكية ، خاصة وأن الاشتراكية ـ وفى أطار ظروف المجتمع الاثيوبى ـ لا يمكن أن تكون نتاجا لحركة جماهيرية وانما نتاجا لثورة من القمة ، ومن هنا تذهب الحركة الى ضرورة تشكيل « حكومة ثورية مؤقتة » تمثل الثوار الحقيقيين من البروليتاريا والفلاحين والبورجوازين التقدميين ـ ولا تمثل جماعات المصالح المنظمة فى الحضر والتى كان لها وجود فى أواخر عهد هيلاسلاسى ـ سعيا لتشكيل جمهورية ديمقراطية وطنية تفرض دكتاتورية وطنية طوال مرحلة التحول نحو الاشتراكية .

ثانيا : وبالاضافة الى الخلاف المحورى السابق بين الحزبين ، فقد كان هناك خلاف آخر يجد أساسه فى العامل العرقى ـ ذلك أن معظم قيادات الحركة الاشتراكية من ابناء الجالا (أورومو) بما فيهم هيلى فيداء بل ان العديد من انصار الحركة قد عينوا فى مناصب هامة ، وعلى سبيل

المثال فأن أكثر من ستة أعضاء من الخمسة عشر عضوا أعضـاء المكتب السياسى لشئون التنظيمات الجماهيرية كانوا من أبناء الجالا ؛ وهو الامر الذى أعطى انطباعا بأن الحركة الاشتراكية تمثل الجالا ، خاصـة وانها تحصل على أكبر تأييد ومساندة منهم ، وفى المقابل فان معظم قيـادات الحزب الثورى كانت تنتمى الى جماعة الامهرا وتجراى ، وهو الامر الذى اعطى انطباعا بأن الخلاف بين الحزبين هو خلاف عرقى .

ثالثا : كذلك فأن وصف الحزب الثورى للدرج بأنها تمثل دكتاتورية عسكرية فاشستية ، واستمرار معارضته لها قد أدى الى اتسـاع قاعدة مؤيديه حتى بين العناصر المحافظة ، والمعارضة للاصلاح الزراعى وغيره من الاجراءات الاقتصادية ؛ عن اعتقاد بأن الحزب يدافع عن الحقوق الديمقراطية والحريات . وأصبح الحزب على هذا النحو يعنى لدى العامة تحريرهم من دكتاتورية الدرج ، وقد دفـع ذلك بالحزب الى مزيد من التشـدد فى المواجهة السـلمية مع الدرج فأخذ يدعو الى الاضرابات والمظاهرات ، وهو الامر الذى أثار حفيظة الحركة الاشتراكية التى راحت تؤلب الدرج على الحزب سعيا للتخلص منه ومن نفوذه ، وقد أسـفر تداعى الاحداث عن حرب علنية بين الدرج ، والحركة الاشتراكية من جانب وبين الحزب الثورى من جانب آخر .

.. فبنهاية عام ١٩٧٦ تحولت الحرب الكلامية بين الحزبين الى حرب علنية حقيقية بينهما ، فعلى حين تمكنت الحركة الاشتراكية من دفع الدرج الى اعتقال زعـامات الحزب الثورى ومؤيديه واغتيالهم ، فأن الحزب الثورى لجأ الى المقاومة المسلحة التى أودت بحياة المئات فى أديس أبابا وغيرها من المراكز الحضرية ، وهو الامر الذى اتاح للدرج فرصة عدم تطبيق أى من مفهومى « الحكومة المدنية الشعبية » أو مفهوم « الحكومة الثورية المؤقتة » على أنه تجدر الاشارة الى أن الدرج كانت منقسمة على نفسها فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الحزب الثورى ، فقد رفض البعض

من أعضاء الدرج اللجوء الى سياسة تحطيم الحزب ، وهو الامر الذى أدى الى انشـقاق داخل الدرج وصـل الى ذروته فى ٢ فبراير ١٩٧٧ بالتخلص من الجناح المعارض لتحطيم الحزب الثورى ، وتولى منجستو السلطة فى البلاد (١) •

وقـد كان ذلك بمثابة انتصـار للتحالف بين منجسـتو والحركـة الاشتراكية ، لكنه كان انتصارا مؤقتا ، فما ان تمكنت الحركة الاشتراكية من التخلص من منافسيها الاساسيين داخل الدرج ، وما أن أصبح الحزب الثورى ضعيفا نتيجة لاعتقال واغتيال قياداته وتشويه صورته امام الشعب الاثيوبى نتيجة لاعماله الارهابية ، فان الحركة الاشتراكية اعتقدت بأن الوقت قد بات مناسبا للقيام بمحاولتها للاستيلاء على السـلطة ، فبدأ المكتب السياسى لشئون التنظيمات الجماهيرية يتصرف كجهاز مسـتقل عن الدرج ، وسعت الحركة فى منتصف مارس ١٩٧٧ الى استقدام نحو ستمائة عضو من ميليشات الفلاحين الى أديس ابابا لاسقاط نظام الحكم الدرج — فى وقت كانت الدرج قد القت بكل قواتها فى حربها مع أريتريا — الا أن هذه المحاولة لم تتم ، وانتهت بوضع نهاية للتحالف بين الدرج وبين الحركة الاشتراكية • فبحلول يوليو ١٩٧٧ كان هيلى فيدا فى المعتقل مع بعض اعوانه ، فى حين لاذ البعض الآخر بالاختباء أو الهرب من البـلاد وقامت قوات الامن بتعقب أعضاء الحركة الاشتراكية كما فعلت من قبل مع أعضاء الحزب الثورى (٢) •

ومرة أخرى فان الدرج تمكنت من الخروج منتصرة ، وأكثر قدرة على المواجهة بعد تحطيم قوى اليسار من المثقفين ، ذلك أن كلا من الحزب الثورى ، والحركة الاشتراكية قد ارتكب اخطاء قاتلة لعل أهمها التقدير المغالى فيه من جانب كل منهما لقوته ، والتهوين من قوة الدرج ، ورغم

---

(١) — Marina Ottaway, Democracy ... op. cit., pp. 28-29.

(٢) — Ibid., p. 29.

ذلك فان كلا الحزبين قد قدما خدمة مشتركة للدرج ، فقد دفعاها الى محاولة احتواء مطالبهما على نحو ما وضـع فى برنامج الثورة الوطنيـة الديمقراطية الصادر فى ابريل ١٩٧٦ والذى يؤكد على الطبيعة الطبقية للصراع ، ويؤكد على المنظور الاشتراكى فى بناء اثيوبيا الجديدة ثم ان لجوء الحزبين الى استخدام الارهاب فى مواجهة بعضهما البعض قد أعطى للدرج مبررا لتحويل الانتباه عن المنظور الديمقراطى ، وقمع أية مطالب ديمقراطية من جانب المعارضين لحكم الدرج (١) ٠

وعلى الرغم مما تقدم فأن كلا من الدرج واليسار المدنى كان فى حاجة الى الآخر فالدرج كانت فى حاجة الى التأييد المدنى وبخاصـة فى مجال انشاء حزب سـياسى ، ثم أن اليسـار المدنى لم يكن بمقـدوره رفض الاصلاحات التى قامت بها الدرج لاسباب أيديولوجية من جانب ، ولان هذه الاصلاحات قد قوبلت بترحاب قطاع عريض من جماهير الشـعب الاثيوبى من جانب آخر ، ولذلك كان من الطبيعى أن تجرى محاولة ثانية للمصالحة بين الطرفين ، وهى المحاولة التى بدأت فى منتصف عام ١٩٧٧ حينما سمحت الدرج بتشكيل احزاب مدنية ماركسية / لينينية ، فظهرت فى تلك الآونة أربعة أحزاب هى :

الشعلة الثورية Abiotawi Seded

وعصبة العمل Woz Ader

والمنظمة الثورية الماركسية / اللينينية Ma. Le. Ri. De.

والنضال الثورى للاثيوبيين المضطهدين E. Ch. A. T.

وقد كانت الشعلة الثورية هى الحزب المتميز بين الاحزاب السابقة ، فأعضاؤها فى معظمهم من كبار رجال الجيش ، وكبار رجال الخدمة المدنية ، فى حين أن عضوية الاحزاب الاخرى كانت تضم فى صفوفها زعماء الطلبة ،

---

(١) — Bereket Habte Selassie, op. cit., pp. 10-11.

ولا تعدو أن تكون تجمعات صغيرة ندور حول شخصية مسيطرة . وقد دخلت هذه الاحزاب فى ائتلاف فيما بينها فى يونيو ١٩٧٧ تحت اسم « اتحاد المنظمات الاثيوبية الماركسية / اللينينية Emaledh هذا رغم أن أيا منها لم يكن له وجود رسمى أو قانونى حتى هذه الفترة (١) .

وقد أصدر الاتحاد فى سبتمبر ١٩٧٧ « برنامجا للعمل » أعلن فيه قبول برنامج الثورة الوطنيـة الديمقراطية كما أعترف فيه بشرعية كافة التنظيمات الجماهيرية التى اقامتها الدرج ، وهو ما يعبر عن رغبة واضحة فى تعـاون الاحزاب الداخلة فى الاتحـاد مع الدرج ، لكن يلاحظ أن البرنامج قد تجاهل كافة المسائل التى سببت خلافا وانشقاقا بين صفوف اليسار المدنى مثل « الحكومة الشعبية » أو « الحكومة الثورية » (٢) .

ورغم ما أبداه الاتحاد من رغبة فى التعاون مع الدرج الا أن الاتحاد لم يتمكن من الحصول على اعتراف رسـمى به ، بل أن الدرج راحت تتشكك فى نوايا الاتحاد خشية أن يكون بديلا للحركة الاشتراكية التى سعت لاحتواء الدرج وتقويض حكمها ومن هنا كان من الطبيعى أن تلجأ الدرج الى تفتيت الاتحاد من خلال اتهام الاحزاب الداخلة فيه بأنها تسعى لاحداث انقسام بين صفوف الجماهير ، فمن جانب وجهت الدرج اتهاما الى حزب النضال الثورى بأنه يسعى الى احداث انشقاق داخل صفوف الحركة العمالية على أسـس عرقية ، وزعمت أن بعض قيـادات الحزب يؤيدون النظام الرجعى فى الصومال ، ويتخذون موقفا عدائيا من الثورة الاثيوبية وكان نتيجة ذلك طرد الحزب من اتحاد المنظمات الاثيوبية ، ومن جانب آخر وجهت الدرج اتهاما الى كل من عصبة العمل ، والمنظمة الثورية بأنهما يعملان على اعاقة تشكيل حزب للشعب العامل ، وكانت نتيجة ذلك طرد الحزبين من اتحاد المنظمات ، واعلان حلهما رسميا فى يوليو ١٩٧٩ ، فضلا عن طرد قيادات الحزبين من المناصب الحكومية التى كانوا يشغلونها،

---

(١) ، (٢) Marina Ottaway, Democracy ... op. cit., pp. 29-30. —

وهكذا لم يبق فى الميدان سوى حزب الشعلة الثورية ، وبعد أن تمكنت الدرج من القضاء على اتحاد المنظمات الاثيوبية ، فانها أعلنت أنه قد ثبت استحالة تشكيل حزب للشعب العامل من خلال دمج التنظيمات السياسية التى كانت قائمة معا ، وبالتالى فلا مندوحه من السعى لانشاء حزب جديد يتجمع حول قيادة مركزية ، ويضم فى صفوفه الافراد المناضلين على أساس مواقفهم الثورية ، وقدراتهم ، ومدى مساهماتهم (١) .

وبالفعل بدأ منجستو فى التمهيد لتشكيل لجنة تنظيم حزب الشعب العامل لاثيوبيا C. O. P. W. E.فعقد اجتماعا فى ١٣ سبتمبر ١٩٧٩ مع كبار ضباط الجيش للحصول على تأييدهم للفكرة ، ثم أصدر قرارا بتشكيل اللجنة فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٩ حيث قام بتعيين اعضائها ، وتولى رئاستها ، والشيء الملفت للنظر فى تشكيل اللجنة أن معظم اعضائها من العسكريين من صفوف حزب الشعلة الثورية ، فى حين أن بقية أعضائها يمثلون المنظمات الجماهيرية التى أنشأتها الدرج ، وقد حرص منجستو على تحقيق قدر من التوازن بين العسكريين وبين المدنيين فى اللجنة خاصة وأن المجموعة الاولى يمكن وصفها بالوطنية ، فى حين أن المجموعة الثانية ذات توجه يسارى وقد أرسل معظم أعضائها الى الاتحاد السوفيتى ليدربوا ايديولوجيا (٢) ورغم ما تقدم فان الطابع الغالب على اعضاء اللجنة هو انتماؤهم الى البورجوازية الصغيرة ففى عام ١٩٨١ كانت نسبة ممثلى العمال فى عضوية اللجنة التنظيمية للحزب هى ٢ر٩٪ ، والفلاحين ١ر٢٪ ، والمثقفين والموظفين والجيش وفئات المجتمع الاخرى ٩٥ر٩٪ ثم تغيرت هذه النسب فى أواخر عام ١٩٨٢ لتصبح ٢١ر٧٪ ، ٣ر٣٢٪ ، ٧٥٪ على التوالى (٣) .

(١) — First Congress of COPWE, Report delivered to the First congress of COPWE by Comrade Mengistn Haile-Mariam, Chairman of PMAC and COPWE and Commander-in-Chief of the Revolutionry Army, June 16, 1980, Addis Ababa, pp. 46-49.

(٢) — Bereket Habte Selassie, op. cit., pp. 11-12.

(٣) وثائق وقرارات المؤتمر الثانى للجنة التنظيمية لحزب الشعب العامل الاثيوبى ، ٦ يناير ١٩٨٣ — أديس ابابا — ص ١٢ .

ولعل ما سبق يوضح أن منجستو يسعى لانشـــاء حزب موال له ، وللقوات المسلحة وهو الامر الذى يعكس توارنا فى الخبرة السياســية الاثيوبية ، ذلك أن قيام هيلاسلاسى بأنشاء جيش حديث كان يهدف أن يكون هذا الجيش على ولاءله ، فى حين أن الشـــكل الجديد ـــ الذى استخدمه الحكام العسكريون يتمثل فى انشاء حزب موال للعسكريين على غرار التجربة الناصرية ، وهكذا فان حركة الجيش فى اثيوبيا ما زالت حركة فوقية لم تستطع حتى أواخر عام ١٩٨٤ أن تقيم ظاما سياسيا يتواءم ومعطيات الواقع الاقتصادى الاجتماعى الجــديد فى اثيوبيا ، فما زال أسلوب الحكم أوتوقراطيا ، وما زال الولاء للحاكم يشكل المعيار الأساسى للحصول على الامتياز الثروة •

الدرج والمشكلة القومية

رأينا فيما تقدم كيف تشكلت الامبراطورية الاثيوبية من خلال سيطرة الأمهرا بالغزو على أراضى الجماعات المجاورة ، وأن معظم هذه الأراضى قد ضم حديثا الى الامبراطورية ، وبالتالى فأنه لم تتح أمام هذه الجماعات فرصته للاحتكاك والتفاعل السلمى فيما بينها على نحو يؤدى الى بروز هوية وطنية تعلو هذه الولاءات العرقية ، بل ان سياسات هيلاســلاسى القائمة على اعلاء شأن جماعة الأمهرا على ما عداها ، وقهر كافة الجماعات الأخرى قد حالت دون تحقيق الاندماج الوطنى فى اثيوبيا ، الامر الذى دفع بكافة الجماعات المقهورة الى العمل على تقويض النظام الامبراطورى، وقد كان لحركات التحرير التى نشأت بين صـــفوف هذه الجماعات دورا فاعلا فى اسقاط ظام حكم هيلاسلاسى •

وهكذا ورثت الدرج دولة متعددة القوميات ، يسودها الصراع بين كافة الجماعات المشكلة لها ، ولقد توقعت كافة الجماعات المقهورة أن تكون ممارسات الدرج أفضل بكثير من ممارسات الامبراطور حيا لها ، فهى قد ساهمت فى اسقاط النظام الامبراطورى ، كما وأن الدرج قد أعلنت عن

توجهها الاشتراكى ، وراحت ترفع العديد من الشعارات التى تنطوى على ضرورة تحقيق المساواة بين كافة القوميات فى اثيوبيا ، لكن الدرج تلكأت من جانبها فى تنفيذ ما وعدت به ، وعندما اتجهت الى التنفيذ فقد أتضح أن ممارساتها تجاه المسألة القومية أكثر قمعا من ممارسات الامبراطور ، وان هناك بونا شاسعا بين الشعارات المطروحة ، وبين الممارسات وقد دفع ذلك بكافة الجماعات المقهورة فى اثيوبيا الى تكثيف نضالها المسلح ضد نظام حكم الدرج مستهدفة اما اسقاط هذا النظام ، واقامة مجتمع تسوده المساواة بين كافة القوميات ، واما الحصـــول على حـــق تقرير المصير والاستقلال .

فلقد حاولت الدرج منذ البداية أختبار قدراتها العسكرية فى ارتريا على اعتبار أن تمكنها من القضاء على حركات التحرير الارترية من شأنه أن يحبط آمال كافة الجماعات الأخرى المقهورة فى اثيوبيا ، ففى أواخر عام ١٩٧٤ قامت الدرج بارسال عدة آلاف من قواتها الى ارتريا للقضاء مرة واحدة والى الأبد على حركات التحرير الارترية ، الا أن هذه الحملة أصيبت بانتكاسة على يد الارتيريين ، الامر الذى دفع بالدرج الى رفع شعارات التسوية السلمية للمشـــكلة الارتيرية لجوءا منها الى التمويه والخداع فى وقت كانت تجهز فيه لمســيرة فلاحية منذ أوائل عام ١٩٧٦ لاكتساح الأراضى الارتيرية ، وأثناء التجهيز لهذه المسيرة رفعت الدرج شعار الصليب كشعار للمسيرة بغية أثارة فلاحى الأمهرا فى المرتفعات ضد الوطنيين الارتيريين ثم أعلنت أن المسيرة هى مسيرة مســيحية لمواجهة المسلمين الغزاة (الارتيريين) وراحت تغرى فلاحى الامهرا للمشاركة فى المسيرة عندما لوحت بأنها ســتوزع عليهم أراضى ارتريا . وقد بدات المسيرة فى منتصف مايو ١٩٧٦ وشارك فيها ما بين ١٠ ــ ٤٠ الف فلاح من الأمهرا وتجراى الا أن هذه المسيرة قد انتهت هى الأخرى بهزيمة كاسحة على يد حركات التحرير الارتيرية التى استطاعت أن توجه لهـــا ضربات قاصمة ، لكن الدرج رفضت الاعتراف بالهزيمة ، وأعلنت فى يونيو عام ١٩٧٦ أنها تمكنت من تجنيد ميليشيا شعبية مســلحة تضـــم نصف

مليون فلاح لمقاومة الامبريالية وطرد الرجعيين المحليين والدوليين ، وكافة العناصر المعادية للوحدة الوطنية وللسلامة الاقليمية لاثيوبيا • ورغم ذلك فان حركات التحرير الاريترية (حركـة التحرير الاريترية ـ الجبهـة الشعبية لتحرير أريتريا) قد تمكنت من مواجهة هذه العمليات (١) ، بل واستطاعت مع نهاية عام ١٩٧٧ أن تحكم سـيطرتها على نحو ٩٠٪ من الأراضى الاريترية ، وما زالت الدرج عاجزة عن القضـاء على هـذه الحركات رغم المسـاندة السـوفيتية لها فى هجومها على اريتريا فى عام ١٩٧٨ ، وعام ١٩٧٩ ، اذ استطاعت هذه الحركات أن تقوم بانسـحاب استراتيجى منظم من المناطق الحضرية الى الجبال بأقل قدر من الخسائر ، واستطاعت كذلك أن تدشن هجوما مضادا ضد الجيش الاثيوبى فى عام ١٩٨٠ (٢) •

وقد تمكنت الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا من اقامة تحالف مع الجبهة الشعبية لتحرير تجراى منذ عام ١٩٧٥ (٣) عقب قيام مجموعة من الطلبة

---

(١) — Marina and David Ottaway, **Ethiopia : Empire in Revolution**, (London : Holmes & Meier Publilishers, Ltd., 1978), pp. 155-156 & pp. 159-160.

(٢) — Michael and Trish Johnson, «Eritrea : The National Question and the logic of protracted struggle», in **African Affairs**, Vol. 80, No. 319, April 1981, p. 192

(٣) لمزيد من التفصيل حول الأسباب التى دفعت الى قيام الجبهة ، ولجوئها الى استخدام اسلوب الكفاح المسلح انظر :

— Dr. Solomon Inquai, «The Hidden Revolution Triumphs in Tigray,» in **Horn of Africa**, Vol. 4, No. 3, 1981, pp. 27-31.

ويذهب المؤلف الى أن الجبهـة ترى أن حق تقرير المصـير لا يعنى الانفصال ، كما أنه لا يعنى الوحدة لمجرد الوحدة ، فاذا ما توافر مناخ سياسى ديمقراطى فى اثيوبيا فان الجبهة ترى أنه ليس ما يمنع من انشـاء اتحاد اختيارى من الأمم والقوميات على أساس المساواة ، والديمقراطية والتقدم المشترك ، اما اذا استمر الاضطهاد قائما أو تزايد فانه لا مفر من انشـاء الدولة الديمقراطية المستقلة لتجراى •

الراديكاليين من أبناء تجراى بالانشقاق على جبهة تحرير تجراى وتشكيلهم للجبهة الشعبية ذات التوجه الماركسى ، وقد أسفر هذا التحالف عن تبنى لدعوة من شأنها السعى لاقامة دولة مستقلة لتجراى واريتريا من جانب ، كما أسفر عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير تجراى بعمليات عسكرية عام ١٩٧٦ ضد القوات الاثيوبية فى شمال تجراى على طول الحدود الارتيرية على نحو أدى الى تقليل نسبى لكثافة الضغوط العسكرية الاثيوبية على حركات التحرير الاريترية .

وفى شرق أثيوبيا فان صدور قانون الاصلاح الزراعى قد أدى الى اثارة الصراع بين الدرج وبين السلطان على ميراج سلطان العفر فى منطقة دلتا نهر أواش فى أقصى شرق اثيوبيا على الحدود مع جيبوتى ، ولم تسفر المفاوضات التى جرت بين الطرفين فى ابريل ١٩٧٥ عن أى اتفاق بين الجانبين حول تطبيق قانون الاصلاح الزراعى على أراضى السلطان — والذى كان يعد من أغنى ملاك الأرض فى اثيوبيا — وازاء ذلك قامت الدرج بشن هجوم عسكرى شامل على المنطقة فى يونيو ١٩٧٥ بغية القبض على السلطان الذى تمكن من الهرب الى السعودية عبر جيبوتى ، وقام بتنظيم جبهة تحرير العفر التى تعمل من جيبوتى والصومال ، وتشن نضالا مسلحا من أجل الاستقلال عن أثيوبيا ، وقد تمكنت الجبهة من قطع الطريق الحيوى الذى يربط ميناء عصب بأديس أبابا أكثر من مرة ، وهو الأمر الذى سبب مشكلات اقتصادية عديدة للدرج (١) .

وفى الجنوب الشرقى — فى منطقة الصومال الغربى فان جبهة تحرير الصومال الغربى والتى تشكلت منذ عام ١٩٦٣ — قد قامت بتكثيف نضالها المسلح ضد نظام حكم الدرج منذ عام ١٩٧٦ ، نتيجة لممارساته

(١) أنظر فى هذا المجال كلا من :

— Marina and David Ottaway, op. cit., p. 96.

— Kassim Shehim and James Searing, «Djibouti and the question of AFAR Nationalism», in African Affairs, Vol. 79, No. 315 ; April 1980, pp. 223-224.

القمعية من جانب ، ورفضه منح شعب الصومال الغربى حقه فى تقرير مصيره ، وقد تمكنت الجبهة فى عام ١٩٧٧ من تحرير ٩٥٪ من أراضى الصومال الغربى الا أن العون السوفيتى / الكوبى للدرج قد مكنها من توجيه ضربات قاصمة الى الجبهة ، ورغم ذلك فان الجبهة ما زالت تناضل من أجل « الحصول على حق تقرير المصير وبناء دولة الصومال الغربى المستقلة » (١) .

وفى جنوب اثيوبيا ـ فان جبهة تحرير أورومو ـ والتى تشكلت منذ عام ١٩٦٩ ـ قد قامت هى الأخرى بتكثيف نضالها المسلح ضد نظام حكم الدرج بسبب « تجاهله لأهداف الحركات الشعبية المتمثلة فى الحرية وحق تقرير المصير » ، وبسبب استمرار « سيطرة العنصر الأمهرى » وبسبب « مقاومته للعناصر الوطنية والقضاء عليها وعلى من يساندها بطرق مختلفة » وقد اعلنت الجبهة فى برنامجها أن « الهدف الاساسى للنضال هو الحصول على حق تقرير المصير القومى لشعب أورومو بتحريره من الاضطهاد والاستقلال فى جميع أشكاله .. واقامة جمهورية « أوروميا » الديموقراطية الشعبية المستقلة » (٢) .

ورغم ادراك الدرج لخطورة تفاقم المشكلة القومية ، وما قد يسفر عنه ذلك من تفتيت للدولة الاثيوبية الا أنها آثرت الاستمرار فى مجال الحل العسكرى لقمع كافة المطالب القومية فى اثيوبيا ، وشجعها على انتهاج هذا المسلك ما باتت تحصل عليه من دعم عسكرى سوفييتى كوبى منذ عام

---

(١) جبهة تحرير الصومال الغربى ، البرنامج السياسى العام ـ الصادر عن المؤتمر الثالث للجبهة فيما بين ٢٣ يناير الى الأول من فبراير ١٩٨١ ـ ص ٣ ص ٧ .

(٢) انظر فى هذا الصدد :

ـ جبهة تحرير اورومو (العلاقات الخارجية) : لمحة تاريخية عن شعب (اورومو) وبلادهم (اوروميا) ـ ص ١٤ ـ ١٥ .

ـ جبهة تحرير اورومو : البرنامج السياسى لجبهة تحرير اورومو ـ بدون تاريخ ـ ص ٧ .

١٩٧٧ (يلاحظ أن الامبراطور هيلاسلاسى كان ينتهج نفس المسلك بدعم أمريكى) ، وحتى عندما راحت الدرج تصدر بيانات وتعلن عن سياسات ، وترفع شعارات للحل السلمى للمشكلة ، فان ذلك لم يكن الا نوعا من التمويه والخداع لحركات التحرير فى اثيوبيا ، لا أدل على ذلك من أنه فى كل مرة كانت تعلن فيها الدرج عن سعيها لحل سلمى للمشكلة القومية فانها كانت تجهز فى نفس الوقت حشودا عسكرية لقمع حركات التحرير ثم ان السياسات المعلنة للدرج فى هذا المجال قد حددت منح حق تقرير المصير للقوميات داخل اثيوبيا فى خيار واحد لا يتعدى الحصول على نوع من الحكم الذاتى . ولعل متابعة موجزة للبيانات الصادرة عن الدرج فى هذا المجال تلقى مزيدا من الضوء على مسلك الدرج تجاه المشكلة القومية :

١ — ففى ابريل عام ١٩٧٦ أصدرت الدرج برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية [1] ، وقد نصت الفقرة الخامسة منه على ، « الاحترام الكامل لحق القوميات فى تقرير مصيرها وعدم سيطرة قومية على الأخرى .. أن وحدة القوميات الاثيوبية ستقوم على النضال المشترك ضد الاقطاع والامبريالية ، والرأسمالية البيروقراطية ، وكل القوى الرجعية .. وبالنظر الى الوضع القائم فان مشكلة القوميات يمكن حلها اذا منحت كل قومية حقها الكامل فى الحكم الذاتى ، وهو يعنى أن يكون لكل قومية استقلال اقليمى regional autonomy لتصريف المسائل المتعلقة بشئونها الداخلية » ، وقد ركز البرنامج على ضرورة وضع أولوية لحل المشكلة الاريترية فى الاطار السابق ، ادراكا من الدرج بمدى حدة هذه المشكلة ، وبمدى قوة حركات التحرير الارتيرية .

٢ — وفى ١٦ مايو ١٩٧٦ صدر البيان السياسى المتعلق بايجاد تسوية

---

(1) PMAC, Programme of the National ... op. cit., pp. 16-18. —

سلمية لمشكلة محافظة اريتريا (١) • وقد نص البيان على « ان الحكومة العسكرية المؤقتة ادراكا منها للصعوبات القائمة فى محافظة اريتريا وضرورة التغلب عليها فى الحال ، وبغية تطبيق حق تقرير المصير للقوميات عمليا على أساس هذه الأولوية ، على استعداد للتباحث ولتبادل وجهات النظر مع التجمعات التقدمية والمنظمات فى ارتيريا التى ليست متواطئة مع الاقطاعيين والقوى الرجعية المجاورة والامبريالية » ، ويتحدث البيان عن أن الهدف من هـذه المباحثات هو « تعزيز وحدة الطبقات المضطهدة فى أثيوبيا » ويشير الى « ان حق تقرير المصير للقوميات يمكن ضمانه عن طريق الحكم المحلى الذى يأخذ بعين الاعتبار الحقائق السائدة فى اثيوبيا والمنـاطق المحيطة بها وفى العالم أجمع » •

ان هذا البيان قد أثار الشكوك فى نوايا الدرج خاصة عندما يعلن آن « الحكومة ستقوم بدراسة جميع مناطق البلاد وتاريخ القوميات التى تعيش فيها ، وعلاقاتها فيما بينها ، وأوضاعها الجغرافية ، وأبنيتها الاقتصـادية ، وصلاحيتها للتنمية والادارة » وهذه الشكوك تتعلق بما اذا كانت الدرج ستعامل اريتريا كأقليم واحد فى اطار حدوده الحالية ، أم أنها ستتجه الى اعادة تخطيط الاقليم وتقسيمه استنادا الى معايير عرقية ولغوية ، ثم ان تركيز البيان على استعداد الدرج للتباحث مع « التجمعـات التقـدمية والمنظمات فى اريتريا » يفهم منه أن الدرج على استعداد للتفاوض فقط مع الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا بغية اثار الانقسام بين صفوف الاريتريين، وبالفعل فقد سعت الدرج للاتصال بالجبهة ، وظلت طوال العـام التالى لاصدار البيان متوقفة عن التعرض بالنقد للجبهة الشعبية ، غير أن هذه السياسة لم تؤت ثمارها نظرا لتغلب الجانب الوطنى على التوجه الماركسى للجبهة الشـعبية من جانب ، ثم ان الدرج قد اختارت وقتا غير مناسب

---

(١) الحكومة العسكرية المؤقتة : البيان السـياسى الذى أصـدرته الحكومة العسكرية المؤقتة لايجاد تسوية سلمية لمشكلة محافظة ارتيريا •• (اديس ابابا : مطابع برهاننا سلام بدون تاريخ) ص ٩ — ١٠ •

للحديث عن السلام ، فقد كانت فى هـذه الاونة تعد العدة لتدشين « المسيرة الفلاحية » ضد شعب ارتيريا (١) .

٣ ــ وقد أشار منجستو فى خطاب له فى ٧ يونيو ١٩٧٨ (٢) الى أهمية ايجاد حل لمشكلة ارتريا حيث قال « ان الجيل الاثيوبى الجديد اذا لم يوجد الحل لمشكلة ارتيريا التى تدمى جسد اثيوبيا الثورة فانه لا يمكن ايجاد ضمان حقيقى لا للثورة ولا لوحدة اثيوبيا التاريخية » لكن منجستو اتجه الى الصاق التهم بحركات التحرير الارتيرية حين قال « الا أن أولئك الذى ارتبطت مصالحهم بمصالح المستعمرين من عملاء الرجعية العربية قد عارضوا هذه الوحدة التاريخية وبدأوا حركة انفصالية » ، بل أنه اتهم الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا بالرجعية ، وبالولاء للرجعية العربية ، وأكد منجستو أنه « توجد فى محافظة ارتيريا ما لا يقل عن ثمانى قوميات مما يؤكد على أن ارتريا ليست امة » فى حين ذهب الى القول بأن « اثيوبيا هى امة واحدة تضم قوميات كثيرة تمر بمراحل مختلفة من درجات النمو » ، وقد كرر منجستو نفس المقولة التى وردت فى البيانات السابقة حين أشار الى أننا « قد عرضنا مشروع حق الادارة المحلية الذى يدرأ عن القوميات الاثيوبية المسحوقة جميع أنواع الظلم والاضطهاد ، ويؤكد المساواة بين بعضها البعض باعتباره طريقا لتحقيق تسوية سلمية » ، وانتهى الى القول بأن « هدف الحرب الشعبية الثورية هو ضمان الوحدة التاريخية لاثيوبيا والدفاع عن منافذها البحرية وعن كيانها » .

والذى لا شك فيه أن خطاب منجستو ينطوى على مغالطة كبيرة خاصة عندما يتحدث عن اثيوبيا كأمة ، وينفى هذه الصفة عن ارتريا ،

---

(1) — Marina and David Ottaway, op. cit., pp 158-159.

(٢) وزارة الاعلام والارشاد القومى (الاثيوبية) : الخطاب الذى وجهه الرفيق المقدم منجستو هيل ماريام رئيس المجلس العسكرى الادارى المؤقت، ورئيس مجلس الوزراء الى الامة عن طريق الاذاعة والتليفزيون بشأن الموقف فى الاقليم الادارى الاريترى (أديس أبابا ــ ٧ يونيو ١٩٧٨) ص ٥ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٢٨ .

فالوضــع فى الحالتين لا يختلف كثيرا عن كافة الدول الأفريقية ، بل ان الوضــع فى اريتريا أفضــل بكثير من الوضع فى اثيوبيا اذ رغم التعدد اللغوى ، والدينى والثقافى فى ارتيريا الا أنه يمكن القول بان ارتيريا قد شهدت تناميا فى الوعى الوطنى نتيجة للنضــال ضــد ايطاليا ، بريطانيا ، واثيوبيا ــ على عكس اثيوبيا ــ تمثل فى المطالبة بالانفصال والاستقلال عن اثيوبيا والنضال من أجل هذا المطلب قبل الحديث عن أية امكانية للتعاون مع النظام الاثيوبى الحاكم (١) .

٤ ــ ثم جاء منفستوأسمرا الصادر فى ٣١ يناير ١٩٨٢ (٢) ــ عن مؤتمر حملة النجم الاحمر الثورية المتعددة الأغراض والمتعلقة بأقليم اريتريا ــ ليؤكد اصرار الدرج على موقفها اذ يشير المنفستو الى معارضة المؤتمرين للنظام الفيدرالى الذى اقامته الأمم المتحدة لأنه يتعارض مع مصالح الشعب ومع مصالح جماهير اريتريا التى حاربت من أجل الوحدة. ويتهم المنفستو جبهةتحرير اريتريا بأنها حركةانفصاليةتسعى لتخريب اثيوبيا وتفتيتوحدتها، كما يتهم الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا بأنها حركة انفصالية ايضا ، وبأنها عميل للمخابرات المركزية ، ويوضح أن اثيوبيا دولة متعددة القوميات ، وليست دولة القومية الواحدة ، واذا كان المنفستو يؤكد ــ ولأول مرة ــ على أن « حق تقرير المصير يعنى أن لكل القوميات فى دولة معينة حقوقا متساوية فى تشكيل مصيرها ، مع ما يعنيه ذلك من حق القوميات فى تقرير مصيرها على أساس المساواة بما فى ذلك حق الانفصال أيضا » الا أن المنفســـتو يعود ليثير تحفظا على حق الانفصــال حين يؤكد على أن « الاعتراف بحق القوميات فى الانفصال لا يعنى أنه يمكن لأى قومية أن تنفصل فى أى وقت ، ان اضطهاد القوميات يظهر فى مرحلة تاريخية معينة ، ويمكن ازالة أسباب الاضطهاد الاجتماعى والاقتصادى وعليه فأن مسألة حق القوميات فى الانفصال يجب أن ينظر اليها وأن تحل مثلها مثل كافة

(١) — Michael and Trish Johnson, op. cit., pp. 184-185.

(٢) — PMAC, The ASMARA MANIFESTO, (Asmara : Berhanena Selam Printing Press), January 31, 1982, pp. 14-21.

المشكلات الاجتماعية للشعب على ضوء المحتوى التاريخى ، والحقائق الموضوعية فى وقت معين ، وطالما أن الاوضاع فى تغير مستمر ، فان هذا الحق لا يجب أن ينظر اليه بمعزل عن عملية التغيير ،، ويتساءل المنفستو :

هل منح هـذا الحق ـ فى المنظور الماركسى ـ يمكن أن يعزز الصراع الطبقى ؟ أم يؤجله ويعطل مساره ؟ وتأتى الاجابة بأن « اثارة حق الانفصال فى وقت تناضل فيه الطبقة العاملة لالغاء كافة أشكال الاستغلال والاضطهاد وتناضل فيه من أجل اقامة نظام اشتراكى يعد عملا ضد مصالح الشعب » .

.. وهكذا ورغم العديد من الشعارات التى طرحتها الدرج ، ورغم اعلانها عن تبنى التوجه الاشتراكى ، فان الاعتراف بحق تقرير المصير للقوميات ظل جثة هامدة ، وما زالت الدرج مصرة على اعطاء كافة حركات التحرير ـ سواء وصفت بأنها تقدمية أو رجعية ـ فرصة للخيار فقط بين أحد امرين اما قبول الاذعان لسلطتها ، أو الاذعان عنوة بالقوة وبالاكراه وهو الامر الذى رفضته حركات التحرير حين راحت تكثف من نضالها المسلح ضد حكم الدرج الامر الذى أدى الى تفاقم المشكلة القومية فى اثيوبيا .

ولعله يبين مما تقدم أن الدرج لم تتوقف عند حد قمع القوى الجديدة التى شاركت فى أحداث فبراير ١٩٧٤ ، بل انها لجأت أيضا الى قمع حركات التحرير التى تمثل كافة الجماعات المقهورة فى اثيوبيا ، وهو ما جعل مصير نظام حكم الدرج معلقا فى الهواء لولا العون السوفيتى / الكوبى له .

خاتمة :

رأينا فيما تقدم كيف أن هناك عوامل بنيانية ـ من تفاوت طبقى ، وأضطهاد قومى ـ قد حددت مآل الامبراطورية الاثيوبية الى الزوال ، ثم أضيفت عوامل مساعدة ـ القحط ، والتضخم ـ سارعت بانهيار هذه الامبراطورية ، وانتهينا من التحليل السابق الى أن حركة فبراير ١٩٧٤

وما سبقها وواكبها لا تخرج عن كونها انتفاضة نخبوية ، فئوية ، حضرية ، بورجوازية سرعان ما انتهت مهمتها ، فى احداث حالة من الفوضى والفراغ السياسى فى البلاد على نحو مكن العسكريين - وبحكم تنظيمهم - من الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكرى ، وقد أثبتت الدرج - بحكم خلفية أعضائها الاجتماعية / الاقتصادية ، وبحكم توجهاتهم وممارساتهم - أنها أكثر أنتماء للبورجوازية الصغيرة منها الى الطبقة العاملة ، ومن هنا فلا غرابة - ورغم اعلانها عن التوجه الماركسى - ان تتجه الى القضاء على الماركسيين ، وعلى قيادات الطبقة العاملة ، ولا غرابة أيضا فى احتكامها الى السلاح للقضاء على حركات التحرير التى تناضل من اجل حقوق كافة الجماعات القومية المضطهدة فى أثيوبيا فى تقرير المصير والاستقلال .

صحيح ان الدرج قامت باتخاذ اجراءات راديكالية استهدفت القضاء على الاساس المادى للمؤسسات والقوى التقليدية ، الا انها لم تتمكن حتى عام ١٩٨٤ من أن تقيم أساسا ماديا لنظام سياسى جديد ، بل ان المتمعن فى سياسات الدرج وفى مسار تنفيذها يدرك أنها تتجه الى اقامة رأسمالية الدولة من خلال استخلاص أقصى ربح من القطاع الصناعى الذى تسيطر عليه الدولة ، ومن خلال السعى لزيادة انتاجية القطاع الزراعى ، وتحقيق أقصى ربح منه حتى ولو كان على حساب العمال والفلاحين .

وازاء هذه الاوضاع التى خلفتها الدرج من صراعات داخلية ، واضطهاد قومى وازاء تدهور الاوضاع الاقتصادية فى اثيوبيا باتت الدرج فى حاجة ماسة الى العون الخارجى لانقاذها من جانب ، وانقاذ الحدود الامبراطورية من جانب آخر ، فراحت مرة تلو الاخرى تغازل الغرب والولايات المتحدة بحثا عن العون الاقتصادى ، ثم راحت توثق علاقاتها بالاتحاد السوفيتى الذى أصبح بشكل السند الرئيسى للدرج فى استمرارها فى السلطة ، وفى تمكينها من مواجهة كافة قوى المعارضة محلية كانت أم قومية ، ومن هنا يمكن فهم اعلان الدرج عن توجهها الماركسى ، فهو اعلان اقتضته ظروف الدرج وما تواجهه من مشكلات وبالتالى فهو لا يعدو أكثر من كونه عملا من أعمال السياسة الخارجية . خاصة وأنه كما ذكرنا فان مضمون سياسات الدرج لما يزل مضمونا بورجوازيا .



القسم الثانى

الصراعات الاقليميه والدولية

الباب الثالث ـ مشكلات الاطراف العربية فى منطقة القرن الافريقى •
د. ابراهيم احمد نصر الدين

الباب الرابع ـ صراع القوتين العظميين فى منطقة القرن الافريقى •
د. اجلال محمود رافت

الباب الثالث

مشكلات الاطراف العربية فى منطقة القرن الافريقى

مقدمة :

ينصرف اهتمام هذه الدراسة الى تحليل مشكلات الاطراف العربية فى منطقة القرن الافريقى باعتبارها منطقة تشـكل الحد الغربى للجناح الشرقى للعالم العربى ، كما تشكل فى نفس الوقت الحد الجنوبى لقلب العالم العربى ، وليس الهدف من هذه الدراسة محاولة التتبع التاريخى لهذه المشكلات ، وانما يكفى أن نشير فى هذا المقام الى أن معظم مشكلات هذه المنطقة تشكل جزءا لا يتجزأ من ظاهرة المد والجزر العربى فى أفريقيا فحتى منتصف القرن الماضى كان المد العربى قد وصل الى مداه فى هذه المنطقة سواء عن طريق الفتوحات المصرية القادمة من الشمال ، وسـواء عن طريق امتداد النفوذ العمانى القادم من الشرق ، لكن التنافس بين الجانبين على السيادة فى المنطقة ، وبخاصة على الساحل الصومالى ، قد أدى الى تسهيل مهمة القوى الاوربية الطامعة فى السيطرة على المنطقة كلية ، ومع بدء مرحلة التكالب الاستعمارى على افريقيا عام ٨٤/١٨٨٥ — وحتى أوائل ستينيات القرن الحالى فان الجزر العربى (وان لم يكن الاسلامى) قد وصل الى مداهفى المنطقة ، فقد اسـتولت اثيوبيا على اقليم الأوجادين الصومالى فى منتصف الخمسينيات ، وضمت اريتريا اليها عام ١٩٦٢ ، وانتزعت بريطانيا كل الساحل (الكينى) والذى كان خاضعا لسيادة دولة زنزبار العربية لتضمه الى كينيا عشية استقلالها فى أواخر عام ١٩٦٣ ، وفعلت نفس الشىء فى اقليم نفد الصومالى حين ضمته الى كينيا ضد ارادة سكانه ، كما قامت تنجانيقا بضم السـلطنة العربية فى

زنزبار اليها عام ١٩٦٤ (١) ثم تفجرت مشكلة الجنوب السوداني منذ منتصف الستينيات خاصة عندما رفعت تنظيمات الجنوب شعار الانفصال عن السودان • لكن ظاهرة المد العربي فى منطقة القرن الافريقى قد عادت الى الظهور مرة اخرى فى سبعينيات القرن الحالى ، فمن جانب تم تسوية مشكلة الجنوب السودانى بموجب اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ ، ومن جانب ثان انضمت كل من الصومال وجيبوتى الى جامعة الدول العربية فى عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ على التوالى ، كما سعت جزر الكومور هى الاخرى الى الانضمام ، واشتدت من جانب ثالث نضالات حركات التحرير فى كل من اريتريا وأوجادين ، وراحت تنظيماتها تعلن عن هويتها العربية •

ومن هنا بدأ حديث نفر من المثقفين الافريقيين عما أسموه بظاهرة التوسع العربى فى افريقيا ، وكان ذلك عاملا أساسيا فى وقوف كافة الدول الافريقية الى جانب السلامة الاقليمية لاثيوبيا • والذى لا شك فيه أن حالة التمزق التى سادت العالم العربى عنب توقيع اتفاقات كامب ديفيد كانت أحد الاسباب التى حالت دون تقديم دعم كاف لكل من ثوار اريتريا وأوجادين لتحرير اقاليمهم وتأكيد انتماءاتهم العربية •

ولعله يتضح مما تقدم أن الصراع فى منطقة القرن الأفريقى هو فى جانب كبير منه جزء من ظاهرة الصراع العربى الافريقى على المناطق الحدية بين الدول العربية والدول الافريقية • وبالتالى فان دراسة مشكلات الاطراف العربية فى هذه المنطقة تعد على جانب كبير من الأهمية لانها

(١) انظر فى هذا المجال :

— دكتور / ابراهيم أحمد نصر الدين ، محاضرات فى : مشكلات سياسية فى العالم الاسلامى (القاهرة : معهد الدراسات الاسلامية) ١٩٨١ — ص ٤٢ — ٥٥ .

— دكتور / جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق افريقيا (القاهرة : دار المعرفة) ١٩٥٩ — صفحات متفرقة .

— Norman R. Bennett, **A History of the Arab State of Zanzibar,** (Cambridge: Methuen & Co. Ltd), 1978, pp. 239-268.

تتعلق بالمصلحة القومية العربية العليا ، ذلك استفحال هذه المنسكلات واستمرارها من شأنه أن يشكل تهديدا محتملا — بل حالا — للأمن القومى العربى (أهمية البحر الأحمر والمحيط الهندى) ، كما أنه يشكل تهديدا للوضع الاقتصادى للدول العربية (حيث الممرات البحرية التى ينقل عبرها بترول الدول العربية) خاصة مع تورط القوى الكبرى فى منسكلات هذه المنطقة •

ونظرا لتعدد الأطراف العربية فى هذه المنطقة ، وتعدد مشكلاتها ومصالحها فضلا عن التفاوت فى درجة كثافة هذه المصالح ، فاننا سنحاول أن نستخدم فى هذه الدراسة منهج المصلحة الوطنية على النحو الذى طوره دونالد نوشترلين مؤخرا •

الاطار النظرى للدراسة

التعريف بمنهج المصلحة الوطنية

ان الهدف من استخدام هذا المنهج فى هذه الدراسة لا يتمثل فى السعى لعقد مقارنة بينه وبين منهج الأمن القومى — الذى استخدم كثيرا فى الدراسات العربية — كما انه ليس فى نيتنا التعرض لكتابات الرواد الأول لمنهج المصلحة الوطنية فهى متعددة وكثيرة (١) • وانما ينصب اهتمامنا فى هذا الجزء على عرض لمنهج المصلحة الوطنية بالمفهوم الجديد الذى طوره نوشترلين ، وهو المفهوم الذى جعل فى الامكان تطبيق هذا المنهج بعد سنوات من الاهمال اثر النقد اللاذع الذى وجه اليه ، والذى

---

(١) لمزيد من التفصيلات حول منهج المصلحة الوطنية انظر :

— Hans J. Morgauthau, Politics among Nations, 4th cd, (Alfred A. Knopf), 1967, pp. 4-5.

— Hans J. Morganthau : Another Great Debate The Nationl Interest of the U.S.». in American Political Review, LXVI, Dec. 1952, pp. 961-998.

— James E. Dougherty & Robert L., Pfralizgraff. Jr., Contending Theories of International Relations, (Philadelphia: J. B. Lippincott Company), 1970, pp. 68-99.

انصب على ان مفهوم المصلحة الوطنية مفهوم غامض ، وأن ربطه بمفهوم القوة كان مسئولا عن اشعال نار الحرب الباردة فى الخمسينيات ، ثم ان المفهوم فى اطاره التقليدى كان يتجاهل كل المبادىء والاعتبارات الأخلاقية فى صياغة السياسة الخارجية .

لقد حاول نوشترلين أن يطور مفهوم المصلحة الوطنية كيما يكون قابلا للتطبيق ، وعلى نحو يتفادى به ما أمكن كافة جوانب القصور فيه ، نجاءت محاولته على النحو التالى (١) :

أولا : التعريف بالمصلحة الوطنية :

يقصد بها « الحاجات والرغبات المتصورة لدولة مستقلة فى علاقاتها بالدول الأخرى المستقلة والتى تشكل بيئتها الدولية » على أن هذا التعريف فى حاجة الى مزيد من الايضاح :

١ — يشير التعريف الى حاجات ورغبات متصورة لدولة ما باعتبارها تشكل مصلحه وطنية الا أن هـذه الحاجات والرغبات انما هى نتاج للعملية السياسية التى توصلت قيادة الدولة من خلالها الى قرار حـول اهمية الحدث الخارجى لبقاء الدولة .

٢ — أن التعريف يسرى على الدول المستقلة فقط ، ولا يسرى على المنظمات الدولية أو الاقليم التابعة ، باعتبار أن حكومات الدول المستقلة هى وحدها القادرة فى عالم اليوم على اتخاذ قرارات باستخدام القوة المسلحة ، وبفرض المقاطعة الاقتصادية ، والدخول فى تحالفات .. الخ .

٣ — انه يجب التمييز بين البيئـة الداخلية ، وبين البيئة الخـارجية للدول ، فالحكومة فى تعاملها مـع البيئة الداخلية توصـف بأنها تمثل « المصلحة العامة » ، لكنها فى تعاملها مع البيئة الخارجية توصـف بأنها تمثل « المصلحة الوطنية » .

---

(١) — Donald E. Nuechterlerlein, «The Concept of National Interest: Atime for New Approaches», in **ORBIS**, Vol. 23, No. 1, Spring 1979, pp.73-92.

٤ ــ أن التعريف يركز الاهتمام على مصالح الدولة ككل وليس على مصالح مجموعات خاصة ، أو وحدات بيروقراطية ، أو تنظيمات سياسية داخل الدولة .

ثانيا : المصالح الوطنية الاساسية :

وبعد أن حدد نوشترلين المفهوم العام للمصلحة الوطنية ، فانه يذهب الى أن هناك أربع مصالح وطنية أساسية هى :

١ ــ المصلحة الدفاعية : وهى تعنى حماية الدولة ومواطنيها من اى تهديد بدنى عنيف من جانب دولة أخرى ، و (أو) تمكينها من مواجهة اى تهديد خارجى للنظام السياسى الوطنى .

٢ ــ المصلحة الاقتصادية : وهى تعنى تعزيز الرفاهة الاقتصادية للدولة فى علاقاتها بالدول الاخرى .

٣ ــ مصلحة النظام العالمى : وهى تعنى تعزيز نظام سياسى اقتصادى عالمى تشعر فيه الدولة بالأمن ويتمكن مواطنوها وتجارتها من العمل سلميا فى اطاره عبر الحدود .

٤ ــ المصلحة الأيديولوجية : وهى تعنى حماية وتعزيز منظومة القيم التى يعتنقها مواطنوا الدولة ، ويعتقدون بصلاحيتها عالميا .

.. على أنه تفسير العلاقة بين المصالح الأربع السابقة يعد أمرا ضروريا، ويتضح ذلك مما يلى :

(أ) فالترتيب السابق للمصالح لا يعنى أولوية لاحداها على غيرها ، الا أنه يمكن القول أنه اذا لم يكن فى مقدور الدولة الدفاع عن اقليمها ومواطنيها ــ سواء من خلال قوة دفاعية ملائمة ، أو من خلال التحالف مع دولة كبرى ، أو بالاثنين معا ــ فان الحديث عن المصالح الاخرى يفقد قيمته .

(ب) ان المصالح الأربع ليست منفصلة كلية عن بعضها ، وبالتالى فانه يتعين على صانع السياسة الخارجية أن يختار بينها : وعلى سبيل المثال ــ

فان المصلحة الاقتصادية لبعض الصناعات داخل دولة ما يمكن التضحية بها فى وقت ما بهدف تعزيز مصلحة النظام العالمى الذى يضم دولة أخرى تعد صداقتها وتعاونها أمرا ضروريا لتدعيم الاستقرار فى جزء هام من العالم .

(جـ) تشكل أيديولوجية الدولة جزء هاما من مصلحتها الوطنية ، ولكن ربما ليس بنفس أهمية المصالح الثلاث الاخرى ، ولكنها هامة فى تقرير كيف ستتصرف الدولة تجاه المشكلات الدولية .

(د) وفيما يتعلق بالمصلحة الدفاعية فاننا نعنى بها فقط حماية الوطن المحلى ـ المواطنين ، والنظام السياسى للدولة ؛ فهى لا تشمل التحالفات مع الدول الاخرى ، وان كان يمكن أن تشمل القواعد الاستراتيجية التى تتمثل وظيفتها الأولى فى حماية الوطن المحلى .

.. وعلى أية حال فان المصالح الأربع السابقة هى عوامل ديناميكية تؤثر على سلوك الدولة وتتفاوت أهمية كل منها فى تأثيرها على سلوك الدولة من وقت الى آخر .

ثالثا : تحديد درجة كثافة المصلحة :

أما النقطة الثالثة التى ساقها نوشترلين فتتمثل فى تحديد كثافة وأولوية كل مصلحة من جانب القيادة السياسية للدولة . وعلى سبيل المثال فان حكومة ما ربما تهتم بوقوع انقلاب عسكرى فى دولة صديقة ، ولكن درجة كثافة اهتمامها تعتمد على عدد من العوامل من بينها : مدى قرب هذه الدولة من حدودها ، وشكل نظام الحكم الجديد وتوجهاته ، ومدى امكانية استمرار العلاقة التاريخية والتجارية مع هذه الدولة . وهنا يتعين على صانعى السياسة أن يدرسوا التكاليف المحتملة لأفعالهم التى يمكن أن يقرروها لمواجهة الأحداث غير المواتية فى تلك الدولة بما فى ذلك مخاطر الحرب . ان درجة الاهتمام التى توليها دولة ما لمسائل دولية بعينها تتحدد

بعد دراسة متأنية لحساب العائد / الخسارة على نحو ما يتصورها صانع القرار ، وفى النهاية يتم التوصل الى السياسة التى يجب تبنيها ، ولكن عملية تقرير درجة أو كثافة الاهتمام تنطـوى على ضرورة الفهم لعملية التداخل بين الصالح الأربع الأساسية التى سبق ذكرها • وعليه فان تغيير نظام حكم من خلال انقلاب عسكرى فى دولة صديقة يمكن أن يشـكل كارثة لدولة أخرى لأسباب أيديولوجية ، أو لأسباب تتعلق بالنظام الدولى، ولكن اذا كانت هناك روابط اقتصـادية هامة مع الدولة محل الاهتمام ووضح امكانية استمرارها ، واذا لم يكن هناك اى تهديد لأراضى الدولة الأخرى فان الاهتمام الايديولوجى والأمنى يتراجع ليمثل مرتبة تالية بعد المصلحة الاقتصادية •

ولكن تتمكن من تحليل درجات الاهتمام التى تتصورها الحكومات المتورطة فى مشكلات دولية بعينها ، فقد يكون من المفيد ــ على حد رأى نوشترلين ــ تحليل درجات الاهتمام على النحو التالى :

١ ــ مسائل مصيرية : Survival Issues

وتكون المسألة كذلك اذا تعرض وجود الدولة ذاته للخطر اما نتيجة لهجوم عسكرى على اقليمها ، أو نتيجة لتهديد حال بالهجوم عليها ان هى لم تنفذ مطالب الخصم •

ان المعيار فى تحديد ما اذا كانت مسألة ما تعد مصيرية أو حيوية على منحنى الأولويات يتمثل فيما اذا كانت هذه المسألة حالة من عدمه ، وما اذا كان التهديد بالايذاء البدنى حادا من جانب الخصـم من عدمه • ومما لا شك فيه ان المصلحة الدفاعية ــ على نحو ما عرفناها آنفا ــ هى وحدها التى يمكن أن تصل الى هذه الدرجة من الكثافة •

٢ ــ مسائل حيوية : Vital Issues

وتكون المسألة كذلك اذا وضح أن ضررا بالغا يمكن ان يلحق بالدولة ان هى لم تقم بأتخاذ اجراءات فعالة بما فى ذلك الاستخدام الشامل لقواتها

المســلحة لمواجهة عمل عدوانى من جانب دولة أخرى أو لاجهاضه حتى لا يؤدى الى نتائج خطيرة عليها •

وهكذا فان المصلحة الحيوية — فى المدى الطويل — تظهر فى وجود تهديد خطير للرفاهية السياسية والاقتصادية ، ولوجود الدولة ذاته ، وعنصر الزمن وحده هو الذى يفرق بين كون المسألة مصيرية وبين كونها مسألة حيوية • فالمسألة تكون حيوية اذا كان يوجد أمام الدولة وقت كاف للبحث عن المساعدة من الحلفاء ، وللمساومة مع الخصــم ، ولاتخاذ اجراءات هجومية لتحذير الخصم بأنه سيدفع الثمن غاليا اذا لم ينه ضغوطه السياسية والاقتصادية والعسكرية •

وعليه فان المصلحة الحيوية — وعلى خلاف المصلحة المصيرية — تتضمن بالاضافة الى المصلحة الدفاعية كافة المصالح الاخرى الاقتصادية ، والنظام العالمى ، والمصلحة الأيديولوجية •

٣ — مسائل كبرى : Major Issues

قد تتأثر الرفاهية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية للدولة بشكل أو بآخر باتجاهات وأحــداث البيئة الدولية ، والتى تتطلب اتخــاذ فعل صحيح لمنعها من ان تشكل تهديدا خطيرا للدولة (مسألة حيوية) ، ومعظم مسائل العلاقات الدولية تقع فى اطار هذه الفئة ، وتحل عــادة من خلال المفاوضات الدبلوماسية ، على أنه اذا ما فشلت الاداة الدبلوماســية فى حل مثل هذه المسائل ، فانه يتعين على صانع القرار أن يعيد تقييم موقفه ومدى تأثر مصالحه بمسار الأحداث الدولية ، فان تأكد أنه غير راغب ، أو غير قادر على المساومة فيما يعتبره مسألة جوهرية ، فانه يرفع المسألة الى مستوى « المسألة الحيوية » ، وان قرر أن المفاوضات لا تزال هى أفضل أسلوب لحل النزاع فان المسألة تظل مسألة كبرى •

ويلاحظ أن معظم المشكلات الاقتصادية الدولية هى مسائل كبرى وليست حيوية ، وينطبق نفس القول على المصلحة الايديولوجية رغم أن

بعض الدول أحيانا ما تعطى اهتماما أكبر للجانب الايديولوجى فى محاولة لتعبئة الرأى العام المحلى والدولى الى جانبها ، لكن مصـالح النظـام العالمى يصعب أن تكون محلا للمســاومة على اعتبار أن ذلك يؤثر على شعور الدول بالأمن •

٤ ـ مسائل فرعية : Peripheral Issues

لا تتأثر رفاهية الدولة وحدها بأحداث واتجاهات البيئة الدولية ، وانما تتأثر بها ايضا المصالح الخاصة لمواطنيها وشركاتها العاملة فى الخارج ، ومن الواضح أن الشركات متعددة الجنســيات تعطى أولوية كبرى من جانب دولة المقر طالما أن عوائد هــذه الشركات والضرائب التى تدفعها تؤثر بدرجة كبيرة على رفاهية دولة المقر فى الداخل ، وكل دولة تقرر كيفية ومدى تقديرها لمصالح شركاتها التجارية العاملة فى الخارج ، لأن نشاطات هذه الشركات تشكل مسائل كبرى للمصلحة الوطنية ، وان كان بعضها لا يشكل الا أهمية فرعية •

•• بعد هذا العرض الموجز لمنهج المصلحة الوطنية على نحو ما طوره نوشترلين ، فقد يكون من المفيد ان نورد الجدول الذى أسماه مصفوفة المصلحة الوطنية ، والذى ضمنه تصوره لكيفية استخدام المنهج •

جدول رقم (١)

مصفوفة المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية	كثـافة المصـلحة			
	مصيرية	حيوية	كبرى	فرعيـة
ـ الدفاع عن أرض الوطن				
ـ الرفاهية الاقتصــادية				
ـ نظام دولى ملائم				
ـ تعـزيز القـيم				

طبيعة وكثافة المصالح الوطنية للأطراف العربية في منطقة القرن الافريقى

نود أن نشير منذ البداية الى أن موقــع الاطراف العربية فى منطقة القرن الافريقى ، وامتــداد ســواحلها على طول البحر الأحمر والمحيط الهندى ، فضلا عن وقوع باب المندب قبالة سواحلها . كل ذلك يجعل لهذه الاطراف بل للدول العربية المجاورة مصلحة وطنية دفاعية تنصب على ضرورة تطهير هذه المنطقة من أى وجود أجنبى معاد تأمينا لشعوبها وارضها وثرواتها وقيمها من أى تهديد ، وهو أمر يصعب تحقيقه ما لم تتضافر الجهود العربية لتحويل البحر الأحمر الى بحيرة عربية ، أضف الى ما تقدم فان للاطراف العربية فى المنطقة ، فضلا عن الدول العربية المجاورة مصلحة وطنية اقتصادية فى تأمين طريق باب المندب الذى يمر عبره معظم صادرات الدول العربية فى شبه الجزيرة العربية من البترول ، وذلك حفاظا على الرفاهية الاقتصادية لشعوبها .

واذا كنا لم نستخدم مصــطلح دول حتى الآن ، وآثرنا اســتخدام مصطلح « الاطراف » العربية فى منطقة القرن الافريقى ، فان ذلك يعد أمرا متعمدا ويعبر عن عدم القبول الكامل للتعريف الذى اورده نوشترلين لمفهوم المصلحة الوطنية حين يقول انها « الحاجات والرغبات المتصــورة لدولة مستقلة فى علاقاتها بالدول الاخرى المستقلة ، والتى تشكل بيئتها الدولية » .

ان التعريف السابق يقصر مفهوم المصلحة الوطنية على الدول المستقلة فقط ، فى حين أن الاتجاه الحديث فى دراسة العلاقات السياسية الدولية — وهو الذى نأخذ به — لم يعد يرى فى الدول الفاعل الوحيد فى النظــام السياسى الدولى ، اشارة الى وجود فاعلين آخرين مؤثرين غير الدول ، بل وربما بدرجة أكبر بكثير من بعض الدول ، ومن أهم هؤلاء الفاعلين المنظمات الدولية ، وحركات التحرر الوطنى وبعض الشركات متعــددة الجنسية وهكذا لم يعد الشرط المطلوب توفره فى الفاعل لكى يكون دوليا

هو الاستقلال أو السيادة ، وانما القدرة على التأثير على المستوى الدولى .
من هنا فقد يكون المناســب ان نعرف مفهوم المصـــلحة الوطنية بأنه « الحاجات والرغبات المتصورة لفاعل دولى فى علاقته بالفاعلين الدوليين الأخرين الذين يشكلون بيئته الدولية » .

والتعريف السابق يسمح لنا بمعالجة مشكلات كافة الاطراف العربية فى منطقة القرن الافريقى سواء كانت هذه الأطراف دولا (السودان ــ جيبوتى ــ الصومال) وسواء كانت حركات تحرر وطنى (حركات التحرير الاريترية ــ جبهة تحرير الصومال الغربى) .

بعد هــذا التجديد بأهمية المنطقة وبالمصطلحات التى سنستخدمها سنتناول بالتحليل مشكلات الأطراف العربية فى منطقة القرن الأفريقى .

اولا : السودان :

ان معظم مشكلات السودان تنبثق من ثنايا علاقاتها الخارجية مــع اثيوبيا فمنذ استقلال السودان لم تشهد العلاقات الســودانية الاثيوبية الا فترات هدنة مؤقتة سرعان ما تنهار ليعود التأزم مرة أخرى فى العلاقات. ويرجع السبب فى ذلك الى المطامع الاثيوبية التقليدية فى السودان من جهة ، كما يرجع الى مساندة اثيوبيا للانفصاليين فى جنوب الســودان وايوائها للاجئين السياسيين السودانيين من جهة أخرى ، وهو الأمر الذى دفع بالسودان الى مزيد من التقارب مع مصر من جهة ، وتقديم العون لثوار اريتريا ، وايواء اللاجئين السياسيين الاثيوبيين المعارضــين لنظام الحكم الاثيوبى من جهة أخرى .

وقد كشف النظــام الاثيوبى غير مرة ، عن أطماعه التوســعية فى السودان ، ففى مايو عام ١٨٩٨ ، أرسل الامبراطور الاثيوبى منليك مذكرة الى الدول الأوربية أكد فيها عزمه على « استرجاع الحدود القديمة لاثيوبيا ، والتى تمتد من الخرطوم حتى بحيرة نياتزا (فيكتوريا) » [١] .

(١) — Cirrula letter addressed to Britain, France, Germany, Italy and Russia. Public Record Office, London, Foreign Office, 1/32 Rodd to Salisbury, No. 15, 4th. May 1898.

وفى مايو عام ١٩٦٣ كرر رئيس الوزراء الاثيوبى نفس المزاعم أمام الجلســـة التأسيســـية لمنظمة الوحدة الافريقية حين أعلن أن « الدول الاستعمارية قد حرمت بلاده من سواحلها على المحيط الاطلنطى حيث لم تكن هناك دول أو أمم تسمى السودان ، أو تشاد ، أو أفريقيا الوسطى أو نيجيريا وانما كان هناك فقط اثيوبيا التى تمتد بطول وعرض القارة الافريقية (١) .

وعلى هذا النحو يصبح للسودان مصلحة دفاعية « حيوية » تفرض عليها ضرورة اتخاذ اجراءات فعالة بما فى ذلك الاستخدام الشامل لقواتها المسلحة لمواجهة اى عمل عدوانى من جانب اثيوبيا ـ عند الاقتضاء ـ أو لاجهاضه حتى لا يؤدى الى نتائج خطيره عليها .

واذا كانت مشكلة الاندماج الوطنى وبناء الأمة تعرض أكثر المسائل الحاحا فى السودان والتى تقتضى ضرورة ايجاد حل لها يحفظ على الدولة السودانية وحدتها ، خاصة مع اتجاه فريق من أبناء جنوب السودان الى حمل الســلاح مرة أخرى فى وجــه الحكومة المركزيــة منــذ اوائل الثمانينات (٢) . اذا كان كذلك وهو ما يؤكد البعد الداخلى للأزمة ، فانه لا يمكن بحال اغفال دور العامل الاجنبى فى تفاقم الازمة ووصولها الى حد الصدام المسلح ، فقد كان لاثيوبيا ـ ولا يزال ـ الدور الرئيسى فى تدريب وتسليح المتمردين فى جنوب السودان ، صحيح ان الامبراطور هيلاسلاسى كان له الدور الاساسى فى عقد اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ والذى أنهى المرحلة الأولى من الحرب الأهلية فى الســودان ، الا أن

---

(1) — Abdi Sheikh-Abdi, «Somalia : A Litmus paper for U. S. Foreign Policy in the 1980 s» in Horn of Africa, (New Jersey : Horn of Africa Journal) Vol. 3, No. 2, 1980, pp. 36-37.

(٢) دكتور / ابراهيم احمد نصر الدين « الاندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى » ـ مجلة المستقبل العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) السنة السابعة ـ العدد ٦٣ ـ مايو ١٩٨٢ ـ ص ٤٨ ـ ٥٣ .

هيلاسلاسى قد دفع الى ذلك دفعا تحت تأثير تدهور الأوضاع الاقتصادية فى اثيوبيا بسبب القحط وتحت تأثير اشـتداد ضربات حركات التحرير الاريترية ، وهكذا جاء اتفاق أديس ابابا ليحقق مكسـبا لاثيوبيا حين أعلنت السودان فى المقابل عن وقف مساعداتها الرسمية لثوار اريتريا ، وعن عزمها على القيام بدور الوسـيط بين اثيوبيا وبين ثوار اريتريا . الا أن وقوع الانقلاب العسكرى فى اثيوبيا عام ١٩٧٤ وتبنى القـادة الجدد منطق الحل العسكرى لمشكلة اريتريا ، قد أدى الى تدفق آلاف اللاجئين الاريتريين الى السودان ، ثم رفض ثوار اريتريا تبعا لذلك منطق الحوار مع الحكومة الاثيوبية وانتهى ذلك الى افشال جهود الوسـاطة السودانية ، وقد تدهورت العلاقات السودانية الاثيوبية عقب التوجهات الماركسية لنظام الحكم الجديد فى اثيوبيا ، ولجوء القادة الجدد الى تقوية علاقاتهم بالاتحاد السوفيتى ، وهو الامر الذى جدد مخاوف السودان من نشاطات الاتحاد السوفيتى المعادية ، وهي مخاوف كان لها ما يبررها منذ قمع محاولة الانقلاب الشيوعى فى السودان عام ١٩٧٠ ، وازاء ذلك اتجهت السودان الى ابرام معاهدة الدفاع المشترك مع مصر فى يوليو ١٩٧٦ ، والى التأييد العلنى لثوار اريتريا ، وغيرهم من المعارضـين لنظام الحكم فى اثيوبيا (١) ، وقد أدى التردى فى العلاقات السودانية الاثيوبية الى اتجاه اثيوبيا مرة أخرى ومعها ليبيا الى تدريب وتسليح الانفصاليين الجنوبيين الذين راجوا يحملون السلاح مرة أخرى فى وجه الحكومة المركزية منذ أوائل الثمانينات وقد أعطتهم الحكومة المركزية فى الخرطوم هذه المرة ذريعة لاعمالهم حين خرجت على نصـوص ومبادىء اتفاق أديس أبابا ، وقسمت الاقليم الجنوبى الى ثلاثة أقاليم (٢) .

على أنه تجدر الاشارة الى أن طبيعة عمليات الانفصاليين الجنوبيين

---

(١) — Dr. Olusola Ojo, «Ethiopia's Foreign Policy Since the 1974 Revolution», in Horn of Africa, Vol. 3, No. 4, 1980/1981, pp. 4-6.

(٢) دكتور / ابراهيم احمد نصر الدين : « الاندمـاج الوطنى فى افريقيا .. » — م.س.ذ. ص ٤٩ — ٥١ .

هذه المرة سواء من حيث التدريب والتسليح ، وامتداد نشاطاتهم العسكرية فى الجنوب قد بات بشكل خطورة حقيقية على كيان الدولة السودانية ، ويهدد باحتمالات انفصال الجنوب ، مع ما يعنيه ذلك — ان تم — من تمكين اثيوبيا من تشـديد قبضـتها على المناطق التابعة لها من جانب (اريتريا — الصومال الغربى) ، ومع ما يعنيه ذلك أيضا من الحد من ظاهرة المد العربى فى أفريقيا .

ومن هنا يصبح للسودان مصلحة دفاعية « مصيرية » ، خاصة وأن وجود الدولة ذاته قد أصبح معرضا للخطر . وان كان يتعين على الحكومة السودانية فى نفس الوقت أن تسعى الى التعامل مع بيئتها الداخلية بما يحقق المصلحة العامة ، التى تفرض ضرورة ايجاد حل سلمى لمشـكلة الجنوب .

كذلك فان للسودان مصلحة اقتصـادية « حيوية » تفرض عليهـا ضرورة انهاء الحرب فى الجنوب بشكل أو بآخر ، ذلك أن استمرار هذه الحرب يؤثر على الرفاهية الاقتصادية للشعب السودانى فهى تلقى بمزيد من الأعباء على كاهل الاقتصاد السودانى المتردى ، وهى قد حالت دون ضخ البترول السودانى نتيجة للعمليات العسكرية فى الجنوب ، وهى قد عرقلت اتمام قناة جونجلى التى كانت ستضيف مزيدا من الرقعة الزراعية للسودان ، وهى ستؤدى الى تدمير البنية الأساسية فى الجنوب . أضف الى ما تقدم فان الصراع السياسى حول مياه نهر النيل والذى اشتد أواره فى أواخر السبعينات حين صدرت تلميحات عن القاهرة تشير الى امكانية نقل ميـاه النيل الى اسرائيل ، أو نقله من خـلال آنابيب الى العربيـة السعودية عبر البحر الأحمر ، وحين صرح منجستو أن مياه النيل الازرق وحصة اثيوبيا منه يجب ان تستغل فى الزراعة الكثيفة ، وتوليد الكهرباء على اعتبار أن الماركسية لا يمكن أن تستقر فى بلاده ما لم تتحرر اثيوبيا من شبح المجاعة ، وحين طلب من السوفييت اقامة العديد من السدود على النيل الازرق ، نقول ان هذا الصراع السياسى حول مياه النيل قد جعل

لاثيوبيا موقفا تفاوضيا أقوى فى مواجهة كل من السودان ومصر باعتبار كونها تتحكم فى أهم منابع نهر النيل (٥٩٪ من مياه النيل) ، ودفع بمنجستو الى أن يطالب الرئيس نميرى — أثناء اجتماع قمة بينهما فى فريتاون عاصمة سيراليون فى فبراير ١٩٧٩ — بأن تتنازل السودان لاثيوبيا عن جزء من مديرية النيل الازرق ذات التربة الصالحة للزراعة فى مقابل تأمين احتياجات السودان من مياه النيل الأزرق ، وان تقوم السودان كذلك بوقف مساعداتها لثوار اريتريا ، وقد أدى المطلب الأول الى فشل مؤتمر القمة للمصالحة بين البلدين (١) .

أضف الى ما تقدم فان للسودان مصلحة أيديولوجية « حيوية » تفرض عليها ضرورة المواجهة مع اثيوبيا ، فعلى حين كانت توجهات النظام الحاكم فى السودان فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات أقرب الى اليسار كانت توجهات النظام الامبراطورى فى اثيوبيا توجهات يمينية ، ومنذ منتصف السبعينات على وجه الخصوص — وعقب الانقلاب العسكرى فى اثيوبيا — تحولت توجهات النظام الحاكم فى اثيوبيا نحو اليسار ، فى حين تحولت توجهات النظام الحاكم فى السودان تدريجيا الى أقصى اليمين ، الأمر الذى أدى الى تزايد العداء بين النظامين وهو العداء الذى راحت تغذيه كل من الدولتين العظميتين حيث تقف الولايات المتحدة الى جانب السودان ، ويقف الاتحاد السوفيتى الى جانب اثيوبيا ، ثم ان للسودان مصلحة « حيوية » فى النظام العالمى تتطلب منها ان تقف الى جانب مبدأ عدم التوسع على حساب أراضى الغير .

---

(١) — «APD, Water becomes political Weapon», in The South African Journal of African Affairs, (Prétoria : Africa Institute), Vol. 9, No. 2, 1979, p. 63.

جدول رقم (٢)
السودان : مصفوفة المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية	كثافة المصلحة			
	مصيرية	حيوية	كبرى	فرعية
ـ الدفاع عن ارض الوطن	√	—	—	—
ـ الرفاهية الاقتصادية	—	√	—	—
ـ نظام دولى ملائم	—	√	—	—
ـ تعزيز القيم	—	√	—	—

ثانيا : اريتريا :

لم تكن اريتريا فى أى فترة من فترات تاريخها جزءا من الامبراطورية الاثيوبية ، حتى أجبرت على الدخول فى اتحاد فيدرالى مع اثيوبيا عام ١٩٥٢ بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٠ (١) وهو الاتحاد الذى تقوض كلية عندما قام الامبراطور هيلاسلاسى بالغاء الاتحاد ودمج اريتريا فى اثيوبيا عام ١٩٦٢ ، وقد أدى ذلك الى اندلاع الكفاح المسلح على يد حركة التحرر الاريترية سعيا للحصول على حق تقرير المصير والاستقلال .

ان هذه الحقيقة التاريخية ــ التى لا يستطيع أى مؤرخ محايد ان ينكرها ــ لم تستطيع الحكومة الاثيوبية ذاتها أن تخفيها رغم سيل المزاعم التاريخية التى راحت تسوقها لتبرير ضمها لاريتريا ، ويؤكد ذلك تلك

---

(١) دكتور / عبد الملك عودة : الأمم المتحدة وقضايا افريقيا ــ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ــ ١٩٦٧) ص ٤١ ــ ٤٥ . ولمزيد من التفصيل انظر :

ــ دكتور / السيد رجب حراز : الأصول التاريخية للمشكلة الاريترية القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ــ الدراسات الخاصة رقم ١ ــ ١٩٧٧) صفحات متفرقة .

المذكرة السرية الصادرة عن الحكومة الاثيوبية فى ٧ يونيو ١٩٧٥ والتى تحمل عنوان « السياسة الخارجية الاثيوبية ومشكلة اريتريا » وهى المذكرة التى استطاعت جبهة التحرير الاريترية أن تحصل على النص الرسمى الأمهرى لها حيث قامت بترجمتها الى اللغة الانجليزية ونشرها (١) .

ان هذه المذكرة على قدر كبير من الاهمية ، فهى من جانب تكشف عن مدى ضعف الأساس القانونى الذى تستند اليه اثيوبيا فى استمرار احتلالها لاريتريا ، وهى من جانب آخر تبرز الطبيعة العدوانية والتوسعية للنظام الاثيوبى ، ثم هى من جانب ثالث توضح مدى زيف الشعارات والتوجهات الايديولوجية التى راح نظام الحكم الاثيوبى الجديد يطرحها منذ انقلاب نوفمبر عام ١٩٧٤ . ولعل عرضا موجزا لأهم ما ورد فى هذه المذكرة يوضح ما تقدم :

١ — تذهب المذكرة الى ضرورة التأكيد على أن المشكلة الاريترية « مسألة داخلية » الأمر الذى يفرض ضرورة تكثيف الجهود للحيلولة دون تدويلها بعرضها على الأمم المتحدة أو أية منظمة دولية .

٢ — تركز المذكرة على ضرورة تجاهل الجانب القانونى للمشكلة الاريترية ، وخاصة ما يتعلق منه بمدى مشروعية الغاء الاتحاد الفيدرالى ، على اعتبار أن التعرض لهذا الجانب يمكن أن يحول المشكلة لتصبح مشكلة دولية ، ثم انه يخلق مشكلات أمام السياسة العامة للدولة الاثيوبية ، ويؤدى الى ظهور العديد من النقاط القانونية التى تقوض الموقف الاثيوبى من أساسه ، ومن هنا تذهب المذكرة الى ضرورة التعرض للجانب السياسى من المشكلة فقط .

---

(١) تتكون هذه المذكرة بعد ترجمتها الى الانجليزية من ٢٢ صفحة ، وقد اكتفت جهة التحرير الاريترية بنشرها دون أن تضع تاريخا محددا للترجمة او النشر .

٣ — تتجه المذكرة بعد ذلك الى تحديد الخطوات والأساليب التى يتعين على منفذى السياسة الخارجية الاثيوبية اتباعهـا فى التخاطب مع مختلف دول العالم على النحو التالى :

(أ) فيما يتعلق بدول أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يجب عرض المشكلة على النحو التالى :

١ — أن المشكلة الاريترية لها جذور استعمارية ، وأن اسم اريتريا لم يظهر الى الوجود ويطلق على الاقليم الشمالى لاثيوبيا الا بعد الاستعمار الايطالى ، ثم ان اريتريا تضم العديد من القبائل واللغات والثقافات التى ترتبط ارتباطا وثيقا بمثيلاتها فى اثيوبيا •

٢ — ان نجاح الحركة الانفصـالية الاريترية فى تحقيق أهدافها من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا لكل الدول التى تعانى من نفس هـذه الأوضاع فى أفريقيا وأسيا •

٣ — ان المساعدات المادية والعسكرية التى تقدمها الدول العربية الى الحركة الانفصالية فى اريتريا هى العامل الأساسى فى تفجر الأوضاع • فلقد قدمت الدول العربية مساعداتها لهذه الحركة فى البداية بغية الضغط على اثيوبيا لقطع علاقاتها مع اسرائيل ، الا أنه رغم قيام اثيوبيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، فان المساعدات العربية للحركة الانفصالية قد تزايدت بهدف تحقيق الاستراتيجية العربية المتمثلة فى جعل البحر الاحمر بحيرة عربية عن طريق انتزاع اريتريا من اثيوبيا وتحويلها الى دولة عربية •

(ب) فيما يتعلق بدول غرب أوربا فانه يجب مخاطبتها على النحو التالى:

١ — الترويج بأن سياسة نظام الحكم الاثيوبى الجديد فى اللامركزية والادارة الذاتية من شأنها استعادة روح وأهداف الاتحـاد الفيدرالى المنحل ، نظرا لعدم قناعة هذه الدول بمشروعية الغاء الاتحاد •

٢ — ان انفصـال اريتريا سيضعها تحت رحمـة القوى الاجنبيـة

الطامعة ، نظرا لضعف الاقتصاد الاريترى واعتماده على الدعم الاثيوبى .

٣ - ان اريتريا تضم العديد من القبائل واللغات والثقافات ، من ثم فان الانفصال لن يشكل حلا سياسيا للمشكلة ، بل انه قد يؤدى الى اندلاع الصراع الدينى بين المسلمين والمسيحيين فى اريتريا .

(جـ) فيما يتعلق بدول الكتلة الشرقية فانه يجب مخاطبتها على النحو التالى : اذا كانت الفلسفة الماركسية تذهب الى ضرورة منح الحرية الكاملة لكل جماعة وطنية فى التعبير عن ثقافتها ولغتها حتى تشكيل دولة مستقلة ، فان هذا الحق الأخير لم يطبق واتخذ شكل الفيدرالية ، ثم ان الحزب الشيوعى هو الذى يسيطر على عملية صنع السياسة الخارجية الأمر الذى يعنى أن شعار منح الحرية للشعوب قد أتخذ شكلا مختلفا عند التطبيق . ومن هنا يجب مخاطبة هذه الدول بالتركيز على أن اريتريا تضم أكثر من ثقافة ، وأكثر من جماعة وطنية ، الامر الذى يعنى أن المشكلة الاريترية ليست مشكلة وطنية ، وبالتالى فان سياسة نظام الحكم الجديد فى الادارة الذاتية من شأنها المحافظة على مختلف الثقافات واللغات لكافة الجماعات الوطنية فى اريتريا .

(د) فيما يتعلق بالدول العربية :

١ - ان الدول العربية الافريقية بالذات تخشى أن يؤدى تصاعد دعمها للحركة الانفصالية فى اريتريا الى تأزم العلاقات العربية - الافريقية، ومن هنا يجب استغلال هذا الموضوع عن طريق توثيق علاقات اثيوبيا بالدول الافريقية لتساند الموقف الاثيوبى .

٢ - ان بعض الدول العربية الأخرى تفتقر الى الفهم الصحيح للمشكلة الاريترية ، وبالتالى يجب استخدام كافة وسائل الاتصال لتصحيح موقفها ويجب التركيز هنا على أن مشكلة اريتريا ليست عربية وليست اسلامية .

٣ - يجب التركيز على الطبيعة الاشتراكية للنظام الاثيوبى واستعداده

للتعاون والتنسيق مع الدول العربية والتأكيد بالذات على أن اثيوبيا لن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، وأنها ستظل مساندة للموقف العربى ، فاذا ما أصر العرب على موقفهم المعادى لاثيوبيا فان ذلك سيحرجهم أمام اصدقائهم ويضعهم فى موقف الناكر للجميل ومن شأن ذلك حدوث رد فعل معاكس من جانب الدول الأفريقية التى تساند العرب •

••لعل العرض السابق لتلك المذكرة يكشف كافة الجوانب التى ذكرناها ، وبخاصة ما يتعلق منها بالطبيعة التوسعية العدوانية للنظام الاثيوبى ، وهو الأمر الذى اكتشفه قادة الحركة الوطنية الاريترية مبكرا حينما قاموا بانشاء جبهة التحرير الاريترية فى يوليو عام ١٩٦٠ وبدء الكفاح المسلح من أجل حق تقرير المصير والاستقلال فى أوائل سبتمبر ١٩٦١ (١) ، وهو الامر الذى واجهته الحكومة الاثيوبية بمزيد من العنف وواجهه نظام الحكم الاثيوبى الجديد بحرب ابادة فى اطار ما عرف بأسم المسيرة الحمراء ، حيث حشد مئات الألوف من فلاحى الأمهرا فى مايو ١٩٧٦ ، ودفعهم الى القتال فى اريتريا مستهدفا افراغ الأرض من سكانها الاصليين ، واحلال فلاحى الأمهرا محلهم (٢) •

وازاء ما تقدم فانه يصبح لحركات التحرير الاريترية على اختلاف فصائلها وتوجهاتها مصلحة دفاعية « مصيرية » تفرض عليها استمرار المواجهة المسلحة ضد النظام الاثيوبى دفاعا عن الشعب الاريترى من مخاطر الابادة والتشرد فى المنفى • كما أن لحركات التحرير الاريترية مصلحة اقتصادية « حيوية » تفرض عليها ضرورة حماية المصالح الاقتصادية للشعب الاريترى فى مواجهة سياسة النظام الاثيوبى التى تتجه الى افراغ

---

(١) — Michael & Trish Johnson, «Eritrea : The National question and the logic of Protracted Suruggle» in **African Affairs**, Vol. 80, No. 319, April 1981, pp. 186-189.

(٢) — Eritrean Liberation Front, Memorandum to the Affrican & Arab Heads of States Conference, Cairo, 7/3/1977, pp. 3-4.

الاراضى الصالحة للزراعة فى اريتريا من أصحابها ، واحلال فلاحى الأمهرا محلهم ، ثم ان الحركات التحرير الاريترية مصلحة « حيوية » فى النظام العالمى بغية تأكيد الشرعية الدولية ، واقرار مبدأ عدم احتلال أراضى الغير بالقوة ، وتدعيم مبدأ حق تقرير المصير ، وفضلا عما تقدم فان لحركات التحرير الاريترية • وبخاصة جبهة التحرير الاريترية — مصلحة أيديولوجية « حيوية » فى تأكيد عروبة اريتريا ذلك أن البرنامج السياسى للجبهة الصادر فى مايو ١٩٧٥ يؤكد على أن « قيادة الثورة الاريترية اذ تلاحظ العلاقات العضوية الثقافية التاريخية والسياسية التى تربط الشعب الاريترى بالأمة العربية تؤكد على النضال المشترك ضد الصهيونية •• الخ » ، كما أن المؤتمر الوطنى الثانى للجبهة المنعقد فى نفس التاريخ يؤكد فى قراراته على « عمق العلاقات العضوية التى تربط الشعب الاريترى بالدول العربية ، وتربط الثورة الاريترية بحركة التحرر الوطنى فى العالم العربى ، وهى حقيقة تستند الى واقع العلاقات التاريخية والثقافية ، والى علاقات النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية الدولية » (١) •

والجدول التالى يوضح مصفوفة المصلحة الوطنية بالنسبة لاريتريا •

جدول (٣)

اريتريا : مصفوفة المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية	كثافة المصلحة			
	مصيرية	حيوية	كبرى	فرعية
الدفاع عن أرض الوطن	√	—	—	—
الرفاهية الاقتصادية	—	√	—	—
نظام دولى ملائم	—	√	—	—
تعزيز القيم	—	√	—	—

(١) — The Eritrean Liberation Front, Political Programme, Approved by the 2nd. National Congress of the ELF, Liberated Areas, May 28, 1975, P. 28 & PP. 44-45.

ثالثا : جيبوتى :

منذ استقلال جمهورية الصومال عام ١٩٦٠ باندماج كل من الصومال البريطانى والايطالى فى دولة موحدة ، فان الدستور الصومالى قد نص على ضرورة العمل على دمج كافة الأقاليم الصومالية الأخرى ـ الصومال الفرنسى (جيبوتى) ـ الصومال الكينى (اقليم نفد) ـ الصومال الاثيوبى (الغربى) فى دولة الصومال استنادا الى حق تقرير المصير باعتبار أن الشعب الذى يعيش فى هذه الاقاليم هو شعب صومالى .

الا أن اثيوبيا وقفت عقبة كأداء أمام تحقيق هذا المطلب الصومالى كل من الصومال الفرنسى والصومال الاثيوبى ، نظرا لأن ميناء جيبوتى ـ والذى يرتبط بالعاصمة الاثيوبية أديس أبابا بخط حديدى ـ يمثل المنفذ الرئيسى للتجارة الخارجية الاثيوبية (٦٠٪ من هذه التجارة يمر عبر الميناء) ثم ان أهمية هذا الميناء قد تزايدت بعد انتشار عمليات حركات التحرر الارترية والتى عطلت استخدام مينائى مصوع وأسمرا فى اريتريا (١) .

ومع اوائل السبعينيات فان فرنسا راحت تلوح وتعرب عن نيتها بمنح الاستقلال لجيبوتى ، وقد أدى ذلك الى اشتداد حدة التنافس بين كل من اثيوبيا والصومال على الاقليم اذ راحت اثيوبيا تسعى لدى فرنسا لتأجيل عملية الاستقلال ، فى حين اتجهت الصومال ـ ورغبة منها فى مواجهة الاطماع الاثيوبية فى الاقليم ـ الى الاعلان عن تخليها عن مطالبها الاقليمية فى جيبوتى ، وهو الأمر الذى اضطر اثيوبيا الى ان تعلن فى يوليو ١٩٧٥ عن قبولها استقلال جيبوتى مع ضرورة ضمان المصالح الاقتصادية

---

(١) — Kassim Shefim & James Searing, «Djibouti and the question of Afar Nationalism», in African Affairs, Vol. 79, No. 315 April 1980, P. 214.

الاثيوبية فيه ، وقد أدت هذه التطورات الى فتح الطريق لأول مرة أمام استقلال الاقليم (١) .

وقد حدثت تطورات فى منتصف السبعينيات شجعت فرنسا على الاقدام على منح الاستقلال للاقليم ذلك أن ظهور القوة العربية البترولية عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد دفع بفرنسا الى قبول المطالب العربية بتصفية الاستعمار فى جيبوتى رغبة منها فى تقوية علاقاتها بالدول العربية البترولية ، ثم ان تدهور الأوضاع فى اثيوبيا عقب انقلاب ١٩٧٤ وانتشار الاضطرابات الداخلية فيها ، وتفجر مشكلة القوميات ، وانتشار القحط والمجاعة قد أدى الى تهدئة المخاوف من احتمالات قيام اثيوبيا بضم جيبوتى اليها ، وفى المقابل بدت الصومال أكثر قوة اذا ما قورنت باثيوبيا ، واكثر قبولا لدى فرنسا خاصة بعد انضمامها للجامعة العربية ، وتدهور علاقاتها بالاتحاد السوفيتى ، وقد أسهمت المملكة العربية السعودية بدور بارز — وان كان غير مباشر — فى دفع عملية استقلال جيبوتى خاصة مع بدء حدوث عملية التحول فى منطقة القرن الافريقى حين اتجهت اثيوبيا الى التعاون مع الاتحاد السوفيتى ، وحين تحولت الصومال لتقوى علاقاتها بالدول العربية المحافظة وبخاصة العربية السعودية (٢) .

وهكذا جاء استقلال جيبوتى فى يونيو ١٩٧٧ وانضمامها للجامعة العربية مع بقاء القاعدة الفرنسية فيها محصلة لهذه التطورات فى تفاعلاتها وتشابكاتها .

لكن صيغة الاستقلال ، واستمرار كل من الدور الاثيوبى والصومالى المؤثر فى جيبوتى قد آدى الى تأزم الأوضاع الداخلية فى هذه الدولة الوليدة .

---

(١) نبيه الاصفهانى : « طريق جيبوتى الى الاستقلال » مجلة السياسة — الدولية — العدد ٤٧ — يناير ١٩٧٧ — ص ٥٥ ٥٦ .

(٢) — Kassim Shehim & James Searing, Op. Cit., P. 221.

ذلك أن صيغة استقلال جيبوتى قد أدت الى تدعيم التركيبة العرقية فيه ، والتى أصبحت تتشابه الى حد بعيد مع الصيغة اللبنانية . وان كانت على أساس عرقى وليس طائفيا ، فقد جاءت هذه الصيغة لتعطى سيطرة سياسية لقبائل العيسى الصومالية على قبائل العفر التى تمتد بعض فروعها فى كل من اريتريا واثيوبيا (١) ، فرئيس الجمهورية من العيسى ، ورئيس الوزراء من العفر لكن سلطاته محدودة ، ونتيجة لذلك فسرعان ما تأزمت العلاقات بين الطرفين على نحو اضطر معه أول رئيس للوزراء الاستقالة ، احتجاجا على ابعاد العفر من قيادة الجيش والبوليس ، فى حين أقيل ثانى رئيس للورزاء وعدد من وزراء العفر ، وقد أدى ذلك الى تفجر الصراع الداخلى ولجوء بعض العفر الى أعمال العنف المسلح ضد بعض المواقع العسكرية فى جيبوتى (٢) .

وفى نفس الوقت فان الانتصار الاثيوبى على الصومال فى حرب أوجادين عام ١٩٧٨ قد أدى الى اثارة مسألة علاقة العفر فى جيبوتى بالدولة الاثيوبية ، والتى كانت تقوم فى الماضى بدور الحارس لهم فى مواجهة المطالب الصومالية الرامية الى ضم جيبوتى . فقد أدى هذا الانتصار الى تحول ميزان القوى فى منطقة القرن الافريقى ، وعزز من موقف العفر فى جيبوتى خاصة مع تلويح نظام الحكم العسكرى فى اثيوبيا بمنح العفر فى كل من اريتريا واثيوبيا حكما ذاتيا ، وسعيه لاغراء العفر فى جيبوتى بقبول

---

(١) انظر فى تاريخ العفر ، ومناطق اقامتهم ، وعلاقتهم باثيوبيا كلا من :

— Lars Bondestam, «People and Capitalism in the North-Eastern Lowlands of Ethiopia», in **The Journal of Modern African Studies**, Vol. 12, No. 3, 1974, PP. 424-427.

— John W. Harbeson, «Territorial and Development Politics in the Horn of Africa: The Afar of the Awash Valley», in **African Affairs**, Vol. 77, No. 309, Oct. 1978, pp. 280-286.

(٢) — Kassim Shehim & James Searing, Op. Cit., PP. 209-210.

هذا العرض ، والذى يستهدف تفويض القضية الاريترية ، واحتواء مطالب العفر فى اثيوبيا ، وتدعيم موقف اثيوبيا فى جيبوتى (١) .

وازاء هذه الاوضاع راح النظام الحاكم فى جيبوتى يبدى تعاطفه مع الصومال فى حربها ضد اثيوبيا أثناء الانتصار الصومالى فى بداية حرب أوجادين عام ١٩٧٧ ، وشارك متطوعون من العيسى فى الحرب الى جانب الصومال ضد اثيوبيا ، وهو ما أدى الى ازدياد مخاوف العفر من احتمالات انضمام جيبوتى الى الصومال ، وعندما مالت كفة الحرب الى جانب اثيوبيا فان حكومة جيبوتى قامت بفتح الباب أمام الآلاف من اللاجئين الاثيوبيين ـ من قبائل العيسى ـ للاستقرار فى جيبوتى ، ومنحتهم جنسية جيبوتى ، وقد أدى ذلك الى تفاقم الموقف فقد خشى العفر من احتمال قيام الصومال باستخدام نفوذها فى جيبوتى لاجراء انتخابات فيها لاقامة اتحاد فيدرالى بين الدولتين يعوض الصومال عن خسارتها فى حرب الأوجادين (٢) .

وعلى أية حال فاذا كان موقف العفر تعزز بهزيمة الصومال فى الحرب ، الا أنهم فشلوا فى الحصول على التعويض السياسى المناسب الذى يبحثون عنه من تمثيل متساو فى الحكومة والجيش ، وتعديل الدستور على نحو يجعل لرئيس الوزراء العفرى سلطات حقيقية ، فقد رفضت حكومة جيبوتى هذه المطالب ، وهو ما دفع العفر الى اللجوء الى العنف ، والتقارب الحثيث مع اثيوبيا (٣) .

واستنادا الى ما تقدم فانه يصبح لجيبوتى مصلحة دفاعية « حيوية » ، فوجود الدولة ذاته بات معرضا للخطر نتيجة فقدان الولاء الوطنى من جانب الجماعتين الرئيسيتين فى البلاد ، فالعفر يرغبون فى الارتباط باقرانهم فى كل من اريتريا واثيوبيا ، والعيسى يرغبون فى الارتباط بأقرانهم فى

---

(١) — Ibid., pp. 222-225

(٢ ، ٣) — Idem.

الصومال ثم ان للصــومال مطالب اقليمية فى جيبوتى ، كما أن لاثيوبيا مطامع فيها ، وازاء ما تقدم فانه يتعين على نظام الحكم فى جيبوتى محاولة ايجاد صيغة سياسية مقبولة للطرفين فى الداخل ، كما يتعين عليه استخدام شبكة علاقاته الخارجيــة للحفاظ على الســلامة الاقليمية لجيبوتى من التهديدات الخارجية ، وهنا يصبح استمرار وجود القاعدة الفرنســية فى جيبوتى ضرورة لا فكاك منها فى المستقبل القريب ، كما يصــبح تدعيم جيبوتى لعلاقاتها مع الدول العربية ضرورة لازمة لا معدى عنها للحفاظ على استقلال البلاد .

كذلك فان لجيبوتى مصلحة اقتصادية كبرى تفرض عليها ــ على الأقل فى المستقبل المنظور ــ العمل على تحسين علاقاتها اثيوبيا خاصة وان معظم موارد جيبوتى تتحصل عليها من الرسوم التى تفرضها على التجارة الاثيوبية التى تمر عبر اقليمها من والى ميناء جيبوتى .

وأيضا فان لجيبوتى مصلحة « حيوية » فى النظام الدولى بغية تأكيد مبدأ الحفاظ على السلامة الاقليمية للدول المستقلة ، ولها كذلك مصلحة أيديولوجية « حيوية » تأكيدا لعروبتها فى مواجهة التهديدات الاثيوبية .

جدول رقم (٤)
جيبوتى : مصفوفة المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية	كثافة المصلحة			
	مصيرية	حيوية	كبرى	فرعية
الدفاع عن أرض الوطن	—	√	—	—
الرفاهيــة الاقتصــادية	—	—	√	—
نظــام دولى ملائم	—	√	—	—
تعــزيز القيــم	—	√	—	—

رابعا : الصومال ، ومشكلة الصومال الغربى :

رأينا كيف أن دستور الاستقلال الصـومالى قد نص على ضرورة توحيد كافة الأقاليم الصومالية بما فيها الصومال الغربى (أوجادين) فى دولة موحدة ، وازاء هذا المطلب الصومالى المشروع والذى يستند الى حق تقرير المصير باعتبار أن الشعب الذى يقطن هذا الاقليم هو شـعب صومالى ، وبالنظر الى أن اثيوبيا قد ضـمت هـذا الاقليم حديثا الى أراضيها فى عام ١٩٥٤ (١) ــ فان اثيوبيا عملت على احتواء هذا المطلب باستخدام عدة أساليب نذكر منها :

١ ــ الزعم بعدم وجود دولة أو أمة صومالية من الناحية التاريخية فقد أعلن رئيس الوزراء الاثيوبى امام الجلسة التأسيسية لمنظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا عام ١٩٦٣ انه « لا توجد وثيقة تاريخية تشير الى وجود دولة أو أمة صومالية .. لقد أجبرنا المستعمرين فى مؤتمر باريس الذى عقد بعد الحرب العالمية الثانية .. والذين استخدموا سـواحلنا فى اريتريا والصومال للهجوم على الدولة الافريقية المستقلة الوحيدة .. » (٢).

وهكذا فان رئيس الوزراء الاثيوبى حاول أن يقلب وضع المشكلة بالزعم بان مطالب اثيوبيا فى الصومال لها وزن أكبر من مطالب الصومال فى أوجـادين ، على اعتبار أن الصـومال ــ على حد زعمه ــ كانت من الناحية التاريخية جزءا لا يتجزأ من اثيوبيا وليس العكس (٣) .

---

(١) لمزيد من التفصيل حول مدى مشروعية المطلب الصومالى . انظر :
ــ ميشيل رايزمان : حق تقرير المصير فى الصومال الغربى من وجهة نظر القانون الدولى ــ كتيب من اصدار الحكومة الصومالية ــ بدون تاريخ ــ ص ٣ ــ ٢٠ .

(٢) — OAU Document, Summit, CIAS/GEN/INF/ 43, 30 May 1963.

(٣) — Robert E. Gorelick, «Pan-Somali-ism VS Territorial Integrity', in Horn of Africa, (Springfield Ave : Horn of Africa Journal), Vol. III, No., 4, 1980/1981, PP. 31-32.

وقد كرر القائم بالأعمال الاثيوبى فى واشنطون عام ١٩٨٠ نفس هذه المزاعم حين صرح بأن المؤرخين الذين يعتد بهم قد أكدوا على أن الصوماليين قد هاجروا من الأراضى العربية الى منطقة القرن الأفريقى منذ ستمائة عام فقط ، بل ان هناك وثائق تاريخية ــ على حد زعمه ــ تؤكد على ان المنطقة التى تسمى حاليا بجمهورية الصومال كانت منذ القرن السابع قبل الميلاد اقليما اثيوبيا (١) •

٢ ــ استخدام منظمة الوحدة الافريقية لتدعيم الموقف الاثيوبى ــ ذلك أن سمعة ومكانة هيلاسلاسى فى القارة الافريقية فضلا عن دوره البارز فى انشاء المنظمة قد مكنه من أن يستصدر قرارا من مؤتمر القمة الافريقى الأول المنعقد بالقاهرة عام ١٩٦٤ يطالب الدول الأعضاء باحترام الحدود القائمة لحظة الاستقلال ، وهكذا فان موقف منظمة الوحدة الافريقية تحدد ــ ولا يزال ــ الى جانب السلامة الاقليمية للدول الأعضاء على حساب مبدأ حق تقرير المصير (٢) •

٣ ــ الزعم بأن المشكلة القائمة بينها وبين الصومال انما هى مشكلة حدود فقط ولا تتعلق على الاطلاق بحق تقرير المصير لشعب الصومال الغربى ، فالمسألة من وجهة نظر اثيوبيا تتلخص فى أن الجزء الجنوبى للحدود الاثيوبية الصومالية قد تم تحديده بموجب اتفاق عام ١٩٠٨ لكن لم يتم تخطيطه على الواقع وبالتالى تصبح الحاجة ماسة الى التفاوض للاتفاق على تخطيطه (٣) •

وازاء هذا الموقف الاثيوبى المتعنت ، والرافض لمبدأ حق تقرير المصير لشعب الصومال الغربى ، والمدعوم من جانب منظمة الوحدة الافريقية ،

---

(١) — Abdi Sheikh-Abdi, «Somalia : A Litmus Paper for U. S. Foreign Policy in The 1980 ?» in **Horn of Africa,** Vol. 3, No., 2, 1980, P. 37.

(٢) — Robert E. Gorelick, **Op. Cit.,** P. 32-35.

(٣) — Ethiopian News, **Background Information on the Ethio-Somalia Problem,** (Cairo, Ethiopian Embassy), 31 August 1977, P. 42.

ازداد الموقف الصومالى تشددا واصرارا على انتزاع حق تقرير المصير ولو عنوة عند الاقتضاء ويمكن تلخيص الموقف الصومالى فيما يلى :

(أ) الاصرار على أن المشكلة القائمة بين الصومال وبين اثيوبيا هى مشكلة « اقليمية » تتعلق بحق تقرير المصير وترتيبا على ذلك تحفظت الصومال على قرار مؤتمر القمة الافريقى الأول ، فقد رأت أن هذا القرار لا يصلح للتطبيق على مشكلة أوجادين ليس فقط بسبب أن اثيوبيا لم تحقق استقلالها الوطنى فى التاريخ المعاصر ، وانما ايضا لأن اثيوبيا كانت ولا تزال تشكل قوة استعمارية (١) .

(ب) السعى للبحث عن حلفاء خارجيين لدعم الموقف الصومالى ، وتمثل ذلك فى تدعيم علاقات الصومال بموسكو ثم تحولها وانضمامها للجامعة العربية عام ١٩٧٤ رغبة فى الحصول على الدعم والمساندة العربية لموقفها .

(جـ) اللجوء الى الحرب مرة فى عام ١٩٦٤ ، وثانية فى عام ١٩٧٧ حين تدخلت بجيشها فى الصومال الغربى لتدعيم جبهة تحرير الصومال الغربى (٢) ، وهى الحرب التى انتهت ، بعد نصر كاسح للصومال الى هزيمة فادحة لها عام ١٩٧٨ نظرا لوقوف الاتحاد السوفيتى وكوبا الى جانب اثيوبيا تحت دعاوى المحافظة على السلامة الاقليمية لها .. وازاء ما تقدم يصبح للصومال مصلحة دفاعية « مصيرية » تفرض عليها ضرورة مواجهة الاطماع الاثيوبية عسكريا خاصة وأن هذه الأطماع لا تقف عند

---

(١) — Robert E. Gorelick, Op. Cit., P. 32.

(٢) تشكلت الجبهة فى اول يونيو عام ١٩٦٠ ، وبدأت الكفاح المسلح فى يونيو ١٩٦٣ ، ولكن النشاط الفعلى للجبهة لم يتضح الا منذ عام ١٩٧٦ عندما وسعت من نطاق عملياتها العسكرية فى الصومال الغربى . انظر : — جبهة تحرير الصومال الغربى : **البرنامج السياسى العام** — الصادر عن المؤتمر الثالث للجبهة المنعقدة فى الفترة من ٢٣ يناير — ١٩٨١ وحتى الأول من فبراير ١٩٨١ — ص ص ١ — ٣ .

حد الاصرار على احتلال الصومال الغربى ، وانما تتجاوزها الى الرغبة فى ضم الصومال ذاته .

كما ان للصومال مصلحة اقتصادية « حيوية » تملى عليها ضرورة دعم شبكة علاقاتها وتحالفاتها الخارجية كما يتسنى لها الاستمرار فى المواجهة ضد أثيوبيا ، ذلك أن المسلك الاثيوبى فى الحرب الأخيرة قد اتجه الى افراغ اقليم أوجادين من سكانه عنوة وبالقوة وهو الأمر الذى ادى الى تدفق سكان الاقليم الى الصومال كلاجئين ووصل عددهم فى اكتوبر ١٩٧٩ الى نحو مليون لاجىء (١) ، وقد ألقى ذلك بضغوط كثيرة على الاقتصاد الصومالى المتردى ، ثم ان اقليم أوجادين يتميز بأراضيه الخصبة وبالتالى فان تمكن الصومال من ضمه اليها من شأنه أن يحسن من وضع اقتصادها .

وأيضا فان للصومال مصلحة « حيوية » فى النظام العالمى دفاعا عن مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وحق كل أمة فى تكوين دولة .

ثم ان للصومال كذلك مصلحة أيديولوجية « حيوية » تفرض عليها الاستمرار فى مساعدة شعب الصومال الغربى لتأكيد انتمائه وهويته العربية ، خاصة وأن البرنامج السياسى العام لجبهة تحرير الصومال الغربى ، الصادر عن المؤتمر الثالث للجبهة والمنعقد فى الفترة من ٢٣ يناير الى الأول من فبراير عام ١٩٨١ يعلن « أن الجبهة تعمل على ترسيخ التحامها مع الأمة العربية الشقيقة التى هى سند هذا النضال لجعل هذه القضية قضية عربية من الدرجة الأولى لأنها جزء لا يتجزأ عن القضايا العربية » ويشير البرنامج فى موضع آخر الى « وانطلاقا من العلاقات العضوية

---

(١) — Göran Melander, Refugees in Somalia, (Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies), Research Report No., 56, 1980, P. 19.

والحضارية والثقافية والتاريخية والسياسية والتى تربط شعب الصومال الغربى بالأمة العربية •• » (١) •

كذلك فقد جاء فى قرارات اللجنة المركزية لجبهة تحرير الصومال الغربى الصادرة عن الجلسة الأولى للجنة فى عام ١٩٨٢ ما يلى (٢) :
عربية » •

« وكذلك فان المجلس يرى أن قضية شعب الصومال الغربى قضية

جدول رقم (٥)
الصومال ومشكلة الصومال الغربى : مصفوفة المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية	كثافة المصلحة			
	مصيرية	حيوية	كبرى	فرعية
الدفاع عن ارض الوطن	√	—	—	—
الرفاهية آلاقتصادية	—	√	—	—
نظام دولى ملائم	—	√	—	—
تعزيز القيم	—	√	—	—

(١) جبهة تحرير الصومال الغربى : **البرنامج السياسى العام** — م.س.ذ. ص ٦ •

(٢) جبهة تحرير الصومال الغربى : **قرارات اللجنة المركزية** للجبهة فى جلستها الأولى لعام ١٩٨٢ — مقديشيو ١٤/٢/١٩٨٢ — ص ٦ •

خاتمـة

بعد أن عالجنا مشكلات الأطراف العربية فى منطقة القرن الأفريقى مستخدمين منهج المصلحة الوطنية على النحو الذى طوره دونالد نوشترلين فقد يكون من المفيد أن نشير الى الملاحظات التالية :

١ ــ ان المصالح الوطنية الأساسية الأربعة التى عالجتها الدراسة هى مصالح ديناميكية ومتنافسة ، وتتلخص مهمة القيادة السياسية للدول فى أن تقرر بأسلوب سليم اى المصـــالح تعد أكثر أهمية فى مرحلة معينـــة وتقتضى بالتالى حشد الموارد للدفاع عنها ، وتقدم مصفوفة المصـــلحة الوطنية اطارا تنظيميا يمكن من تحقيق هذه الغاية ، وعلى أية حال فانه يمكن القول ــ مع نوشترلين ــ بأنه لو كان لدولة ما مصلحتين أساسيتين تصلان الى مستوى الحيوية فمن المتوقع أن تستخدم هذه الدولة ــ أو الفاعل الدولى ــ القوة العسكرية دون أن تلجأ الى المســـاومة على هذه المصالح .

٢ ــ أثبتت الدراســـة أن اثيوبيا تمثل مصـــدر التهديد الأســـاسى للأطراف العربية فى منطقة القرن الأفريقى وأنها السبب الأساسى أيضـــا فيما يواجهها من مشكلات ، وهنا يجب أن نذكر أن الهضبة الحبشية قد وقفت ــ تاريخيا ــ عقبة كأداة أمام امتداد النفوذ العربى الاسلامى الى شرق ووســـط أفريقيا وأن اثيوبيا اليوم تقـــوم بدور رئيسى فى تقليص الوجود العربى الاسلامى فى منطقة القرن الأفريقى بسياســـتها العدوانية والتوسعية التى تستهدف اخضاع كافة الشعوب المجاورة لسيطرة الأمهرا .

٣ ــ وازاء ما تقدم فانه يتعين على الدول العربية العمل بقدر طاقتها ، ومن خلال استخدام تحالفاتها الدولية على ابقاء اثيوبيا ضعيفة ، وذلك من خلال تقديم كافة أشكال التأييد والمساعدات للسودان ، ولثوار اريتريا ،

وجيبوتى ، والصومال ، وثوار أوجادين ، والا فان البديل سيكون خطيرا ويتمثل فى تقليص الوجود العربى فى منطقة القرن الأفريقى ، كما يجب على الدول العربية وهى تقدم مثل هذا الدعم أن تضع فى اعتبارها أن كافة الدول الأفريقية تساند الموقف الاثيوبى ، ثم ان بعض الدول العربية (ليبيا واليمن الجنوبى) يدعم هذا الموقف أيضا الأمر الذى يفرض عليها محاولة ايجاد اطار ملائم لتقديم هـذا الدعم حتى لا تتعرض العلاقات العربية الافريقية للمزيد من المشكلات ، كما يفرض عليها السعى لاقناع كل من ليبيا واليمن الجنوبى بمغبة مساندتهما للموقف الاثيوبى .



الباب الرابع

صراع القوتين العظميين فى منطقة القرن الافريقى

مقدمة :

تضم منطقة القرن الافريقى الدول الثلاث التالية : الصومال واثيوبيا وجيبوتى • وتنبثق اهمية هذه المنطقة دوليا ، من حساسية موقعها الجغرافى• فهى تتحكم فى مدخل البحر الاحمر الذى يعتبر أحد طريقى مرور شاحنات البترول من الجزيرة العربية الى اوربا والولايات المتحدة الامريكية ، ماره بقناه السويس • كما تطل هذه المنطقة على المحيط الهندى حيث تتواجه اساطيل القوتين العظميين •

وتعانى منطقة القرن الافريقى ، منذ سنوات طويلة ، من صراعات داخلية خطيرة اهمها قضيتى توحيد الصومال واستقلال اريتريا • وتستغل الدولتان العظميان هذه الخلافات ، لتنفذا الى المنطقة وتكسبا مناطق نفوذ جديده وتحكما استراتيجيتهما ، ليس فقط فى القارة الافريقية بل فى منطقة الشرق الاوسط أيضا • ويلعب الاتحاد السوفيتى ، بمساعدة كوبا والمانيا الشرقية الدور الرئيسى فى منطقة القرن الافريقى ، وتسعى الولايات المتحدة الامريكية لمواجهة التحدى السوفيتى • وبطبيعة الحال ، لكل دولة من هذه الدول أهداف ومصالح تسعى لتحقيقها •

وعلى ذلك يمكن تقسيم الموضوع الى النقاط التالية :

أولا : دراسة موجزة لاهم القضايا الاقليمية فى القرن الافريقى وظروفها الاجتماعية والسياسية •

ثانيا : تأصيل الصراع بين القوتين العظميين وربطه بالقضايا الداخلية للمنطقة وذلك فى اطار التوازن الدولى •

ثالثا : تصور مستقبلى لهذا الصراع •

اهم القضايا
الاقليمية فى القرن الافريقى

يترتب على الاهميـــة الدولية للقرن الافريقى ، أن اصـــبحت الدول العظمى تهتم اهتماما كبيرا بمراقبة الاحداث السياسية فى المنطقة ، تلك الاحداث التى قد تخدم أهداف الدول العظمى فى النفاذ الى شرق القارة الافريقية • وأهم القضايا الداخلية التى أدمت شـــعوب القرن الافريقى والتى ساهمت بالفعل فى ادخال القارة الافريقية فى لعبة التوازن الدولى ، هى قضيتا الحدود الصومالية بين الصومال من جهة واثيوبيا وكينيا من جهة أخرى ، واستقلال ارتريا بين الحكومة الاثيوبية من جهة والثوار الارتريين من جهة أخرى • ويجدر بنا ، قبل دراسة الصراع بين القطبين الدوليين أن نتناول بايجاز الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية لهاتين القضيتين •

القضية الصومالية :

تتمثل القضية الصومالية فى رغبة الشعب الصومالى ـ داخل وخارج الحدود الصومالية الحالية ـ فى الوحدة الكاملة • وتصـــطدم هذه الرغبة بالحدود الرسمية للدول الافريقية ، تلك الحدود المصطنعة التى خطها الاستعمار الاوربى وهو يقسم مناطق نفوذه فى القارة (*) •

ويمكن تقسيم المجتمع الصومالى الى طبقتين متقاربتين : طبقة تمثل الغالبية العظمى من افراد الشـــعب ، ذوى الانماط الانتاجية المختلفـــة والدخول المنخفضة • وهـــذه الفئات هى الفلاحـــون والرعاة والعمال باختلاف تخصصاتهم وصغار التجار والغالبية العظمى من رجال الدين • وتضم الطبقة الاخرى عددا قليلا من الصوماليين من التجار المتوســـطين

(*) انظر تفاصيل هذا الموضوع من ص ٣٠ الى ص ٣٣ من البحث .

المتوسطين والمثقفين وكبار المسئولين فى الدولة • ويتمع افراد هذه الطبقة بمستوى معيشة متوسط (١) •

اذن فقضية الطبقية فى الصومال قضية محدودة الاهمية • ويبدو للباحثة ان الفكر الاشتراكى فى الصومال لم يكن نتاجا لصراع طبقى ، بل كان ثمرة تفكير جماعة من المثقفين تأثروا بالافكار اليسارية وبجدوى تطبيق هذه الافكار لدفع عجلة التقدم فى البلاد ، ورفع مستواها الاقتصادى • وكانوا فى ذلك متأثرين بتجربة الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية • ويختلف الشعب الصومالى فى ذلك عن الشعبين الاثيوبى والاريترى اللذين عانا من الاقطاع والبرجوازية •

القضية الاريترية :

تتمثل المشكلة الاريترية فى خلاف فى وجهات النظر بين أثيوبيا من جهة والشعب الاريترى من جهة أخرى ، حول هوية اريتريا • فبينما تدعى الحكومة الاثيوبية أن اريتريا كانت دائما اقليما من اقاليم الامبراطورية الاثيوبية اعيد اليها سنة ١٩٦٢ ، يطالب الثوار الاريتريون بالاستقلال على اساس ان للشعب الاريترى هوية ووجودا مستقلين عن الدولة الاثيوبية •

واذا عدنا الى التاريخ تتلمس جذور المشكلة ، وجدنا ان الامبراطورية الاثيوبية لم تبسط سيطرتها المباشرة على اريتريا الا نادرا • وقد تمثلت تلك السلطة فى غزوات متفرقة على المنطقة يتم خلالها الاستيلاء على المحاصيل والاغنام ، ولم تكن ابدا فى شكل سلطة مركزية لامبراطور اثيوبيا على اقليم اريتريا • وفى سنة ١٨٦٩ بدأ الوجود الايطالى فى اريتريا فى شكل شركة تجارية خاصة ، ثم تطور حتى وصل الى الشكل الاستعمارى العسكرى الذى اعترفت به الحبشة سنة ١٨٨٩ • ولم تتكون

(١) — Decraene, Philippe, L'expérience socialiste somalienne, Berger - Levrault, Paris, 1977, p. 20.

الوحدة الاقليمية الارترية باسسها الحالية ، الا على ايدى الاستعمار الايطالى الذى ظل مسيطرا على اريتريا حتى انهزمت ايطاليا عسكريا سنة ١٩٤١ فانتقلت اريتريا الى الادارة البريطانية •

وبعد الحرب العالمية الثانية ، اجتمعت الدول الاربعة العظمى لتقسيم التركة • وبعد مناقشات فى الامم المتحدة استمرت من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٠ ، اخذت الهيئة الدولية باقتراح الولايات المتحدة الامريكية ، بضم اريتريا الى اثيوبيا فى اتحاد فيدرالى • وقد اعدت لجنة تقصى الحقائق التى بعثت من الهيئة الدولية الى اريتريا ، تقريرا يقول ان اغلبية الشعب الاريترى يوافق على هذا الحل • وعليه اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا فى صالح الاتحاد الفيدرالى بين اثيوبيا واريتريا •

غير ان الامبراطور هيلاسلاسى لم يكتف بهذه النتيجة ، بل سعى حتى توصل الى الضغط على البرلمان الاريترى سنة ١٩٦٢ لكى يتخذ قرارا بالاغلبية فى صالح الوحدة الكاملة مع اثيوبيا • وهكذا فقدت اريتريا الحكم الذاتى الذى كانت تتمتع به واصبحت مجرد اقليم داخل الامبراطورية الاثيوبية •

غير أن التركيب الثقافى والاقتصادى والسياسى للشعبين الاريترى والاثيوبى كان مختلفا (*) ، فقد ساعد الوجود الايطالى على النمو الاقتصادى وانشاء المصانع وتمهيد الطرق ونشر التعليم ، فتكونت طبقات من العمال والمثقفين • كما عاونت الادارة البريطانية على ارساء نظام ديمقراطى برلمانى ، وسمحت بقيام الاحزاب السياسية • وفى نفس هذا الوقت كانت الامبراطورية الاثيوبية مازالت تخضع لنظام اقطاعى رجعى • وقد خلق هذا التباين بين ظروف الشعبين شعورا بالتميز عند الاريتريين ساعد على ازكاء رغبتهم فى الانفصال عن الامبراطورية • وقد تبلور هذا

(*) رغم هذه الاختلافات ، يتشابه الشعبان فى عامل هام الا وهو الهيكل الاجتماعى فكلاهما عرف الاقطاع والبرجوازية الراسمالية .

الاحساس فى حركة ايجابية تمثلت فى ميلاد جبهة تحرير اريتريا ، التى قادت الكفاح المسلح ضد الامبراطور ، ثم الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا سنة ١٩٧١ • وتجمع بين الجبهتين رغبة واحدة فى الاستقلال عن اثيوبيا وذلك رغم الخلافات العديدة التى تفرق بينهما (١) ، والتى تتمثل بالاســاس فى الايديولوجية والتوجهات الدولية • وفى سنة ١٩٨١ بلغت هذه الخلافات حد ان طاردت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا الجبهة الاخرى حتى حدود السودان ، وانفردت هى بالعمل الثورى على الارض الاريترية • وتناضل هذه الجبهة فى اتجاهين :

الاول : الكفاح لتحرير الارض الاريترية •

والثانى : محاولة تغيير وجه المجتمع القــديم فى المناطق المحررة من اريتريا ، وتطبيق النظام الاشــتراكى فى الميادين الاجتماعية والاقتصــادية والسياسية والثقافية •

ومن ناحية اخرى ادرك الجــانب الاثيوبى الاهمية الاســتراتيجية والاقتصادية لاريتريا فأصر على ابقائها ضمن أرضه • وظل هذا الموقف قائما حتى بعد الثورة الاشتراكية الاثيوبية • غير أن الحكومة الاثيوبية الجــديدة اعترفت ان الاريتريين قــد عانوا الكثير من ظلم الامبراطور السابق ، لذا كان من حقهم ان يثوروا ضده • اما الان وقد سقط النظام الرجعى وحلت محله حكومة ثورية ، فعلى الاريتريين ان يظلوا متحدين مع اثيوبيا فى ظل دولة اشتراكية واحدة (٢) • وجدير بالذكر ان منظمة الوحدة الافريقية تساند اثيوبيا فى هذا الرأى •

---

(١) — Fcuct, Alain et Autres, La question de l'Erythrée, Presses Universitaires de France, Paris, 1979, pp. 31-35

(٢) — Lefort, René, Ethiopie, la révolution hérétique, Maspéro, Paris, 1981, pp. 105-106.

الصراع بين القضايا الاقليمية والتوازن الـدولى

الولايات المتحدة الامريكية :

لم تشـكل القارة الافريقيـة فى السـتينات أهمية كبيرة بالنسـبة للاستراتيجية الدولية • فمن ناحية ، لم يكن نفوذ الاتحاد السـوفيتى فى قلب القارة قد وضح رغم وجوده فى الشمال فى مصر ومسـاعداته لبعض حركات التحرر الافريقية • ومن ناحية اخرى كانت الولايات المتحدة ، فى ذلك الحين ، مشـغولة بتورطها فى حرب فيتنام وبمشـكلات الشرق الاوسط • وكانت تظن ان نظامى الحكم القويين فى جنوب افريقيا وفى روديسيا ، يساندهما الاسـتعمار البرتغالى فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، سيحافظان لفترة زمنية طويلة على مصالح الغرب فى المنطقة •

ولم تنتبه الولايات المتحدة لخطورة التواجد السوفيتى على نفوذها ومصالحها فى افريقيا جنوب الصحراء ، الا بعد انسـحاب البرتغال من مستعمراته الافريقية ابتداء من سنة ١٩٧٤ • وقد حاولت الولايات المتحدة ان تحارب النفوذ السوفيتى فى هذه المنطقة ، وذلك باسـتقطابها احدى جبهات التحرير الانجولية وهى الجبهة الوطنية لتحرير انجولا (FNLA) • ولكن هـذه المحاولة جاءت متأخرة وانتصرت الحركة الشـعبية لتحرير انجولا (MPLA) بمساندة الاتحاد السوفيتى،واعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية (١) •

وسرعان ما استقر الاتحاد السوفيتى ايضا فى القرن الافريقى ، وذلك بتواجده بثقل عسكرى كبير فى الصومال ثم فى اثيوبيا • وأمام هذا المد السوفيتى فى شرق وجنوب افريقيا وجـدت الولايات المتحدة الامريكية نفوذها ينحصر عن جزء هام وحساس استراتيجيا من القارة ، واصـبح

(١) — Whitaker, Jennifer Seymour, «Introduction : l'Afrique et les intérets américains», Les Etats-Unis et l'Afrique : les intérêts en jeu, Karthala, Paris, 1981, pp.1-19.

تشبثها بجنوب افريقيا أقوى من اى وقت مضى ، لا سـيما وان الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والموقع الاسـتراتيجى لجمهورية جنوب افريقيا يفيدان الولايات المتحدة والغرب فى المحافظة على مصالحهما فى هذه البقعة من القارة • اما بالنسبة للقرن الافريقى ، انحصر وجود الولايات المتحدة فى الصومال ، حيث تهدف الى المحافظة على التوازن الدولى فى المحيط الهندى ، يساندها فى ذلك الوجود الفرنسى فى جيبوتى •

وتتركز اهداف الولايات المتحدة الامريكية فى القرن الافريقى فى ثلاثة عوامل :

اولاً : حماية طريق النفط :

يسمح الموقع الجغرافى المتميز للقرن الافريقى بمراقبة وتأمين الشاحنات البترولية القادمة من دول الخليج متجهة الى الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية التى مازالت تعتمد اعتمادا كبيرا فى صناعاتها على بترول دول الخليج • وفى واقع الامر ، هناك طريقان لمرور شاحنات البترول ، احدهما طريق قناة السويس والاخر يحاذى الشـواطىء الغربية للقارة الافريقية ، عابرا المحيط الاطلسى الى الدول الاوربية المستهلكة • والثابت ان طريق البحر الاحمر اقصر واسرع وارخص طريق للشـحن التجارى ولشحن البترول (١) • غير ان غلق قناة السويس فى اعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ بسبب الحرب بين مصر واسرائيل ، دفع الدول التى تأثرت مصالحها بهذا الغلق الى التفكير فى استخدام شاحنات بترولية ضخمه ، تتحمل الرحلة الطويلة فى المحيطين الهندى والاطلسى ، عبر رأس الرجاء الصالح ، وتنقل فى الرحلة الواحدة ما تنقله الشاحنات ذات الحجم المتوسط المارة من قناة السويس فى عدة رحلات •

---

(١) عاطف السيد ، البحر الاحمر والعالم المعاصر ـ دراسة تاريخية سياسية استراتيجية ـ دار عطوة للطباعة ، القاهرة ، سنة ١٩٨٣ ، ص ٢٣ •

وبذلك تكون قد غطت جزءا كبيرا من الفرق فى التكلفه بين الطريقين • ومع ذلك اخفق طريق رأس الرجاء الصالح فى تقديم البديل المناسب لطريق قناة السويس فللطريق الاخير ميزات تجارية وعمرانية وملاحية تتفوق على طريق رأس الرجاء الصالح •

ثانيا : المحافظة على توازن القوى فى المحيط الهندى والبحر الاحمر :

احدث الانقلاب العسكرى فى اثيوبيا ، وتغيير نظام الحكم من نظام رجعى الى نظام تقدمى ، تغييرا كبيرا فى الادوار الدولية فى منطقة القرن الافريقى • فأمام تقلص نفوذ الولايات المتحدة الامريكية فى اثيوبيا ، لم تجد أمامها الا ان تساند الصومال ، رغم توجهه الاشتراكى ، وذلك للمحافظة على التوازن الدولى فى المحيط الهندى • وقد نجحت الولايات المتحدة فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٨٠ فى الحصول على تسهيلات عسكرية فى قاعدة بربرة وميناء قسمايو ومقديشيو على المحيط الهندى مقابل مساعدات عسكرية واقتصادية للصومال •

غير ان هذه المساعدات تخضع لشرط هام وهو تعهد الصومال باستخدامها فى اغراض دفاعية فقط • ويعود هذا الموقف المهادن للولايات المتحدة حيال مشاكل الحدود الصومالية الى الاسباب التالية (١) :

١ — تهتم الولايات المتحدة بالاحتفاظ بحياد اثيوبيا كحد أدنى للعلاقات بينهما وذلك للاهمية السياسية ، الى جانب الاهمية الاستراتيجية التى تمثلها اثيوبيا ، فهى من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية ولها ثقل سياسى كبير بين دول القارة الافريقية •

٢ — ترتبط الولايات المتحدة الامريكية وكينيا بعلاقات عسكرية واقتصادية ، وتشجيع الصومال على استعمال القوة فى اقليمى هود

---

(١) تصريح لنائب وزير الدولة الامريكى للشئون الافريقية ريتشارد مورف ٢٦ اغسطس سنة ١٩٨٠ ، نشر فى :

-- **Politique Africaine, Mai 1981,** Karthala, Paris, pp 74-75.

والاوجادين ، يعنى السماح له بتنفيذ نفس السياسة فى الاقليم الشمالى الكينى F.N.D. وهذا ما لا ترضاه الحكومة الكينية .

٣ — تهتم الولايات المتحدة الامريكية بالتنسيق مع اكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ، لا سيما النظم المعتدلة منها . وجدير بالذكر ان المنظمة ترفض مبدأ تعديل الحدود الرسمية بين الدول الافريقية ، كما لا توافق على حل المشاكل الافريقية بالقوة المسلحة . ولا يفوتنا ان نشير الى ان المغرب وزائير من الدول التى تعانى من هذه المشــاكل . وتمثل هاتان الدولتان ركيزتين هامتين للنفوذ الامريكى فى القارة الافريقية . فيسيطر المغرب مع بريطانيا على ممر جبل طارق الذى تستعيض به الولايات المتحدة الامريكية عن فقدها لباب المندب ، أما زائير فتعطى للنفوذ الغربى فرصة التواجد فى قلب القارة الافريقية .

ثالثا : المحافظة على اريتريا بعيدا عن التيار العربى :

تنبع الاهمية الدولية للقضية الاريترية من الموقــع الجغرافى المتميز لاريتريا . فهى تقع فى جنوب غرب البحر الاحمر ، قريبه من باب المندب ، وتعتبر المنفذ البحرى الوحيد لاثيوبيا . لذا تهتم الدولتــان العظميان بهوية السلطة السياسية القابضة على مقاليد الحكم فى هذه المنطقة . وقد اتضح فى السنوات الاخيرة الوجه العربى للثورة الاريترية . فمهما اختلفت اتجاهات الثوار بين التيار التقدمى والتيار المحافظ ، وبين الديانة الاسلامية والديانة المسيحية ، فهى فى نهاية الامر ذات توجه عربى ، شجعته واكدته المساعدات الكبيرة التى تقدمها السعودية وبعض الدول العربية الاخرى الى الثوار الاريتريين . فاذا انتصرت الثورة الاريترية وانتزعت استقلالها من الدولة الاثيوبية ، أكدت بذلك الهوية العربية للبحر الاحمر . فاذا استطاعت الدول العربية ومعها اريتريا المستقلة ، ان تحكم خطة موحده لحماية امن البحر الاحمر ، أصبح أمن اسرائيل فى خطر ، مما يهدد مباشره المصالح الامريكية فى الشرق الاوسط .

وقد سعت اسرائيل ، فى اطار المحافظة على التوازن فى منطقة الشرق الاوسط والبحر الاحمر ، الى الاتصال بدول شرق افريقيا ، وبخاصة اثيوبيا ، وذلك بعد ان انتزعت حق المرور فى خليج العقبة بعد العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ . فالوجود الاسرائيلى فى اثيوبيا على الشواطىء الاريترية ، يسمح لها بمراقبة باب المندب الذى يتحكم ، مع خليج العقبة ومضايق تيران فى الملاحة الاسرائيلية فى البحر الاحمر ، كما يسهل الاتصال بالدول الافريقية حيث تسعى الى فتح اسواق تواجه بها المقاطعة الاقتصادية العربية . وقد عرضت اسرائيل على اثيوبيا السماح بوجود عسكرى اسرائيلى فى جنوب البحر الاحمر على الشواطىء الاريترية . مقابل تقديم دعم كبير للبحرية الاثيوبية يتمثل فى تدريب القوات البحرية الاثيوبية مجانا وتزويدها بزوارق وبعض الصواريخ البحرية وشبكة رادار تقام على مدخل البحر الاحمر ، هذا بالاضافة الى تدريب بعض فرق الجيش الاثيوبى على حرب العصابات وذلك لمواجهة الثورة الاريترية .

وبناء على ما تقدم ، يتضح لنا ان استقلال اريتريا لا يخدم مصالح الولايات المتحدة الامريكية والكتلة الغربية . ويظل هذا الواقع صحيحا حتى بعد تغيير نظام الحكم فى اثيوبيا . فتعتقد الباحثة ان الولايات المتحدة الامريكية ، تفضل ان تبقى اريتريا اقليما فى اثيوبيا التقدمية التى تعتبر الدولة الوحيدة غير العربية التى تطل على البحر الاحمر ، والتى تربطها علاقات صداقة وتعاون باسرائيل ، على ان تتحول الى دولة مستقلة ترتبط باستراتيجية عربية موحدة قد تهدد مصالح الغرب فى الشرق الاوسط .

الاتحاد السوفيتى :

يسعى الاتحاد السوفيتى من بداية الخمسينات الى كسب مناطق نفوذ فى القارة الافريقية ، التى ظلت لفترة طويلة مغلقة على الدول الاوروبية

الغربية • ويهدف من وراء ذلك الى تحقيق اهداف عامة تتعلق بالقـارة الافريقية ككل واهداف خاصة بالقرن الافريقى ، موضوع دراستنا • وقد ازدادت اهمية القرن الافريقى فى هذا المجال حين بدأت تتضح تدريجيا فى مصر ــ الباب الشمالى للبحر الأحمر ــ عوامل طاردة للنظام الاشتراكى وللتعاون مع الاتحاد السـوفيتى والكتلة الشرقية • وقد تمثلت هـذه العوامل فى التطبيقات الاقتصادية وفى السياسة الخارجية للحكومة المصرية ، التى سرعان ما اتضحت اتجاهاتها بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ وتبلورت فى صورة الانفتاح الاقتصادى والارتباط بالاستراتيجية الغربية •

ويمكن ايجاز اهم الاهداف السوفيتية فى القرن الافريقى فيما يلى :

أولا : مراقبة طريق النفط : لا يعتبر الاتحاد السوفيتى حتى الان ، دولة مستوردة للنفط • الا ان من المتوقع فى السنوات القادمة، ان تزداد حاجاته الى هذه السـلعة الاستراتيجية الهامة ويضطر الى شراء بترول الشرق الاوسط لاستخداماته الصناعية والعسكرية • ودخول الاتحـاد السوفيتى سوق النفط العربى كمشتر ، يعتبر تحجيما للمصالح البترولية الغربية •

ثانيا : الوصول الى البحار الدافئة ، والاسواق الافريقية والاسيوية حيث يرغب الاتحاد السـوفيتى فى فتح منافذ تصريف لمنتجـاته المدنية والحربية •

ثالثا : الحصول على قواعد واماكن للتصنت فى المحيط الهندى ، الذى يشكل اهمية امنية كبرى للاتحاد السوفيتى وذلك لقربه من حدوده الجنوبية ولقربه ايضا من الشرق الاوسط •

رابعا : التحكم فى تسرب النفوذ الصينى الى افريقيا ، هذا النفوذ الذى اصبح محسوسا وبخاصة فى شرق افريقيا (١) •

(١) — Chaliand, Gérard, L'enjeu africain, géostratégie des puissances, Edition Complexe, Paris, 1980, pp. 68-69.

وقد استطاع الاتحاد السوفيتى تحقيق جزءا لا يستهان به من تلك الاهداف وذلك على مراحل متتالية ، تمثل حلقات فى خطة استراتيجيه محكمة . وتعتبر سنة ١٩٥٥ هى بداية الدخول السوفيتى فى القارة الافريقية ، وذلك عقب صفقة الاسلحة التشيكية الى مصر . ويمكن اعتبار ان الخطة السوفيتية فى هذه المرحلة كانت انتظار اخطاء الغرب ومحاولة الاحلال محله وتقليص نفوذه فى القارة .

وفى خلال الستينات انتقلت الاستراتيجية السوفيتية من الترقب وانتظار اخطاء الغرب ، الى سياسة اكثر ايجابية وهى مساعدة الحركات الثورية فى القارة وابراز القوة العسكرية السوفيتية فى الميدان ، سواء كان ذلك فى شكل اسلحة او خبراء . وقد ساعد فى استكمال هذه الحلقة من الخطة ، وجود بعض الزعماء الافارقة التقدميين امثال عبد الناصر ونكروما ومديبوكيتا ونريرى وسيكوتورى . وفيما يختص بالقرن الافريقى استطاع الاتحاد السوفيتى ان يتصل بالصومال وبالجبهات الاريترية وان يقدم لها بعض المعونات العسكرية الضرورية للنضال ضد الحكم الامبراطورى الاثيوبى . وكانت النتائج المترتبة على سياسة الاتحاد السوفيتى فى القرن الافريقى ان كسب منطقة نفوذ على شاطىء المحيط الهندى . وفى نفس هذا الوقت كان يعمل على الاستقرار فى عدن على الشاطىء الشرقى لباب المندب .

وفى اوائل السبعينات ، وبعد اختفاء بعض الانظمة التقدمية فى القارة وما ترتب على ذلك من تلقص النفوذ السوفيتى فى هذه الدول (غانا ومصر) ، انتقل الاتحاد السوفيتى الى مرحلة ثالثة تتميز بتقديم مصلحته الذاتية كقوة عظمى ، على المصلحة الايديولوجية للثورة الاشتراكية . واخذ يسعى الى اقامة علاقات طيبة مع الدول الافريقية بصفة عامة ، بغض النظر عن هوية نظامها السياسى : وتقدم مثالا على ذلك الاتفاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتى والمغرب .

وفى سنة ١٩٧٤ سقط النظام الامبراطورى فى اثيوبيا ، وحل محله نظام ذو صبغة تقدمية . وقد اعتبر هذا الحدث من اهم الاحداث التى سمحت للاتحاد السوفيتى بالتواجد بثقل كبير فى القرن الافريقى .

وفى سنة ١٩٧٧ حاول الاتحاد السوفيتى ان ينهج سياسة جريئة الا وهى ضم القوى التقدمية فى القرن الافريقى ، وهى الصومال والنظام الجديد فى اثيوبيا واريتريا فى اتحاد كنفدرالى يرتبط بعلاقات وثيقة بالاتحـاد السوفيتى . ولما لم يفلح فى تحقيق هذا الهدف قرر الاتحاد السوفيتى ان يرتبط كلية بالنظام الاثيوبى ويدعمه ضد الثوار الاريتريين والثوار فى الاوجادين ، ووقع مع الحكومة الاثيوبية معاهدة صداقة وتحالف سنة ١٩٧٨ (١) .

ويعود تفضيل الاتحاد السوفيتى لاثيوبيا فى تحالفاته فى المنطقة الى اسباب سياسية واستراتيجية وايديولوجية ، نذكر منها ثقلها السياسى فى القارة ، وموقعها الجغرافى فى مواجهة عدن مما يسمح للاتحاد السوفيتى باحكام سيطرته على المدخل الجنوبى للبحر الاحمر . ومن ناحية اخرى يناسب التركيب الطبقى للمجتمع الاثيوبى التطبيقات الاشـتراكية بينما يكاد الصومال ان يخلو من التناقضات الاجتماعية الحادة (٢) .

تصور مستقبلى للصراع بين القوتين العظميين فى القرن الافريقى

يتضح لنا من الدراسة السابقة ، ان الاتحاد السوفيتى قد تفوق على الولايات المتحدة الامريكية فى منطقة القرن الافريقى . ويعود هـذا

(١) — Algright, David, «Moscow's African policy of the 1970 «Africa and International Communism. The Macmillan Press Ltd. London 1980, pp. 55-66.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الطبقات فى الصومال انظر :

— Adam, Hussein and Sheikh Omar, Mohamed «Reflections on the Somali working Class», Halgan, No. 8, june 1977. the Somali Revolutionary socialist Party Mogadishu, pp. 12-15.

التفوق ، بالدرجة الاولى ، الى وجود انظمة وطنية ثورية ذات توجه اشتراكى على رأس السلطة فى الدولتين اللتين تفجرت فيهما القضايا التى شغلت وما زالت تشغل تلك المنطقة . فحين احتاج الصومال ثم اثيوبيا الى المعونة الخارجية استعانا بالاتحاد السوفيتى ، باعتباره القوة العظمى الاشتراكية التى ساعدت الحركات التحررية فى العالم للخلاص من الاستعمار الغربى او لاسقاط الانظمة الوطنية الرجعية . وقد يتفق هذا التوجه للسلطة فى القرن الافريقى مع ميول شعوب المنطقة التى فقدت الثقة فى السياسة الغربية ، التى ما زالت تحمل اثقال تاريخها الاستعمارى فى القارة .

ويأتى بعد هذا العامل عوامل أخرى اكدت على التفوق السوفيتى فى المنطقة . فسياسة الوفاق بين القطبين تجعل الولايات المتحدة الامريكية تتراخى عن الدفاع المكثف عن افريقيا . فهذه القارة تمثل من الناحية الامنية ، اهمية ثانوية بالنسبة لها فهى تهتم فى المقام الاول باوروبا ثم بآسيا . اضف الى ذلك التأثير السلبى للحرب الفيتنامية على الرأى العام الامريكى والذى جعل الولايات المتحدة الامريكية لا ترغب فى التدخل المباشر فى افريقيا . كما ان تمسك الولايات المتحدة الامريكية بصداقة اثيوبيا او على الاقل بحيادها ، يجعلها تمتنع عن مهاجمة الاتحاد السوفيتى من الجبهة الصومالية .

وامام هذا الواقع السياسى الذى يعكس نتيجة صراع القوى الكبرى فى منطقة القرن الافريقى ، يجدر بنا أن نحاول تصور مستقبل هذا الصراع ، ومحاولات القطبين ترجيح ميزان القوى فى صالح كل منهما .

يمكن ايجاز هذا التصور بالنسبة للاتحاد السوفيتى فى النقاط التالية :

أولا : سيحاول الاتحاد السوفيتى الحفاظ على مكاسبه فى المنطقة وزيادتها ، بأن يحيى ، على سبيل المثال ، فكرة اتحاد ، له نظام اشتراكى ،

ويجمع بين الصومال واثيوبيا واريتريا ، ويمكن ان يضم جيبوتى وعدن .

ثانيا : ربما حاول الاتحاد السوفيتى تقوية الهيكل الاشتراكى لنظم الحكم فى دول القرن الافريقى ، فقوة النظام واستمراريته ، تخدمان مصالح الاتحاد السوفيتى اكثر من الاعتماد على صداقة القيادات السياسية ، أو على المعونات العسكرية وحدها . وللاتحاد السوفيتى تجارب سابقة فى هذا الشأن نذكر منها صداقته لعبد الناصر ونكروما ، التى لم تستطع حماية الوجود السوفيتى فى هاتين الدولتين ، بعد رحيل الزعيمين ، والمساعدات العسكرية الكبيرة ، التى قدمها لمصر والصومال ، والتى لم تفلح فى استيعاب النظم الحاكمة فى هذه الدول .

ثالثا : بالنسبة للمساعدات الاقتصادية ، من المعتقد ان الاتحاد السوفيتى سيكون اكثر مرونة واقل فعالية فى هذا المجال ، وذلك بسبب هيكله الاقتصادى الداخلى الذى يعجز عن سد الاحتياجات الاقتصادية الضخمة اللازمة لدفع التنمية فى هذه الدول (فهو يركز بالاساس على تنمية قدراته العسكرية والنووية) ، لذا ربما ترك الغرب يتقدم عليه ، على الا تضغط المساعدات الاقتصادية الغربية على الانظمة الاشتراكية لتغييرها كما حدث فى غينيا . غير ان هناك تحفظات على السعى السوفيتى لزيادة نفوذه فى المنطقة :

أولا : قد تفقد منطقة القرن الافريقى الثقة فى صدق المساعدات السوفيتية وتجردها من الصبغة الاستغلالية ، وذلك نتيجة للتناقض الذى أوقع الاتحاد السوفيتى نفسه فيه ، بمساعدة اثيوبيا على اضعاف جبهة التحرير الشعبية الاريترية ، وهى التنظيم الشعبى الذى يطبق الفكر الاشتراكى بفعالية كبيرة فى المناطق المحرره من اريتريا . ويؤكد هذا التناقض ان الاتحاد السوفيتى قد قدم مصلحته الذاتية ، كقوة دولية ضاربة ، على اهدافه الايديولوجية فى المنطقة .

ثانيا : ربما حمل المستقبل حلولا لقضـــايا القرن الافريقى لا تتفق ومصالح الاتحاد السوفيتى ، كأن تستقل اريتريا ، وتنضم الى الدول العربية المطله على البحر الاحمر ، وكلها تظم معتدلة فيما عــدا اليمن الجنوبية . ولا نقول ان هناك خطه عربية ، ولا حتى غربية تستطيع ان تمنع مرور الاتحاد السوفيتى فى هذه البحار ، ولكنها بلا شك ، يمكن ان تقلل من نفوذه فى المنطقة .

أما الولايات المتحدة الامريكية فيمكن تصور اهم ردود افعالها فى النقاط التالية :

أولا : الاستمرار فى حث الصين على النفاذ الى شرق افريقيا .

ثانيا : تأكيد وتكثيف الوجود الفرنسى فى جيبوتى .

ثالثا : المساعدة فى التنمية الاقتصادية لدول المنطقة ، لاسيما وان الولايات المتحدة متفوقة على الاتحاد السوفيتى فى هذا المجال .

رابعا : قد يتبادر الى اذهاننا ان الولايات المتحدة ، فى محاولة لاضعاف الاتحاد السوفيتى ، ستضغط لحل المشاكل الداخلية للمنطقة التى ساعد تأزمها على دخول الاتحاد السوفيتى فى القرن الافريقى غير أنه ، فى رأيى ، لن تمثل الحلول الواقعية لهذه القضايا مصلحة للولايات المتحدة الامريكية. فأغلب الظن ان اضطرابات المنطقة ستنتهى اما الى حل عربى ، قد يهدد مصالح اسرائيل فى البحر الاحمر ، واما الى حل اشتراكى يؤكد نفوذ الاتحاد السوفيتى فى القرن الافريقى .

واخيرا اقول ان الاضطرابات الداخلية فى منطقة القرن الافريقى ، ستظل لفترة زمنية طويلة تتجاذبها الاطراف الدولية . ولن تأتى الحلول الا بتعاون بين الحل العسكرى الذى ستؤكده احدى القوى الاقليمية المتصارعة ، والحل الدبلوماسى الذى لابد للقوى العظمى ان تشارك فيه للحفاظ على التوازن الدولى فى افريقيا .

المراجع العربية

— عاطف السيد ، البحر الأحمر والعالم المعاصر — دراسة تاريخية سياسية استراتيجية ، دار عطوه للطباعة ، القاهرة سنة ١٩٨٣ .

المراجع الاجنبية

— Adam, Hussein and Sheikh Omar, Mohamed : «Reflections on the Somali Working Class», **Halgan**, No. 8, june 1977, the Somali Revolutionary Socialist Party Mogadishu.

— Albright, David.**Africa and International Communism**, The Macmillan Press Ltd, London, 1980.

— Chaliand, Gérard, **L'enjeu africain, géostratégie des puissances**, Edition Complexe, Paris, 1980.

— Decraene, Philippe, **l'expérience socialiste somalienne**, Berger - Levrault, Paris, 1977.

— Fenet, Alain et Autres, **La question de l'Erythrée**, Presses Universitaires de France, Paris, 1979.

— Ghali, Boutros, Les conffits de frontieres en Afrique, Editions Techniques et économiques, Pairs, 1972.

— Lefort, René, **Ethiopie, la révolution hérétique**, Maspéro, Paris, 1981.

— Lewis, I.M.,**A Modern History of Somalia**, Longman, London and New York, 1980.

— Samantar, Nicole Lécuyer, **Mohamed Abdulle Hassan**, Afrique Biblio Club, (ABC), 1979.

— Whitaker, Jennifer Seymour, **Les Etats - Unis et l'Afrique : les intérêts en jeu**, Karthala, Paris, 1981.

دوريـات :

— Politique Africaine Mai. 1984, Karthala, Paris.

المحتويــات

صفحة

القسم الثانى

الصراعات الاقليمية والدولية

الباب الثالث : مشكلات الاطراف العربية فى منطقة القرن الافريقى

الباب الرابع : صراع القوتين العظميين فى منطقة القرن الافريقى

تم الطبع بالمراقبة العامة
لمطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى
المراقب العام
البرنس حموده حسين
١٩٨٥/٥/٢٠

رقم الايداع : ٣٧٤٤ سنة ١٩٨٥

الترقيم الدولى : ٥ ـــ ١٦٢٠ ـــ ٠٤ ـــ ٩٧٧

(مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ١٣٣٩/١٩٨٤/١٠٠٠)